كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تحليل وعرض سوق العمل والاختلالات الهيكلية التي يعاني منها في الجزائر

– دراسة تحليلية قياسية –

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاديات العمل

إعداد الطالبة:
مني عبلة

تحت إشراف الأستاذ: أ.د/ زايد مراد
والمشرفة المساعدة الأستاذة: أ.د/ دحماني فاطمة

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	المؤسسة	الصفة
قصاب سعدية	أستاذ	جامعة الجزائر 3	رئيسا
زايد مراد	أستاذ	جامعة الجزائر 3	مقررا
دحماني فاطمة	أستاذ	جامعة الجزائر 3	مقررا ثانيا
جاب الله شافية	أستاذ	جامعة الجزائر 3	مناقشا
بن سبع حمزة	أستاذ محاضر أ	جامعة الجزائر 3	مناقشا
دحماني رضا	أستاذ محاضر أ	جامعة تيارت	مناقشا
بوزكري جمال	أستاذ محاضر أ	جامعة تيارت	مناقشا

السنة الجامعية: 2026/2025

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

يقول تعالى: {ربّ أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت عليّ وعلى والديّ وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين}. (النمل: الآية 19)

الحمد لله الذي أعاننا بالصبر والعافية لإتمام هذا العمل، فالحمد والشكر لله على فضله ونعمه ما ظهر منها وما بطن، نسأل المولى عز وجل أن يرزقنا الاخلاص في العمل.

أتقدم بخالص شكري وامتناني وتقديري لكوكبة الأساتذة الأفاضل الذين رافقوا مسيرتي العلمية بنصائح وتوجيهات وتشجيع لإكمال هذا العمل، فكل الشكر والتقدير لـ:

- الأستاذ الكريم " زايد مراد " على قبوله الإشراف على عملي المتواضع، وعلى مرافقته وتشجيعه الدائم لي وحرصه على تقديم المساعدة، شكرا لك أستاذي الفاضل على صبرك ودعمك الدائم ونصائحك القيمة التي ساهمت في إثراء هذه الدراسة.
- الأستاذة الكريمة " دحماني فاطمة " على دعمها وتشجيعها المتواصل لي منذ سنوات طويلة، وعلى إشرافها علي في هذا العمل، شكرا لكي أستاذتي على وقوفك ومساندتي في أصعب أوقاتي.
- رئيس لجنة التكوين الدكتور" بن لوكيل رمضان " وجميع أعضاء لجنة التكوين على جهودهم وحرصهم على توجيهنا ومتابعة تقدمنا لإتمام أعمالنا.
- كما لا يفوتني أن أتقدم بخالص الشكر والعرفان لكافة الأساتذة الذين رافقوا مسيرتي الدراسية، وكل من ساهم في تعليمي.
- ولا يفوتني أن أقدم شكري الخالص للأساتذة الكرام رئيس وأعضاء لجنة المناقشة لما سيبذلونه من جهد في قراءة الأطروحة ومناقشتها وإبداء الملاحظات وتصويب ما تحتويه من أخطاء.

الإهداء

إلى من قال فيهما ربنا عز وجل: **"وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"**

﴿الاسراء:24﴾

إلى الوالدين الكريمين أهدي هذا العمل المتواضع، حفظهما الله وأنعم عليهما بالصحة والهناء

إلى زوجي الغالي وابنتي إليانا داسين حفظهما الله ورعاهما

إلى سندي في هذه الحياة إخوتي وأختي وزوجها وأبنائها

أسأل الله عز وجل أن يحفظهم ويوفقهم

إلى أختي الثانية ورفيقة دربي سارة حيمر

بارك الله فيها وأسعد قلبها

إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد بالمعاملة الطيبة والكلمة الحسنة من أساتذتي

وأصدقائي

إلى كل هؤلاء أهدي هذا العمل المتواضع عرفانا لهم بالفضل والامتنان

عبلة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أهم المتغيرات المؤثرة على جانبي العرض والطلب في سوق العمل الجزائري، مع إبراز الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها هذا الأخير وذلك من خلال تحليل تطور مختلف المتغيرات المرتبطة به خلال الفترة 1990-2024، تتقسم الدراسة إلى ثلاثة فصول، بدءا بدراسة الإطار النظري لسوق العمل، بعدها تم عرض وتحليل وضع سوق العمل الجزائري، وصولا إلى إجراء دراسة قياسية لأهم المتغيرات المؤثرة في جانبي العرض والطلب في سوق العمل مع دراسة أهم ناتج لاختلال سوق العمل ممثلا في متغيرة البطالة، وذلك من خلال عرض أبرز اتجاهات وسلوك الظاهرة المدروسة وصياغة النماذج القياسية المناسبة باستخدام منهجية نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع(ARDL).

بينت نتائج الدراسة القياسية توافقها مع شروط النظرية الاقتصادية، من حيث العلاقة والتأثير، حيث أثبتت أن كل من النمو الاقتصادي والاستثمار المحلي كان لهما الأثر الموجب والمعنوي على معدلات التشغيل في الأجل الطويل، في حين أن حجم السكان المتغير الأكثر تأثيرا في عرض العمل، كما كشفت النتائج عن وجود أثر موجب ومعنوي لكل من الانفاق العام والاستثمار الأجنبي المباشر على معدل البطالة، وهو ما يعكس وجود اختلال في توزيعهما، كما أن العلاقة بين معدل البطالة وكل من معدل النشاط وحجم السكان كانت موجبة ومعنوية في الأجلين القصير والطويل، وأوضحت النتائج في المديين القصير والطويل أن أسعار البترول كان لها الأثر الموجب والمعنوي على معدلي البطالة والتشغيل، وتشير النتائج السابقة إلى أن سوق العمل الجزائري يعاني من اختلالات هيكلية عميقة، تتمثل في الاعتماد الكبير على الريع النفطي، فجوة المهارات بالإضافة لانفاق عام غير منتج للوظائف.

الكلمات المفتاحية: البطالة، الاختلال والتوازن، الناتج المحلي الاجمالي، معدلات التشغيل، نموذج ARDL

Summary:

This study aims to identify the most important variables affecting both the supply and demand sides of the Algerian labor market, while highlighting the structural imbalances its suffers from, through analyzing the evolution of various related variables during the period 1990-2024. The study is divided into three chapters: beginning with a theoretical framework of the labor market, followed by a presentation and analysis of the Algerian labor market situation, and culminating in an econometric study of the key variables influencing both supply and demand in the labor market, alongside an examination of the most significant outcome of labor market imbalance -namely unemployment- using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model methodology.

The results of the econometric study confirmed their consistency with economic theory in terms of relationships and impacts. The findings demonstrated that both economic growth and domestic investment had a significant positive effect on employment rates in the long run, while population size proved to be the most influential variable on labor supply. The results also revealed a significant positive effect of both public spending and foreign direct investment on the unemployment rate, reflecting a distributional imbalance. The relationship between the unemployment rate and both the activity rate and population size was found to be positive and significant in both the short and long run. Furthermore, results showed that oil prices had a significant positive effect on both unemployment and employment rates in the short and long run. These findings indicate that the Algerian labor market suffers from deep structural imbalances, manifested in heavy dependence on oil rent, a skills gap, and non-productive public spending in terms of job creation.

Keywords: Unemployment, Imbalance and Equilibrium, Gross Domestic Product (GDP), Employment Rates, ARDL Model.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الموضـــــــــــــــوع	الصفحة
الشكر	
الاهداء	
الملخص باللغة العربية	
الملخص باللغة الإنجليزية	
فهرس المحتويات	
فهرس الجداول	
فهرس الأشكال	
المقدمة	أ – و
الفصل الأول: الإطار النظري لسوق العمل	
تمهيد	2
المبحث الأول: ماهية سوق العمل	3
المطلب الأول: مفهوم سوق العمل	3
المطلب الثاني: المؤشرات الأساسية لسوق العمل	18
المطلب الثالث: تحليل البطالة	20
المبحث الثاني: التوازن والاختلال حسب النظريات المفسرة لسوق العمل	25
المطلب الأول: التفسير الكلاسيكي لسوق العمل	25
المطلب الثاني: التفسير الكينزي لسوق العمل	34

المطلب الثالث: التفسير النيوكلاسيكي لسوق العمل	39
المطلب الرابع: النظريات الحديثة لسوق العمل	40
المبحث الثالث: الاختلالات الهيكلية في سوق العمل	42
المطلب الأول: مفهوم الاختلالات الهيكلية في سوق العمل	42
المطلب الثاني: أسباب وأنواع اختلالات سوق العمل	43
المطلب الثالث: آثار وطرق علاج الاختلالات الهيكلية في سوق العمل	45
خلاصة	47
الفصل الثاني: تشخيص واقع سوق العمل في الجزائر	
تمهيد	49
المبحث الأول: تطور مؤشرات سوق العمل وأهم الاختلالات التي يعاني منها في الجزائر	50
المطلب الأول: تطور سوق العمل في الجزائر	50
المطلب الثاني: أهم الاختلالات الهيكلية في سوق العمل الجزائري	55
المطلب الثالث: تحليل تطور أهم مؤشرات سوق العمل في الجزائر	61
المبحث الثاني: سياسات التشغيل في الجزائر	96
المطلب الأول: ماهية سياسة التشغيل	97
المطلب الثاني: أهم برامج وآليات التشغيل في الجزائر	106
المطلب الثالث: تقييم آداء البرامج والآليات المعتمدة في إطار سياسة التشغيل في الجزائر	121
المبحث الثالث: تطور أهم المتغيرات الاقتصادية وعلاقتها بمعدلات البطالة في الجزائر	123
المطلب الأول: دراسة لأهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على سوق العمل الجزائري	123

خلاصة	126
الفصل الثالث: دراسة قياسية لأهم المتغيرات المفسرة للاختلالات الهيكلية في سوق العمل الجزائري	
تمهيد	128
المبحث الأول: الدراسات السابقة	139
المطلب الأول: عرض لبعض الدراسات السابقة	139
المطلب الثاني: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة	145
المبحث الثاني: تحديد المتغيرات الاقتصادية والديمغرافية المؤثرة في سوق العمل الجزائري	146
المطلب الأول: وصف معطيات الدراسة	146
المطلب الثاني: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة	147
المبحث الثالث: صياغة النموذج القياسي	156
المطلب الأول: اختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة	157
المطلب الثاني: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المبطأة ARDL	160
خلاصة	184
الخاتمة	186
قائمة المراجع	196
الملاحق	212

فهرس الجداول والأشكال

فهرس الجداول

الرقم	العـــــنـــوان	الصفحة
1-2	مؤشرات مرونة سوق العمل في الجزائر	59
2-2	تطور سوق العمل في الجزائر للفترة 2010-2018	62
3-2	توزيع السكان النشطين ومعدل النشاط في الجزائر خلال الفترة 2000-2019	66
4-2	توزيع السكان المشتغلين ومعدل التشغيل في الجزائر للفترة 2000-2019	70
5-2	توزيع السكان االبطالين ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2019	84
6-2	الاجراءات التأسيسية للسياسة الوطنية للتشغيل	98
7-2	وضعية التشغيل والبرامج المعتمدة في سياسة التشغيل في الجزائر	120
1-3	نتائج اختبارات جذر الوحدة	159
2-3	نتائج اختبار الحدود للنموذج الأول	164
3-3	نتائج تقدير العلاقة قصيرة وطويلة الأجل للنموذج الأول	165
4-3	اختبار جودة نموذج الطلب على العمل	168
5-3	نتائج اختبار الحدود للنموذج الثاني	171
6-3	نتائج تقدير العلاقة قصيرة وطويلة الأجل للنموذج الثاني	172
7-3	اختبار جودة نموذج عرض العمل	175
8-3	نتائج اختبار الحدود للنموذج الثالث	178
9-3	نتائج تقدير العلاقة قصيرة وطويلة الأجل للنموذج الثالث	179
10-3	اختبار جودة نموذج البطالة	182

فهرس الأشكال

الرقم	العـــــنـــوان	الصفحة
1-1	دالة العرض من العمل	8
2-1	أثر تغير الانتاج الكلي على الطلب على العمال	11
3-1	أثر تغير حجم الاستثمار على الطلب على العمال	12
4-1	التوازن النيوكلاسيكي لسوق العمل	33
1-2	تطور معدل المشاركة في القوى العاملة للفترة 1990-2024	64
2-2	تطور معدل النشاط حسب الجنس (2000-2019)	67
3-2	تطور معدل النشاط حسب الجنس والفئات العمرية للفترة (1990-2019)	67
4-2	تطور معدل التشغيل في الجزائر للفترة (1990-2024)	69
5-2	تطور معدل التشغيل ذكور، إناث (2000-2019)	71
6-2	تطور معدل التشغيل حسب الفئات العمرية للفترة (1990-2019)	72
7-2	تطور معدل التشغيل حسب القطاعات الاقتصادية للفترة 2000-2019	73
8-2	تطور السكان المشتغلين حسب القطاع القانوني خلال الفترة 2000-2019	76
9-2	تطور نسبة التشغيل حسب المنطقة (2000-2019)	77
10-2	حجم العمالة حسب الوضعية المهنية (10^3)	78
11-2	تطور معدل البطالة في الجزائر في الفترة 1990-2024	80
12-2	تطور معدل البطالة حسب الجنس (2000-2019)	86
13-2	تطور البطالة وفقا للفئات العمرية (2000-2019)	87

14-2	تطور معدل البطالة حسب المستوى التعليمي خلال الفترة 1990-2019	88
15-2	تطور تعداد المتخرجين من نظام التعليم العالي	91
16-2	تطور نسبة العاطلين حسب المنطقة (1990 -2019)	93
17-2	تطور معدل البطالة طويلة الأجل في الجزائر خلال الفترة 1990-2019	93
18-2	الاتجاه العام للبطالة والبطالة الدورية في الجزائر	94
19-2	تطور معدل البطالة والتشغيل ومعدل النشاط في الجزائر خلال الفترة (1990-2024)	96
20-2	الآليات والبرامج المتضمنة في سياسات التشغيل النشطة وغير النشطة	103
21-2	أجهزة وبرامج سياسة التشغيل في الجزائر	106
22-2	عدد المناصب المستحدثة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر للفترة 2005-2016	110
23-2	عدد المناصب المستحدثة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب للفترة 1997-2016	117
24-2	عدد المشاريع الممولة وأثرها على الشغل للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة للفترة 2004-2018	118
25-2	تطور معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ومعدل البطالة خلال الفترة 1980-2019	124
26-2	تطور هرم أعمار السكان خلال الفترة 2008-2019	126

27-2	تطور معدل نمو السكان وعلاقته بمعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2019	127
28-2	تطور معدل نمو حجم النفقات العمومية ومعدل البطالة خلال الفترة 1980-2019	129
29-2	تطور معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2019	131
30-2	تطور معدل نمو الاستثمار الاجمالي ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2019	132
31-2	تطور معدل نمو الكتلة الأجرية ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2019	134
32-2	تطور أسعار البترول ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2019	135
1-3	التمثيل البياني والإحصائي الوصفي لسلسلة TE	148
2-3	التمثيل البياني والإحصائي الوصفي لسلسلة TA	148
3-3	التمثيل البياني والإحصائي الوصفي لسلسلة TCHO	149
4-3	التمثيل البياني والإحصائي الوصفي لسلسلة GDP	149
5-3	التمثيل البياني والإحصائي الوصفي لسلسلة N	150
6-3	التمثيل البياني والإحصائي الوصفي لسلسلة I	151
7-3	التمثيل البياني والإحصائي الوصفي لسلسلة G	151
8-3	التمثيل البياني والإحصائي الوصفي لسلسلة IPC	152

3-9	التمثيل البياني والإحصائي الوصفي لسلسلة W	153
3-10	التمثيل البياني والإحصائي الوصفي لسلسلة PP	153
3-11	التمثيل البياني والإحصائي الوصفي لسلسلة ADR	154
3-12	التمثيل البياني والإحصائي الوصفي لسلسلة FDI	154
3-13	التمثيل البياني والإحصائي الوصفي لسلسلة EDU	155
3-14	تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة 1990-2024	158
3-15	التمثيل البياني للسلاسل المستقرة لمتغيرات الدراسة	160
3-16	نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى للنموذج الأول	163
3-17	نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى للنموذج الثاني	170
3-18	نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى للنموذج الثالث	177

المقدمة

المقـدمـــة:

يعتبر سوق العمل نقطة ارتكاز بين الاقتصاد والمجتمع، فهو يتأثر بمختلف القرارات الحاصلة في تسيير وتقييم مختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية، لذلك تعتبر متابعة حركية هذا السوق أمرا ضروريا وهاما لمواجهة مختلف الاختلالات والتحديات التي يعاني منها.

إذ كانت ولا تزال مسألة توفير مناصب الشغل من أهم المحاور الرئيسية التي تستحوذ على اهتمام الحكومات عند تصميم مختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية، لما لهذه العملية من تأثير كبير على مسار تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالتشغيل يعتبر من أبرز الانشغالات المرتبطة بالسياسات العمومية والاقتصادية، حيث وفي ظل تزايد الكثافة السكانية، وانتشار نسب البطالة، وكذا تسارع وتيرة التقدم التكنولوجي صار من الضروري التركيز على سياسات فاعلة تستهدف الفئات النشطة في المجتمع والتي تعتبر المكون الأساسي للسياسات التنموية باعتبارها محفزا للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، كما أنها تستهدف الارتقاء بمستويات التشغيل والحد من معدلات البطالة، بدلا من الاعتماد على السياسات غير الفاعلة والمشجعة على ركود القوى العاملة في المجتمع.

تعد مشكلة البطالة في الجزائر من أهم المواضيع البارزة في مختلف الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، فقد عرفت نسبه ارتفاعا كبيرا بالنسبة لحجم القوى العاملة الكلية، حيث سجلت معدلات البطالة مستويات مرتفعة خاصة في أوساط الشباب، وذلك لأن الاقتصاد الجزائري شهد ظروفا قاسية خلال فترة الثمانينات والناتجة عن الأزمة النفطية (سنة 1986) وما نتج عنها من اختلالات في الاقتصاد خاصة على مستوى سوق العمل.

ولأجل معالجة مثل هذه الاختلالات لجأت الحكومة الجزائرية لتبني مجموعة من الاصلاحات والسياسات الرامية لإنعاش الاقتصاد ككل، وتقليص معدلات البطالة، إلا أن هذه الاصلاحات كان لها الأثر

السلبي نوعا ما على سوق العمل، حيث أدت لتفاقم مستويات البطالة بالخصوص خلال فترة التعديل الهيكلي الذي دفع بالمؤسسات العمومية لتسريح جماعي للعمال، لكن مع مطلع سنة 2001 وفي ظل تحسن أسعار النفط توجهت الحكومة الجزائرية نحو اعتماد مجموعة من البرامج التنموية والسياسات وتخصيص أغلفة مالية لها (برنامج الانعاش الاقتصادي، برنامج دعم النمو)، ما أدى لتحسن مؤشرات سوق العمل وتسجيل انخفاض محسوس في معدلات البطالة ليصل في حدود 10%، رغم أن مستوياتها بقيت مرتفعة نسبيا عند الشباب.

حيث يعتبر سوق العمل أحد أهم المحاور الأساسية للاقتصاد الوطني، لأنه يعكس مستوى التوظيف، الكفاءة، الانتاجية والاستغلال الأمثل للموارد البشرية، فالجزائر واجهت منذ عقود عدة اختلالات هيكلية في هذا السوق تتجلى أهمها في عدم التوازن بين القطاعين العام والخاص، وضعف التناغم بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل، إضافة لهيمنة القطاع غير الرسمي في استقطاب اليد العاملة خاصة لدى أوساط الشباب، ما كان له الأثر الكبير في الرفع من مستويات البطالة في الاقتصاد الجزائري، ولهذا فقد تزايدت الدراسات والأبحاث في عدة دول منها الجزائر من أجل محاولة الاقتراب من التوازن في هذا السوق، وذلك من خلال تحليل مختلف مؤشرات سوق العمل وعلاقتها بمتغيرات الاقتصاد الكلي.

ومنه لفهم ديناميكية هذا السوق ومختلف الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها، يجدر محاولة فهم التأثير الذي تحدثه المتغيرات الاقتصادية الكلية على مستويات البطالة في الاقتصاد الجزائري.

- **إشكالية البحث:**

تؤدي الاختلالات في سوق العمل إلى تزايد الفجوة بين العرض والطلب على العمل وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة، فأهم التحديات التي يواجهها سوق العمل في الجزائر هو توفير فرص العمل تماشيا مع وتيرة الاصلاحات والسياسات المنتهجة من طرف الحكومة، مما يجعلنا نطرح السؤال الرئيس التالي:

" ما هي أهم المتغيرات الاقتصادية والديمغرافية المؤثرة على جانبي العرض والطلب على العمل وكذا معدلات البطالة في سوق العمل الجزائري؟"

وتتفرع منها الأسئلة التالية:

- كيف تفسر مختلف النظريات الاقتصادية التوازن والاختلال في سوق العمل؟
- ماهي خصائص سوق العمل في الجزائر؟
- ما هي أهم المتغيرات المفسرة لجانبي العرض والطلب على العمل في الجزائر؟
- هل معدل البطالة في الجزائر يتأثر بشكل كبير بالمتغيرات الكلية أم المتغيرات الديمغرافية؟

- **الفرضيات:**

للإجابة عن الأسئلة الفرعية سننطلق من الفرضيات التالية:

- تعد الأجور المحدد الرئيسي للتشغيل في سوق العمل الجزائري؛
- معدلات النشاط تتأثر بشكل كبير بالزيادة السكانية؛
- توجد علاقة توازنية طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين معدلات البطالة وكل من المتغيرات الاقتصادية الكلية والمتغيرات الديمغرافية؛
- هناك علاقة عكسية بين الانفاق العام ومعدل البطالة في سوق العمل الجزائري؛

- **أهداف البحث:**

تهدف هذه الدراسة إلى اختبار مدى صحة فروض البحث وذلك من خلال الأهداف التالية:

- الإلمام بالجانب النظري لموضوع سوق العمل، وآلية التوازن والاختلال من حيث المفاهيم المرتبطة به، مع عرض أهم النظريات الاقتصادية التي تناولت الموضوع؛

- تحليل تطور سوق العمل في الجزائر مع التركيز على الاختلالات الهيكلية التي تعيق فاعلية هذا السوق؛
- الاعتماد على أدوات التحليل القياسي لقياس أثر بعض المتغيرات الاقتصادية والديمغرافية (مثل الناتج المحلي الاجمالي، الاستثمار، والانفاق العام، الكتلة الأجرية، التضخم وحجم السكان، إضافة لأسعار النفط وأعداد المتخرجين من التعليم العالي) على كل من معدلات التشغيل، النشاط والبطالة؛
- محاولة تحديد ومعرفة أهم ناتج لاختلالات سوق العمل الجزائري وتحليله لأجل تحديد الأسباب والعوامل الاساسية له (مسبباته، واقتراح بعض الآليات لمحاولة معالجته وتحقيق توازن نسبي في سوق العمل)؛
- تحديد العلاقة التوازنية قصيرة وطويلة الأجل بين معدل البطالة، التشغيل والنشاط و المتغيرات الاقتصادية والديمغرافية محل الدراسة؛
- تقديم توصيات لتحسين كفاءة سوق العمل الجزائري؛

- **أهمية الدراسة:**

تبرز أهمية هذه الدراسة في قدرتها على الربط بين التحليل الاقتصادي النظري والتطبيق القياسي الكمي، لفهم واقع سوق العمل بشكل دقيق يدعم صناع القرار في بلورة سياسات تنموية تؤدي إلى زيادة القدرة الاستيعابية للعمالة داخل الاقتصاد من خلال زيادة القدرة الانتاجية والتشغيلية، فرأس المال البشري هو أساس التنمية.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

تتمثل الأسباب الدافعة لتناول هذا الموضوع كالآتي:

- علاقة الموضوع بالتخصص المدروس: تخصص اقتصاديات العمل؛

- اكتساب معارف جديدة تتعلق بطبيعة سوق العمل، نظرا للأهمية الكبيرة لهذا الموضوع في المجتمع؛
- أهمية الموضوع في الساحة الاقتصادية الوطنية والدولية؛
- إسدال الستار عن أهمية سوق العمل ومكانته لدى الجهات المختصة في التخطيط ووضع الاستراتيجيات المتعلقة بهذا السوق؛
- محاولة اقتراح حلول للتخفيف من حدة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها سوق العمل الجزائري؛

- **منهجية البحث:**

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في معالجة مختلف الجوانب المحيطة بموضوع البحث، وذلك من خلال تحليل الجانب النظري لسوق العمل والنظريات الاقتصادية المفسرة لجانبي العرض والطلب على العمل، بالإضافة لأهم الاختلالات الهيكلية في هذا السوق، ثم محاولة عرض وتشخيص سوق العمل الجزائري عن طريق تحليل لأهم مؤشراته وتطورها، ثم القيام بالدراسة القياسية من خلال الجمع بين الوصف الدقيق للبيانات والتحليل الاحصائي للعلاقات بين المتغيرات المدروسة، مما يسمح بدراسة الظاهرة بدقة.

- **صعوبات الدراسة:**

من أهم الصعوبات التي واجهتنا في هذه الدراسة نذكر ما يلي:

- نقص في الدراسات التطبيقية القياسية المتعلقة بموضوع الاختلالات الهيكلية في سوق العمل؛
- قلة مصادر البيانات الاحصائية المتعلقة بموضوع الدراسة؛
- تشعب موضوع الدراسة وصعوبة حصر الجوانب المحيطة به؛

- **تقسيم البحث:**

ينقسم هذا البحث إلى ثلاثة فصول رئيسية، يتناول الفصل الأول الجانب النظري من مفاهيم متعلقة بسوق العمل حيث تناولنا فيه عرض وتحليل لأهم المفاهيم المرتبطة به، وكذا تحليل التوازن في سوق العمل من منظور النظريات الاقتصادية المختلفة وذلك من خلال تحليل توازن سوق العمل حسب كل من النظرية الكلاسيكية، النظرية الكينزية، النظرية النيوكلاسيكية ومن منظور النظريات الحديثة لسوق العمل، إضافة لتقديم مفهوم لاختلالات سوق العمل، أسبابها وآثارها وأهم طرق علاجها. بينما في الفصل الثاني تطرقنا إلى واقع سوق العمل في الجزائر من خلال تطور مؤشرات سوق العمل إلى جانب تحليل هيكل البطالة في سوق العمل الجزائري والاختلالات الهيكلية الابرز فيه، في حين تناولنا في الفصل الثالث الدراسة القياسية من خلال تناولنا لبعض الدراسات السابقة المرتبطة بموضوع دراستنا ثم محاولة بناء نموذج قياسي مناسب يربط بين كل من معدل التشغيل ، النشاط والبطالة كمتغيرات تابعة وبعض المتغيرات المتعلقة بالاقتصاد الكلي كمتغيرات مفسرة والمتمثلة في:(حجم الاستثمار، الكتلة الأجرية، حجم السكان، معدل التضخم، الاستثمار الأجنبي المباشر، الانفاق الحكومي، عدد المتخرجين من التعليم العالي، الناتج المحلي الاجمالي، معدل الاعالة العمرية وأسعار البترول)، وفي خاتمة دراستنا تطرقنا لأهم النتائج المتحصل عليها، من خلال اختبار الفرضيات المقدمة وتقديم بعض الاقتراحات المرتبطة بموضوع دراستنا.

الفصل الأول:

المدخل النظري لسوق العمل

تمهيد:

إن سوق العمل هو المكان الذي يلتقي فيه عرض العمل والطلب عليه، فمنذ عقود قام العديد من المفكرين والباحثين بدراسة جوانب هذا السوق وعرض لأهم النظريات المفسرة له، ولأن مشكلة البطالة من أكبر المشاكل الناتجة عن اختلال التوازن في هذا السوق، فإن إيجاد حلول لهذا الاختلال يعد تحديا بارزا في مختلف الأدبيات الاقتصادية والاجتماعية.

ولأجل الالمام بجوانب هذا السوق والاختلالات الهيكلية التي يعاني منها، قمنا في هذا الفصل بعرض بعض المفاهيم المحيطة بسوق العمل وكذا أهم النظريات الاقتصادية التي عالجت موضوع التوازن والاختلال في سوق العمل، ثم تناولنا مفهوما لاختلالات سوق العمل، أسبابها، آثارها وطرق علاجها.

المبحث الأول: ماهية سوق العمل

يعتبر سوق العمل حلقة وصل بين الموارد البشرية ونظام الانتاج في البلاد، حيث يعد فهم آليات عمله وخصائصه مفتاحا لتفسير مختلف الظواهر الاقتصادية المعقدة مثل ظاهرة البطالة، وتدني الانتاجية، ومشكل الفقر، ولتحليل واقع سوق العمل الجزائري، لابد من بناء أساس نظري يعالج المفاهيم والمحددات المرتبطة به، إلى جانب فهم طبيعة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها هذا السوق.

المطلب الأول: مفهوم سوق العمل

قبل التطرق لتعريف سوق العمل سنقوم بعرض بعض التعاريف والمصطلحات المرتبطة بسوق العمل منها العمل والقوى العاملة.

1. بعض المصطلحات المتعلقة بسوق العمل:

1.1. العمل: يعرف نيكتين العمل أنه: "جهد الانسان المتفاعل مع الموارد الطبيعية لإنتاج احتياجاته المادية التي تكفل له الحياة ومستلزماتها المختلفة، وهذا ما أشار إليه أوسكار لانكه في تعريف العمل: «أنه النشاط الانساني الذي يكيف الموارد الطبيعية حسب الحاجات البشرية»، وحسب تعريف صلاح الدين نامق في كتابه أسس علم الاقتصاد الاشتراكي فإنه يمثل العنصر الانساني في العملية الانتاجية والحركة المستمرة في سبيل الانتاج، فعنصري الأرض ورأس المال على الرغم من أهميتهما البالغة في السلسلة الانتاجية لن يكون لهما أثر من دون مجهودات العامل الذي يحركهما ويوجههما للوجهة المطلوبة"[1].

[1] باسم علاوي عبد الجميلي، "**العمل في الاقتصاد الاسلامي**"، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة 1، 2006، ص177.

يسعى كل شخص للحصول على وظيفة أو عمل يؤديه في مجال تخصصه مما قد يعود عليه بأجر مناسب إلا أن الوقت الذي نقضيه في أداء هذا العمل هو أيضا الوقت الذي نضحي به والذي كان بالامكان الاستمتاع به دون بذل أي جهد [1].

وقد عرف الاقتصاديون العمل بتعريفات نذكر منها[2]:

- العمل هو نشاط خاص بالإنسان وحده ولا يتعدى غيره، لأنه جهد اختياري، فالعمل نشاط مرتبط بالإرادة الانسانية.
- عرفه اوسكار لانكه على أنه " النشاط الانساني الذي يكيف الموارد الطبيعية حسب الحاجات البشرية".

2.1. القوى العاملة: يطلق مصطلح القوى العاملة على جميع الأفراد العاملين أو اللذين يرغبون في العمل بأجر في أي وقت، أما الذين لا يعملون بأجر لكنهم يرغبون في العمل فهم المتعطلين، وبالنسبة للأفراد الذين لا يعملون ولا يبحثون عن عمل أو ينتظرون العودة لوظائفهم التي تم ايقافهم عنها بصفة مؤقتة فلا يعتبرون جزءا من القوى العاملة، وعليه فإن إجمالي القوى العاملة يشمل العاملين والمتعطلين[3].

كما تعرف على أنها جزء من القوة البشرية وتعرف القوة البشرية في بلد من البلدان بأنها مجموع الأفراد القادرين على العمل في ذلك البلد، فالقوة البشرية إذن تمثل مجموع السكان مطروحا منهم:

- الاطفال تحت سن الخامسة عشرة؛
- المسنين فوق سن الخامسة والستين؛

[1] أسامة بشير الدباغ، "**البطالة والتضخم المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية**"، الطبعة 1، الأردن، 2007، ص43.

[2] باسم علاوي عبد الجميلي، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[3] رونالد ايزنبرج، روبرت سميث، تعريب فريد بشير طاهر،" **اقتصاديات العمل**"، دار المريخ للنشر، الرياض، 1994، ص39.

- العاجزين عن العمل عجزا دائما في الفئة العمرية 15 – 65؛

كما تعرف **القوى العاملة** بأنها مجموعة الافراد في الفئة العمرية 15 – 65 الذين يعملون أو يبحثون عن عمل، وتضم القوة العاملة مجموعة الاشخاص الذين يعملون بأجر أو مرتب والأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص بقصد الربح والأشخاص الذين يعملون في منشآت ذويهم دون أجر كأبناء المزارعين الذين يعملون في مزارع ذويهم، كما أنها تضم الأشخاص العاطلين عن العمل إذا كان هؤلاء الأشخاص يرغبون في العمل ويبحثون عنه[1].

فدراسة القوى العاملة من حيث الحجم والتركيب العمري والتعليمي وموقعها في عملية الانتاج في غاية الأهمية، نظرا للعلاقة الوطيدة بينها وبين هدف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما تعتبر القوة العاملة من أهم الموارد الاقتصادية باعتبارها عنصرا هاما في عناصر الانتاج.

2. مفهوم سوق العمل ومكوناته:

2. 1. تعريف سوق العمل: يمكن تعريفه اقتصاديا: " الآلية التي تتحدّد من خلالها مستويات الأجور والتوظيف أي تفاعل قوى الطلب والعرض على خدمات العمل، ومن أهم ما يميّز سوق العمل عن غيره من الأسواق ما يلي"[2]:

- غياب المنافسة الكاملة.
- سهولة التمييز بين خدمات العمل.
- تأثير عرض العمل.

[1] أحمد الأشقر،" **الاقتصاد الكلي**"، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة 1، الأردن، 2002، ص 290.

[2] دحماني محمد ادرويش، " **اشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل**"، دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، تلمسان، الجزائر، 2013، ص 49.

- تأثّر سوق العمل وارتباطه بالتقدم التكنولوجي.

تعريف شامل لسوق العمل:" يمثل دائرة للتبادل الاقتصادي، أين يبحث فيها الأفراد الراغبين في العمل عن الوظائف وتبحث فيها المؤسسات عن الأفراد المؤهلين والمجندين الذين يمكنهم شغل الوظائف الشاغرة، حيث يطلق على سوق العمل الذي يزيد فيه عدد الوظائف المعروضة والمتاحة عن عدد الراغبين في العمل مصطلح (سوق العمل المحكم) (Tight Labor market) ، كما يطلق على سوق العمل الذي يزيد فيه عدد الباحثين عن عمل عن عدد الوظائف المتاحة مصطلح (سوق العمل الراكد) (Slack Labor Market)"[1].

كما يمكن تعريف **سوق العمل** بأنه آلية تفاعل قوى الطلب والعرض التي تتحدد من خلالها مستويات الاجور والتوظّف، ومن أهم ما يميز سوق العمل عن غيره من الأسواق هو [2]:

- ارتباط عرض العمل بسلوك العمال من حيث تفضيلهم لوقت الفراغ ومستوى الدخل؛
- عدم وجود أجر واحد سائد، قلة المعلومات لدى العمال عن فرص التوظيف المتاحة بأجور عالية، عدم وجود الرغبة القوية لدى العمال للانتقال المهني أو الجغرافي حيث الأجور العالية؛
- سهولة التمييز بين خدمات العمل؛
- تأثر سوق العمل وعلاقته بالتقدم التقني؛
- توفر عنصري الطلب والعرض؛

2. 2. مكونات سوق العمل:

2.2. 1. عرض العمل:

[1] نفس المرجع السابق، ص50

[2] نعمة الله نجيب ابراهيم، "**نظرية اقتصاد العمل**"، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2002، ص 15.

2.2. 1.1. تعريف عرض العمل: يمثل عرض العمل Supply of Labor، عدد الأيدي العاملة ممثلة بالجهد المعروض فعلا أو المستعد للعمل خلال فترة زمنية معينة، وهو يمثل ذلك الجزء من المجموع الكلي للسكان الذي تقع أعمارهم ما بين (15–65 سنة)[1].

كما يعرف **عرض العمل** بأنه: "عدد ساعات العمل التي يقرر العامل عرضها في السوق، وحسب النظرية الاقتصادية يعتمد عرض العمل على عاملين أساسيين: الفرق بين الأجر الحقيقي الذي يتقاضاه الفرد وبين الأجر الحقيقي المتوقع أن يتقاضاه في المدى البعيد وسعر الفائدة الحقيقي، فإذا ما ارتفع الأجر الحقيقي نسبة إلى الأجر المتوقع فإن عرض العمل سيرتفع وإذا ما ارتفع سعر الفائدة ازداد الادخار"[2].

تم اعتماد تقسيم عرض العمل وفقا لما جاءت به توصيات هيئة الأمم المتحدة بالنظر لاختلاف مفهوم عرض العمل، حسب التركيب الهيكلي للسكان ودرجة التطور الاقتصادي والتقني والاجتماعي والصحي كما يلي[3]:

- أصحاب العمل: ممثلين بالأفراد الذين يريدون نشاطا اقتصاديا معينا لحسابهم الخاص ويشغلون آخرين تحت إمرتهم وإرادتهم.
- العاملون لحسابهم: ممثلين بالعمال الذين يريدون نشاطا اقتصاديا لحسابهم الخاص دون أن يقوموا بتأجير آخرين.
- الأجراء: ممثلين بالأشخاص الذين يعملون في الأنشطة الاقتصادية العامة أو الخاصة ويحصلون لقاء عملهم تعويضا يكون على شكل أجور أو رواتب أو عمولات أو مواد عينية.

---

[1] محمد طاقة، حسين عجلان حسن، "**اقتصاديات العمل**"، مكتبة الجامعة الشارقة إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2008، الأردن، ص 47.

[2] وشاح رزاق، "**عرض العمل والسياسات الاقتصادية**"، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 84، 2009، ص 3.

[3] محمد طاقة، حسين عجلان حسن، مرجع سبق ذكره، ص 47.

- العمال العائليون: ممثلين بالأشخاص الذين يقومون بالعمل تحت إدارة أحد أفراد الأسرة بمقابل أو بدون مقابل.
- آخرون: هم العاملون الذين يصعب تحديد حالتهم على ضوء ما تقدم.

ويمثل عرض العمل مجموع أفراد القوة العاملة سواء كانوا عاملين فعلا أو عاطلين عن العمل، أي أنه يمثل جميع من لديهم نزعة إلى العمل (أو رغبة فيه) [1].

حيث إن عرض العمل دالة متزايدة في الأجر الحقيقي، أي في معدل الأجر الاسمي مقسوما على مستوى الأسعار فإذا رمزنا بـ w لمعدل الاجر الاسمي للعامل وبـ p للمستوى العام للأسعار، فإن عرض العمل LS سيكون دالة في النسبة w/ p كما يلي:

$$LS = LS\ (w/\ p)$$

الشكل رقم(1-1): يمثل دالة العرض من العمل

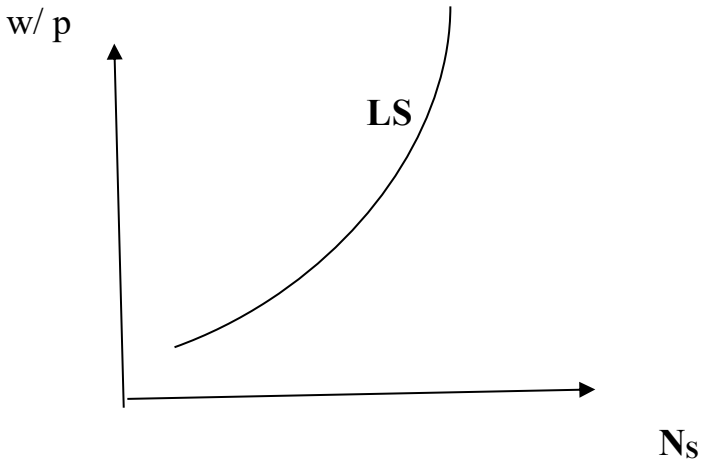

المصدر: عمر صخري، "التحليل الاقتصادي الكلي (الاقتصاد الكلي)"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الخامسة، الجزائر، 2005، ص43.

[1] أحمد الأشقر، مرجع سبق ذكره، ص 292.

يتأثر حجم القوى العاملة بحجم السكان واتجاهاته بصورة كبيرة، لكن مع استقراره في المدى القصير فإن تأثيره في عرض اليد العاملة محدود، وعليه ففي الأجل القصير يتأثر عرض العمل بعاملين رئيسيين:

- معدل عدد ساعات العمل؛
- معدلات المشاركة في سوق العمل؛

2.2. 1. 2. محددات عرض العمل:

يتأثر عرض العمل بمجموعة من العوامل يمكن ايجازها كالآتي[1]:

- **حجم السكان:** يرتبط عرض العمل بحجم السكان بعلاقة طردية، فكلما زاد معدل النمو السكاني ازداد عدد الأشخاص القادرين على العمل والعكس صحيح.
- **ساعات العمل:** تؤدي زيادة عدد الساعات المخصصة للعمل لزيادة عرض العمل.
- **نسبة السكان في سن العمل:** يمثل هذا المعدل نسبة عدد المشتغلين والباحثين عن عمل إلى مجموع السكان، حيث يتأثر هذا المعدل بالسن والعادات والتقاليد، فكلما زادت هذه النسبة ازداد عرض العمل والعكس صحيح.
- **حرية اختيار العمل:** تتحكم كل من ظروف وطبيعة العمل، كفاءة العمل، التعليم والتكوين المهني، تقسيم العمل، ظروف المعيشة في تحديد عرض العمل.
- **التركيب النوعي للسكان (من حيث الجنس والعمر):** تتحدد مساهمة السكان في قوة العمل الفعلية من حيث الجنس والعمر باختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية السائدة.
- **الهجرة** : يؤثر انتقال العاملين في تحديد عرض العمل، كما يؤثر في نوع الخبرات الموجودة ومدى تخصصها.

[1] محمد طاقة، حسين عجلان حسن، مرجع سبق ذكره، ص 48.

2.2.2. الطلب على العمل:

2.2.2 .1. تعريف الطلب على العمل: يمثل الطلب على العمالة مقدرة الاقتصاد الوطني على توظيف الأيدي العاملة عند أجر حقيقي معين، بمعنى تجميع الطلبات الفردية لأصحاب الأعمال، حيث يتميز الطلب على العمل بخاصيتين: الأولى هي أن منحنى الطلب على العمال ينحدر إلى الأسفل، والخاصية الثانية هي درجة استجابة الطلب للتغيرات الحاصلة في الأجور[1].

حيث أنه كلما زاد مستوى الأجور ينخفض عدد العمال المطلوبين من طرف أصحاب العمل، فبعض الحالات يكون فيها هذا الانخفاض متفاوت من حالة إلى أخرى حسب مرونة الطلب على العمل، كما يمكننا التمييز بين الطلب على العمل على مستوى المؤسسة والطلب على العمل على مستوى السوق ككل، لأن لهما خصائص مختلفة ولهذا يجب تحديد الفترة الزمنية التي يعكسها منحنى الطلب أي المدى القصير أو المدى الطويل عند دراسة وتحليل منحنى الطلب على العمل.

2.2.2.2. محددات الطلب على العمل:

تتعدد العوامل المؤثرة في الطلب على العمل باعتباره أحد الجوانب الهامة المحددة للاحتياجات الفعلية من الأيدي العاملة، ويمكن أن نوجز أهم العوامل المؤثرة في الطلب على العمل في النقاط التالية[2]:

- **معدل النمو الاقتصادي:** يعرف على أنه الزيادة الحقيقية الحاصلة في كمية السلع والخدمات المنتجة في البلد، حيث تؤدي الزيادة في الانتاج إلى الزيادة في الطلب على اليد العاملة، كما تؤثر الانتاجية في الطلب على العمل كلما زادت الانتاجية في الطلب على اليد العاملة ، ولذلك نجد أن القطاعات التي تزداد فيها انتاجية العمل يقل فيها الطلب على العمل، حيث يكون الطلب على العمل

[1] مدحت القريشي،" **اقتصاديات العمل**"، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2007، ص31.

[2] محمد طاقة، حسين عجلان حسن، مرجع سبق ذكره، ص49.

كبيرا في القطاعات ذات الانتاجية الضعيفة كقطاع الزراعة وقطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع الخدمات، في حين يكون ضعيفا ويقل باستمرار مع تطور الانتاجية في القطاعات الاقتصادية الحديثة.

الشكل رقم(1-2): أثر تغير الانتاج الكلي على الطلب على العمال

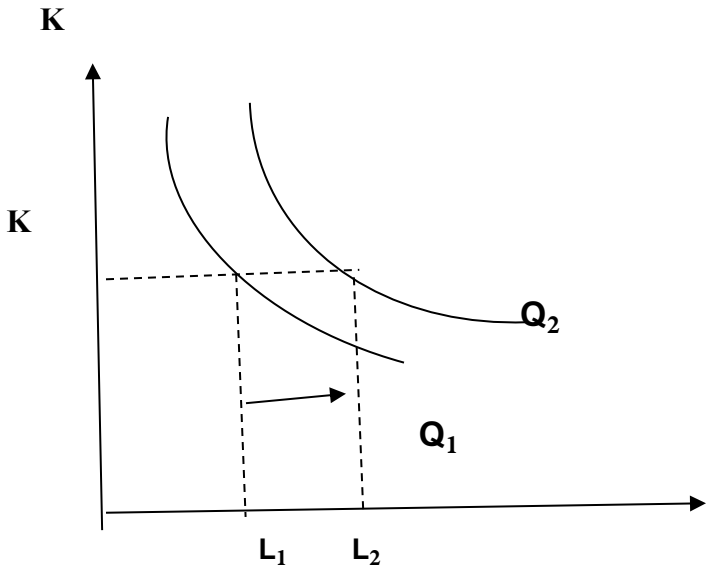

المصدر: مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص48

بحيث أن: Q_1 يمثل منحنى الناتج المتساوي الأول (الناتج الكلي المعين)، Q_2: يمثل منحنى الناتج المتساوي الثاني (امكانية إنتاجية أكبر).

من خلال الشكل السابق نلاحظ عندما تزداد كمية الإنتاج يتحرك منحنى الناتج المتساوي إلى اليمين من Q_1 إلى Q_2 وعندها وبنفس كمية رأس المال فإن الانتاج يزداد ويزيد معه عدد العمال المستخدم في العملية الإنتاجية منL_1 إلى L_2 ، وهكذا فإن زيادة حجم الإنتاج الكلي يؤدي إلى زيادة تشغيل اليد العاملة.

- **حجم الاستثمار:** يعتبر الاستثمار أحد العوامل الأساسية المحركة للاقتصاد وخلق الثروة في البلد، وبالتالي فهو يؤثر بالإيجاب على الطلب على العمل أي أن هناك علاقة طردية بينهما، فالزيادة في حجم الاستثمار تؤدي إلى زيادة الإنتاج، ومنه الزيادة في معدل النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة في الطلب على اليد العاملة.

الشكل رقم (1-3): أثر تغير حجم الاستثمار على الطلب على العمال

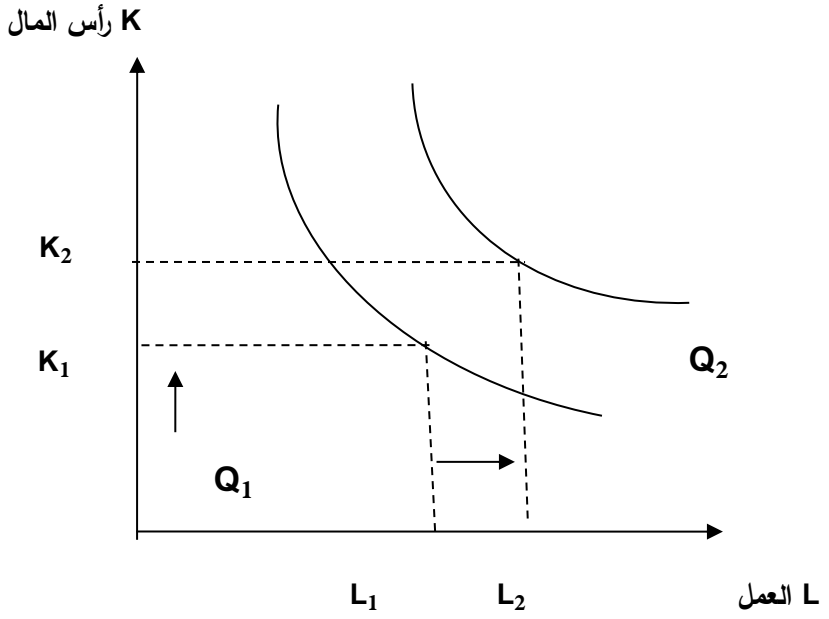

المصدر: مدحت القريشي، مرجع سبق ذكره، ص49

عندما تزداد كمية رأس المال من K_1 إلى K_2 والناجمة عن زيادة الاستثمار يزداد حجم الإنتاج ويتحرك منحنى الناتج المتساوي إلى اليمين من Q_1 إلى Q_2 وبالتالي يزداد نتيجة لذلك استخدام وتشغيل اليد العاملة.

- **التطور التكنولوجي:** يعتبر العنصر التكنولوجي من بين أهم العوامل المحددة للطلب على العمل، فتأثيره إما يكون بالإيجاب أو السلب وذلك حسب نوع التطور الحاصل، فإذا كان التطور في التقنيات التكنولوجية يستلزم استخدام تكنولوجيا كثيفة رأس المال في العملية الانتاجية فهذا يؤدي إلى إحلال

رأس المال محل عنصر العمل في عملية الإنتاج، مما يخفض من الطلب على العمل والعكس صحيح.

- **معدل الأجور:** يعد معدل الأجر من أهم محددات الطلب على العمل، حيث تختلف درجة تأثير معدلاته على الطلب باختلاف مرونة العمل بالنسبة للأجر، أي أن مرونة الطلب على العمل بالنسبة للأجر مرتبطة بشكل طردي مع مرونة عرض العناصر الأخرى في سوق العمل[1]، فحسب النظرية الكلاسيكية يعتبر العمل سلعة مثل باقي السلع الأخرى، إذ يزداد الطلب عليه بانخفاض سعره ويقل بارتفاع سعره (حسب قانون العرض والطلب)، لكن ما لم تدركه النظرية الكلاسيكية آنذاك أن الطلب على العمل مرتبط بالطلب على السلع والخدمات التي ينتجها ذلك العمل، وعليه فإن الانخفاض في مستوى الأجر لا يزيد من الطلب على العمالة، إذا لم يرافق هذا الطلب زيادة في الطلب على السلع والخدمات المنتجة.

أما بالنسبة للنظرية الكينزية فقد قدمت مفهوما مغايرا للطلب على العمل، حيث اعتبر جون مينارد كينز عند تحليله لمحددات الطلب على العمل أن طلب أصحاب العمل للعمالة لا يتحدد بانخفاض أجورهم أو ارتفاعها، وإنما بانخفاض أو ارتفاع الطلب على السلع والخدمات التي ينتجها هؤلاء العمال، وأنه عند توقع زيادة في الطلب وسرعة توزيع السلع والخدمات المنتجة فإن الطلب على اليد العاملة يرتفع.

فتأثير تغير الأجور في الطلب على العمل يختلف حسب طبيعة الوظائف، سواء كانت عامة على كل القطاعات الاقتصادية، أو خاصة في قطاع معين أو صناعة معينة، فإذا شمل تغير الأجور جميع القطاعات الاقتصادية عندئذ ليس هناك حاجة للعمال الراغبين في الانتقال من قطاع اقتصادي

[1] شلالي فارس، " **سوق العمل وتخطيط القوى العاملة الجزائرية**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 3، 2016، ص131.

إلى آخر أو من صناعة إلى أخرى، لأن التغير إذا كان انخفاضا أو ارتفاعا فإنه يشمل كل القطاعات، أما إذا كان تغير الأجور خاصا ببعض القطاعات أو الصناعات فقط، فإن عرض العمل المتاح سوف يتجه نحو القطاعات أو الصناعات التي يقل فيها الأجر.

- **التقاعد:** يؤدي توجه العمال نحو التقاعد إلى شغور في مناصب العمل (لأن جزءا من العمالة سيتوقفون عن مزاولة عملهم عند سن معينة)، وبالتالي يزيد الطلب على الأيدي العاملة وذلك في حدود عدد المناصب الشاغرة، وعليه فإن حجم الطلب السنوي على الأيدي العاملة يتأثر بأعداد المتقاعدين في فترة زمنية معينة، كما أن الطلب على العمالة يتوقف على مجموع القوانين والأنظمة التي تحكم نظام التقاعد، فمثلا عند تخفيض سن التقاعد من 65 مثلا إلى 60 سنة فإن الطلب على الأيدي العاملة سوف يزداد والعكس صحيح.
- **القوانين والأنظمة:** تعتبر الأنظمة والقوانين المسطرة من قبل الدولة محددا هاما لحجم الطلب على العمالة، فاختلافها من دولة إلى أخرى يؤثر بشكل كبير على مستوى الطلب على الأيدي العاملة، فهناك بعض الدول التي تلزم أرباب العمل بتوظيف عدد معين من القوى العاملة من فئات معينة مثل أشخاص من مناطق جغرافية محددة، اقليم معين أو من فئة المعوقين أو العمالة الأجنبية، لذلك فإن الطلب على العمل حسب هذه الفئات قد يزداد على حسب القوانين والأنظمة السائدة في هذه الدول.

2.2. 3. سعر العمل(الأجر):

2.2. 3. 1. تعريف الأجر: هو سعر خدمات عنصر العمل في الساعة الواحدة والأجر الاسمي هو ما يدفع للعامل عن ساعة العمل بالأسعار الجارية، ولمقارنة أجور العمال خلال فترة زمنية طويلة فإننا

نحتاج لأن نأخذ في الاعتبار التغيرات في القوة الشرائية وهو ما يعرف بالأجر الحقيقي وذلك من خلال قسمة الأجور الإسمية على الرقم القياسي للأسعار[1].

- **تعريف معدل الأجر**: يعرف على أنه تكلفة العمل لوحدة زمنية معينة (ساعة، يوم، أسبوع.....إلخ)، فمعدل الأجر للعامل الواحد هو حاصل قسمة إجمالي الأجور على عدد العمال، وحسب مفهوم رصيد الأجور يوجد حد أدنى للأجر يتمثل في حد الكفاف الذي يحتاجه العامل للبقاء على قيد الحياة، ويعبر عن الحد الأقصى الذي يخصصه صاحب رأس المال للأجور[2].

حيث يمكن التمييز بين نوعين من معدلات الأجور (معدل الأجر الاسمي ومعدل الأجر الحقيقي) والمعرفين كالآتي:

- **معدل الأجر الاسمي**: هو الأجر الذي يتقاضاه العامل لوحدة العمل المبذولة بالأسعار الجارية وبالعملة المعينة.
- **معدل الأجر الحقيقي**: هو الأجر الاسمي مقسوما على المستوى العام للأسعار، ويحسب كالتالي:

$$w = W/P$$

حيث أن:

w : الأجر الحقيقي

W: الأجر الاسمي

[1] رونالد إيرنبرج وروبرت سميث، مرجع سبق ذكره، ص 43.

[2] حسن الحاج، "**مؤشرات سوق العمل**"، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد السادس عشر، الكويت، أفريل 2003، ص13.

P: المستوى العام للأسعار

- **جمود الأجور**: يتضمن هذا المفهوم في النموذج الكينزي إمكانية جمود الأجر النقدي نحو الأسفل، بمعنى أن معدل الأجر لا يمكن أن ينخفض دون مستوى معين، فمثلا عند وصول معدل الأجر النقدي المستوى التوازني (W_0) لا يمكن أن ينخفض دون هذا المستوى، وذلك يرجع للأسباب التالية[1]:
  - وجود قوى احتكارية تحول دون انخفاض معدل الأجر عند بلوغه مستوى معين؛
  - طبيعة النقابات العمالية ورفضهم لقبول التخلي عن الزيادات في الأجور التي اجتهدوا لتحقيقها؛
  - ظاهرة الوهم النقدي والتي يعاني منها العمال، فاعتقادهم أن انخفاض أجرهم النقدي يعني بالضرورة انخفاض أجرهم الحقيقي؛
  - اعتماد الدولة على تحديد الحد الأدنى للأجور، مما لا يسمح بانخفاض الأجور دون مستوى الأجر الاسمي المحدد في القانون؛

فالأجور لا تتغير بسرعة كما ينبغي وفقا لقانون العرض والطلب لأسباب تتمثل فيما يلي[2]:

- العقود طويلة الأجل؛
- الضغوط الاجتماعية والنقابية؛
- قوانين الحد الأدنى للأجور؛
- الرغبة في الحفاظ على معنويات العمال؛

[1] ضياء مجيد، "**أسس ومبادئ الاقتصاد، النظرية الاقتصادية –التحليل الاقتصادي الكلي–**"، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2019، ص335.

[2] Paul Krugman, Robin Wells, "**Macroéconomics"**, worth publishers, 2006, New York, p381.

كما يعد الجمود في الاجور أحد أسباب عدم التوازن في سوق العمل، وبالتالي استمرار الارتفاع في معدلات البطالة.

2. 3. توازن سوق العمل:

يتحقق التوازن في سوق العمل عندما يتساوى عرض العمل (L^{S*}) مع الطلب عليه (L^{d*})، ويتحدد عنده في نفس الوقت معدل الأجر الحقيقي (W^*) الذي يقبله كل من العمال والمنتجين.

والتمثيل البياني التالي يوضح ذلك:

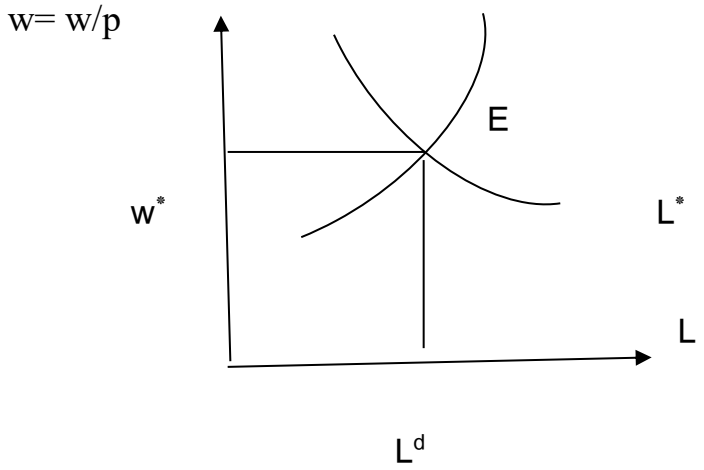

$$L^{d*} = L^* = L^{S*}$$

المصدر: محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية– الجزء الأول نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن–، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر، ص 102.

يتحدد توازن سوق العمل عند تقاطع منحنيي دالتي العرض والطلب على العمل أي عند النقطة (E) حيث يكون هذا التوازن توازن الاستخدام الكامل (Plein emploi. Full employment).

المطلب الثاني: المؤشرات الأساسية لسوق العمل

إن توفير البيانات المتعلقة بمؤشرات سوق العمل يعد من أهم الخطوات الأساسية في بناء وتصميم مختلف السياسات التشغيلية المنظمة والمسيرة لهذا السوق، حيث تسمح هذه المؤشرات بإعطاء صورة واضحة حول أداء سوق العمل ومعرفة مواطن الضعف والقوة في هذا السوق والإحاطة بمختلف الاختلالات التي يواجهها، فمؤشرات سوق العمل تساهم في بناء وتطوير سياسات تلائم الوضع الاقتصادي والاجتماعي السائد.

1. تعريف مؤشرات سوق العمل:

يمكن تعريف مؤشرات سوق العمل على أنها " أدوات كمية أو نوعية تستعمل لرصد التغيرات والتطورات الحاصلة في ظاهرة ما تنتمي لمنظومة سوق العمل، وقد ترتبط بمنظومات أخرى، فهي أدوات تستخدم لمعرفة حالة سوق العمل وتقييم مدى كفاءته"[1]، كما تستخدم هذه المؤشرات لمعرفة مختلف النقاط المتعلقة بتوزيع العمالة حسب المستوى التعليمي، الاختلاف الجندري وكذا حسب المناطق الجغرافية، وبالتالي مقارنة كفاءة منظومة سوق العمل المحلي بالأسواق الخارجية.

2. المؤشرات الرئيسية لسوق العمل:

يتضمن إصدار منظمة العمل الدولية تحت مسمى مؤشرات مفتاحية لسوق العمل[2] أهم المؤشرات التي تعكس حركية هذا السوق، وبالتالي من خلالها يمكن حصر أهم هذه المؤشرات كالآتي:

[1] عادل لطفي، "**مؤشرات سوق العمل**"، ورشة العمل الاقليمية التدريبية حول: تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تحت شعار: دعم المشروعات الصغرى دعم للاقتصاد الوطني، عمان، مسقط، 8-12 ديسمبر 2007، ص6.

[2] عبد الحليم جلال، أحمد بوسواليم، "**مؤشرات مفتاحية حول سوق العمل في الجزائر**"، مجلة التنمية وإدارة الموارد، مجلد 3، العدد 1، 2017، ص 43-57، ص46.

- **مؤشر معدل النشاط (معدل المشاركة في القوى العاملة) (PA):**

تتمثل قوة العمل في مجموع السكان النشطين اقتصاديا، وتعرف هذه الفئة اقتصاديا بأنها جميع الأشخاص المكونين للقوى العاملة اللازمة لإنتاج مختلف السلع والخدمات حسب ما تعرفه نظم الأمم المتحدة للحسابات القومية خلال فترة زمنية محددة.

حيث يقسم مجموع السكان النشطين اقتصاديا إلى ثلاث مجموعات مستقلة عن بعضها تتمثل في:

- سكان يعملون؛
- سكان عاطلون عن العمل؛
- سكان ليسوا ضمن القوى العاملة؛

وتتكون قوة العمل من السكان العاملين والعاطلين عن العمل، حيث حددت المعايير الدولية أسس أولية لتصنيف السكان في سن العمل حسب النشاط الانتاجي، كما تعطي الأولوية للعمالة على البطالة، والعاطلين عن العمل على الأشخاص الذين لا يقومون بأي نشاط اقتصادي وعليه فإن الشخص الذي يزاول عملا ويبحث عن عمل في الوقت نفسه يصنف أنه لا يعمل، والفرد الذي يعمل أثناء الفترة المرجعية يصنف على أنه يعمل، رغم أنه كان يبحث عن عمل إضافي خلال نفس الفترة أو أنه يدرس[1].

ويمكن التمييز بين نوعين من معدلات المشاركة في قوة العمل: معدل المشاركة في قوة العمل المنقح، ومعدل المشاركة في قوة العمل الخام.

[1] عادل لطفي، مرجع سبق ذكره، ص14.

حيث يعرف معدل المشاركة في قوة العمل المنقح على أنه " النسبة المئوية لعدد الأشخاص النشطين اقتصاديا إلى عدد السكان في سن العمل"[1] ويمكن حسابه كما يلي:

$$\text{معدل النشاط المنقح} = \frac{\text{عدد السكان النشطين اقتصاديا}}{\text{عدد السكان فوق 15 سنة}} \times 100$$

ويعبر عن معدل النشاط رياضيا بالصيغة التالية:

$$\mathbf{TA} = \frac{\mathbf{PA}}{\mathbf{PAT}}$$

- **مؤشر معدل التشغيل (TE):**

يمثل معدل التشغيل نسبة السكان المشتغلين (PO) من السكان في سن العمل (PAT)، ويعكس هذا المؤشر قدرة الاقتصاد على قدرة استيعاب واستخدام اليد العاملة المتاحة في سوق العمل، فضعف هذا المؤشر يدل على هدر للموارد البشرية، ويعبر عنه رياضيا بالصيغة التالية[2]:

$$\mathbf{TE} = \frac{\mathbf{PO}}{\mathbf{PAT}}$$

المطلب الثالث: تحليل البطالة

تعد البطالة من بين المشكلات الحساسة لأي اقتصاد، فهي السبب في العديد من المشاكل الاجتماعية والمظاهر السلبية في المجتمعات، حيث أنه من الصعب الوصول إلى مستوى التوظيف

[1] Organisation internationale du travail**, "Description de l'indicateur : Taux d'activité."**

[2] البشير عبد الكريم، "**دلالات معدل البطالة والعمالة ومصداقيتهما في تفسير فعالية سوق العمل**"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 6، ص181.

الكامل لكل أفراد القوة العاملة حسب النظرية الكلاسيكية، كما أوضحت ذلك كل من النظرية الكينزية والنظريات التي جاءت بعدها.

وقد تعددت المفاهيم المفسرة لظاهرة البطالة فهناك صعوبة بين الاقتصاديين للوصول لمفهوم محدد لها، حيث تعددت التعاريف التي تناولتها، ولذلك سنتطرق لأهم المفاهيم المتعلقة بها:

1. مفهوم البطالة:(Unemployment)

كما تعرف البطالة " بأنها الانقطاع الإجباري أو اللاإرادي عن العمل لعدد معين من أفراد القوة العاملة، وتقاس حدتها بمؤشر معدل البطالة (Unemployment Rate) ويمثل نسبة عدد العاطلين عن العمل إلى إجمالي عدد أفراد القوة العاملة"[1].

ويرى بعض الاقتصاديين أن البطالة تشكل اختلالا بين قوة العمل المتاحة في السوق وبين فرص العمل[2].

2. البطالة حسب النظريات الاقتصادية:

2. 1. البطالة عند الكلاسيك: يعتقد الاقتصاديون الكلاسيك أن البطالة حالة مؤقتة غير دائمة، أي أنها خلل مؤقت سرعان ما تتغلب عليها قوى التوازن ويعود الاقتصاد إلى حالة العمالة. إذ يرى الكلاسيك أن البطالة التي تحدث في سوق العمل تعتبر بطالة إرادية للعمال، كونهم قد حددوا معدلا

[1] أحمد الأشقر، مرجع سبق ذكره، ص 298.

[2] علي عبد الوهاب نجا، " **مشكلة البطالة وأثر برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها (دراسة تحليلية–تطبيقية)**"، الدار الجامعية، مصر، 2015، ص 9.

للأجر الاسمي أو بسبب مطالبتهم بمعدل أجر أعلى من انتاجيتهم الحدية، و لأن حجم العمل الناتج أقل من حجم عمل الاستخدام الكامل فإن البطالة الناتجة يتحمل مسؤوليتها العمال وحدهم[1].

تنشأ البطالة لزيادة النفقات التي تسببها زيادة الأجور، فكلما قبل العمال أجورا أقل أمكن توظيفهم من جهة وتخفيض النفقة ثم السعر مما يساعد على بيع المنتجات من جهة أخرى وبالتالي يعود مستوى الانتاج إلى ما كان عليه وتنتفي البطالة[2].

2.2. البطالة عند المدرسة الحديثة (النظرية الكينزية): أشار التحليل الكينزي إلى أن البطالة صفة ملازمة للتقلبات الاقتصادية، وخاصة في مرحلة الكساد التي قد تمتد لفترات طويلة إن لم تتدخل الدولة لرفع مستوى الطلب الكلي.

ويبني كينز فكرة استمرار البطالة لفترة طويلة على أساس أن البطالة جزء من عوامل الانتاج، يعني انخفاض الطلب الكلي نظرا لأن عوائد هذا الجزء المعطل من عوامل الانتاج ستؤدي إلى خفض الدخل الكلي عن ذي قبل، وهبوط الدخل أي هبوط الطلب أو ما يطلق عليه كينز " الطلب الفعال" يؤدي بدوره إلى مزيد من البطالة وبالتالي مزيدا من هبوط مستوى الطلب الفعال وعلى هذا لابد من زيادة الطلب الفعال في الانتاج والتوظيف.

3. أنواع البطالة:

للبطالة عدة أنواع نذكر منها:

[1] محمد الشريف إلمان، "**محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية– الجزء الأول نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن**–"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2003، ص 108.

[2] زيد بن محمد الرماني، "**كيف عالج الاسلام البطالة**"، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الرياض،2001، ص 9.

3. 1. البطالة الاحتكاكية (Frictional Unemployment): تتمثل في وجود أشخاص قادرين على العمل ويبحثون لأول مرة عن وظيفة مناسبة أو وظيفة أفضل من وظيفتهم السابقة، وهناك عوامل عدة تؤثر في حجم البطالة الاحتكاكية ومدتها، من أهمها: مدخرات العمل أو امكانية الاقتراض، إعانات البطالة، دالة منفعة العامل[1].

3. 2. البطالة الهيكلية (Structural Unemployment): تنشأ هذه البطالة نتيجة حدوث اختلالات هيكلية في سوق العمل، إذ تتمثل في فقدان العمال لوظائفهم (مثلا نتيجة التكنولوجيا الحديثة)، ففترة التعطل تمتد لأجل طويل وعلى المتعطل الانتظار فترات طويلة من التعطل[2].

3. 3. البطالة الدورية (Cyclical Unemployment): هي البطالة الناتجة عن قصور الطلب، وتحدث نتيجة تقلص الطلب الكلي على السلع والخدمات ومنه الطلب الكلي على العمل مع عدم مرونة الأجور الحقيقية نحو الانخفاض، وسميت بالدورية لارتباطها بالتقلبات الدورية للاقتصاد والنشاط التجاري، ومن أهم السياسات المناسبة لعلاج هذا النوع من البطالة هو اعتماد سياسة مالية ونقدية لزيادة الطلب الكلي(زيادة الانفاق الحكومي، خفض الضرائب، زيادة عرض النقود الموجه لسوق العمل، واعتماد برامج للتوظيف في القطاع العام)[3].

---

[1] علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 23.

[2] صالح الخصاونة، "**مبادئ الاقتصاد الكلي**"، المكتبة الوطنية، الطبعة الثانية، الأردن، 2000، ص165.

[3] البشير عبد الكريم، "**تصنيفات البطالة ومحاولة قياس الهيكلية والمحبطة منها خلال عقد التسعينات**،" مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد1، العدد1، 2004، ص ص 147-180، ص155.

3. 4. البطالة الموسمية (Seasonal Unemployment): يحدث هذا النوع من البطالة في أوساط عمال بعض المهن التي تتصف بالموسمية كالزراعة والسياحة حيث يزداد الطلب على العمال في مواسم معينة وينخفض في مواسم أخرى[1].

4. قياس البطالة:

يتم قياس مستويات البطالة من خلال مؤشر معدل البطالة، ويمكن تعريفه كالآتي:

- **مفهوم معدل البطالة:** يعرف معدل البطالة كنسبة بين عدد العمال العاطلين إلى العدد الكلي للعمال المشاركين في القوة العاملة في فترة زمنية معينة، ويمكن حسابه بالعلاقة التالية[2]:

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين}}{\text{قوة العمل}} \times 100$$

حيث أن قوة العمل تتمثل في جميع الأفراد العاملين والعاطلين الذين يرغبون في العمل في ظل الأجور السائدة.

- **معدل البطالة الطبيعي:** يقصد به أدنى معدل بطالة يحقق في سوق العمل دون أن يؤدي إلى تزايد التضخم[3]، فمعدل البطالة يتماشى مع الناتج الفعلي فعندما يكون الناتج الفعلي منخفضا فإن الأفراد يفقدون وظائفهم ويرتفع معدل البطالة.

---

[1] أحمد الأشقر، مرجع سبق ذكره، ص 301.

[2] علي عبد الوهاب نجا، مرجع سبق ذكره، ص 17.

[3] سامي خليل، " **نظرية الاقتصاد الكلي –المفاهيم والنظريات الأساسية** –"، وكالة الأهرام للتوزيع، الكتاب الأول، الكويت، 1994، ص 61.

المبحث الثاني: التوازن والاختلال حسب النظريات المفسرة لسوق العمل

إن تفسير النظريات المقترحة لسوق العمل في الفكر الاقتصادي يعطينا صورة واضحة عن أهم الجوانب المحيطة بهذا السوق، حيث سنركز على أهم هذه النظريات.

المطلب الأول: التفسير الكلاسيكي لسوق العمل

ساهمت المدرسة الكلاسيكية بشكل واضح في تحليل مشكلة البطالة، حيث ترجع ميزة تحليلهم وانفراده عن المدارس الأخرى في التركيز على دراسة الأجل الطويل و معرفة ما يحدث فيه من تغيرات مهمة، إذ ربطوا مشكلة البطالة بمشكل الكثافة السكانية وبتراكم رأس المال وكذا النمو الاقتصادي والطاقة الانتاجية للاقتصاد الوطني، فقد كان الكلاسيك يعطون للجانب السياسي والاجتماعي أهمية كبرى في تحليلهم[1].

أولا: فرضيات المدرسة الكلاسيكية

يعتمد التحليل الكلاسيكي على مجموعة من الافتراضات الأساسية نذكر من أهمها[2]:

- الحرية الاقتصادية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلا في نطاق ضيق؛
- المنافسة الكاملة سواء في أسواق السلع أو أسواق خدمات عوامل الانتاج؛

---

[1] رمزي زكي، "**الاقتصاد السياسي للبطالة– تحليل لأخطر المشكلات الرأسمالية المعاصرة–**"، العدد 226، عالم المعرفة، الكويت، 1998، ص145.

[2] اعتمادا على المراجع التالية:

- محمود أحمد عياد صلاح، ابراهيم جابر السيد،" **سلسلة الاقتصاد–مبادئ الاقتصاد الكلي من منظور سياسات الانفاق**"، دار العلم والايمان للنشر والتوزيع، 2020، ص93.
- محمد فرحي، "**التحليل الاقتصادي الكلي–الجزء الأول:الأسس النظرية–**"، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، 2004، ص23.

- قدرة السوق على محو الاختلالات لتحقيق التوازن الاقتصادي العام(تعادل العرض والطلب الكليين)؛
- سيادة ظروف التوظيف الكامل؛
- تحقيق المصلحة الخاصة؛
- قانون المنافذ (قانون ساي) والذي جاء فيه أن كل عرض يخلق الطلب المكافيء له؛
- حيادية النقود ومرونة الأسعار والأجور؛

ثانيا: المباديء الأساسية للنظرية الكلاسيكية

حسب التحليل الكلاسيكي فإن قوى السوق لديها القدرة على القضاء على الاختلالات الظرفية ودفع الاقتصاد الكلي نحو المحافظة على التوازن، حيث تعتبر حالة التوازن حالة سائدة ومصاحبة لوضع التشغيل الكامل، وتتحقق عند معدل الأجر الحقيقي أين يتساوى عرض العمل مع الطلب عليه.

وقد توصل الكلاسيكيين في تحليلهم إلى مجموعة من المبادئ من أهمها:

- **مبدأ التوازن العام(قانون ساي للأسواق):**

يعتبر قانون ساي للأسواق من أهم مبادئ الكلاسيكيين في تحليلهم للتوازن الاقتصادي، والذي ينص على أن:

- هذا القانون لا يفصل بين الرغبة في الشراء والقدرة على الدفع (فالطلب الذي ينتج قيمة يجب أن يكون طلبا فعّالا أي مدعوما بقدرة شرائية)[1].

[1]Alain Béraud, "**JEAN-BAPTISTE SAY et la question des débouchés**", XV[e] colloque de l'association charles gide pour l'étude de la pensée économique, Lyon, 2014.

- العرض يخلق طلبه الخاص به هذا ما جاء به الاقتصاديون الكلاسيكيون منذ عهد ساي وريكاردو[1]، بمعنى أن كل ما يتم توفيره في الاقتصاد يتم إنشاء طلبه تلقائيا، مع عدم وجود أي زيادة في الانتاج العام، فعندما يحدث الانتاج فإنه يولد دخلا ومن ثم يتم إنفاق هذا الدخل الناتج على السلع المنتجة في الاقتصاد، وبالتالي يتم توليد الدخل في نفس الوقت الذي يتم فيه إنتاج السلع في الاقتصاد أي أن الإنتاج هو الذي يخلق سوقا للسلع أو للطلب؛
- يقوم قانون ساي على مبدأ حيادية النقود فهي تعتبر فقط وسيلة للتبادل[2]؛
- للنقود وظيفتان تتمثل الأولى في اعتبارها وسيط للتبادل والثانية كأداة لقياس القيم، فقد اعتمد الكلاسيك في تحليلهم على النظرية الكمية للنقود والتي تنص على أن زيادة حجم النقود المتداولة في الاقتصاد يتسبب في زيادة متناسبة في المستوى العام للاسعار، بمعنى أن الاسعار تكون مرنة بطريقة مرتبطة؛
- سيادة المنافسة التامة للسوق إلى جانب عدم تدخل الدولة، وذلك باتباع سياسة دعه يعمل فيكون المستهلكين والمنتجين أحرار في شراء وبيع البضائع؛

- **نظرية تحديد الأجر "نظرية حد الكفاف":**

نشأت هذه النظرية للاقتصادي الفرنسي ريكاردو Ricardo خلال الفترة (1772-1823)، حسب هذه النظرية فإن الأجور تميل إلى البقاء عند حد معدل الأجر الطبيعي (والذي يعرفه ريكاردو بأنه مستوى الكفاف)[3]، بما يكفي لإبقاء العامل وأسرته عند مستوى الحد الأدنى من الكفاف.

[1] جون ماينارد كينز، ترجمة إلهام عيداروس، "**النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود**"، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث كلمة، دار العين للنشر، الطبعة الأولى، 2010، أبو ظبي، ص76.

[2] James C.W. Ahaikapor, **"Classical Macroeconomies, Som Modern Variation and Distortions"**, First published.Routledge, Taylor et Francis group London and New York, 2003, p29.

[3] Enrico Sergio Levero**," Some notes on wages and competition in the labour market"**, p376.

حيث يفترض ريكاردو أن أي زيادة في الأجور سوف تقابل بزيادة سكانية تلغي أثرها كما أكد على الطبيعة الخاصة للعمل كسلعة مشيرا إلى أنه عكس السلع الأخرى فإن عرض العمل " لايمكن زيادته أو تخفيضه وفقا للرغبة"، حيث أشار ريكاردو عند تحليله لمحددات معدل الأجر إلى إمكانية بقاء الأجور فوق مستوى حد الكفاف لفترات طويلة" غير محدودة"، عند تجاوز رأس المال(زيادة الطلب على العمالة) النمو في القوى العاملة (زيادة عرض العمل)[1].

أكد الاقتصاديون الكلاسيكيون أن أجر الكفاف يتغير ببطء مع الزمن حيث يعتمد تغيره على عوامل اجتماعية وديمغرافية واسعة تؤثر في عادات العمال وأنماط استهلاكهم.

ثالثا: محددات العرض والطلب على العمل لدى المدرسة الكلاسيكية:

1. **عرض العمل:** حسب الكلاسيك يرتبط عرض العمل ايجابيا بمعدل الأجر الحقيقي (القوة الشرائية للأجر الاسمي أو النقدي)، فلأجل الحصول على أكبر عرض لعنصر العمل يتطلب توفير معدل أجر حقيقي أعلى لتعويض رغبة العمال في العمل، وعند انخفاض المنفعة الحدية لدخولهم فإنه في الوقت نفسه ترتفع المنفعة الحدية لراحتهم[2].

فمنحنى الطلب على العمل هو نفسه منحنى الانتاجية الحدية للعمل (MPN)، بمعنى أي تحسن في انتاجية العامل (بسبب استخدام التكنولوجيا أو زيادة رأس المال) سيؤدي إلى تحول منحنى الطلب على العمل نحو اليمين[3].

---

[1] Enrico Sergio Levrero, **"The Classical Theory of Wages and its interpretations: A critique of the canonical classical Model"**, Bulletin of Political economy, 2018, pp55-76, pp 57-58

[2] محمد الشريف إلمان، مرجع سبق ذكره، ص93.

[3] Richard T.Froyen, **"Macroeconomics –Théories and policies"**, 9th Edition, Pearson Education Limited, 2013, p60.

2. **الطلب على العمل:** يمكن تعريف الطلب على العمل حسب النموذج الكلاسيكي على أنه دالة متناقصة في الأجر الحقيقي، فارتفاع هذا الأجر يؤدي إلى انخفاض الطلب على العمل وذلك مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة، حيث أن:[1]

$$Y= f (L ; K^0) \qquad \frac{\partial y}{\partial L} > 0. \quad \frac{\partial^2 y}{\partial^2 L^2} < 0$$

$$MPL = \frac{\partial y}{\partial L} \qquad W = MPL = \frac{W}{P}$$

$$L^d = L^d (w) = L^d (\frac{W}{P})$$

حيث أن:

L^d : تمثل الكمية المطلوبة من العمل w: الأجر الحقيقي=$\frac{W}{P}$

W: الأجر النقدي P: المستوى العام للأسعار

فمع بقاء العوامل الأخرى على حالها يزيد طلب المنتجين على العمل كلما ينخفض الأجر الحقيقي والعكس صحيح، حيث يرتكز التحليل الكلاسيكي في الطلب على العمل على السلوك الفردي للمنتجين وفي داخل الاقتصاد وحالة المنافسة الكاملة يعمل المنتجون بمبدأ تعظيم الربح، فحسب هذا المبدأ فإن المنتج يزيد من مستوى انتاجه إلى أن تتساوى الزيادة في الانتاج مع الزيادة في التكلفة (التكلفة الحدية) أما من ناحية العمالة فينعكس من خلال توظيف عدد آخر من العمال من طرف المنتج إلى أن يتساوى الإيراد الحدي مع التكلفة الحدية(MR=MC)[2] .

[1] فاروق بن صالح الخطيب، عبد العزيز بن أحمد دياب،" **دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية**"، جدة، ربيع الأول 1435هـ، ص205.

[2] فاروق بن صالح الخطيب، عبد العزيز بن أحمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص206.

وفي المدى القصير يكون العمل هو المتغير الوحيد وبالتالي تصبح التكلفة الحدية كما يلي:

MC: التكلفة الحدية $MC = \frac{W}{MPL}$

W: الأجر النقدي MPL: الناتج الحدي للعمل

حيث أن المنتجين في حالة المنافسة الكاملة لا يستطيعون التأثير على السعر وإنما يتحدد هذا الأخير في سوق السلعة بتفاعل قوى العرض مع الطلب، مما يعني أن السعر P ثابت ومساو للإيراد الحدي MR

إذن: $P= MR$ أو $P= MC = MR$

حيث تمثل العلاقة الأخيرة شرط تعظيم الربح لمنتج ما، وإذا عمم هذا الشرط فسوف يصبح هو نفسه شرط تعظيم الربح على مستوى الاقتصاد ككل، وبما أن $P(MPL) = W$ تمثل قيمة الناتج الحدي للعمل

فإن: $w = \frac{W}{P}$

حيث أن: w: الأجر الحقيقي P: المستوى العام للأسعار

W: الأجر النقدي

ترتكز هذه المدرسة في تحليلاتها على المدى الطويل وماينتج عنه من تغيرات، فالطلب على العمل في النموذج الكلاسيكي هو تابع متناقص لمعدل الأجر الحقيقي[1]، كما تعتمد هذه المدرسة في تفسيرها للبطالة على متغير الزمن ذات الآجال الطويلة كون أن المتغيرات المرتبطة بها تأخذ زمن طويل مثل حجم

[1] بريبش السعيد، "**الاقتصاد الكلي– نظريات، نماذج وتمارين محلولة** –"، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2007، ص82.

السكان والنمو الاقتصادي والطاقة الانتاجية للاقتصاد الكلي فالبطالة هنا خاضعة لمنطق العرض والطلب المرتبط بهذه العوامل[1].

رابعا: توازن سوق العمل وفقا للفكر الكلاسيكي

يقضي التوازن الاقتصادي العام لدى الكلاسيك بتقاطع كل من منحنى الطلب على العمل ومنحنى عرض العمل، حيث يتحدد الأجر الحقيقي عند مستوى الاستخدام الكامل[2]، فتوازن التوظيف الكامل يعد وضعا عاديا ومألوفا، حيث افترض الكلاسيك أن علاج مشكلة البطالة يتم من خلال مرونة تغير الأجور وذلك بالانخفاض في إطار آليات المنافسة السائدة في سوق العمل، وكذا ضرورة عدم تدخل الدولة في جهاز الأسعار، مع تجنب وضع أي تشريعات من شأنها تحديد مستويات للأجور، فمهمة الدولة القيام بوظائفها التقليدية فقط (الحفاظ على الأمن الداخلي والخارجي، والأشغال والخدمات العامة)، كما خلص الكلاسيك أيضا أن نقابات العمال يجب ألا تقف ضد تيار انخفاض الأجور عند حدوث البطالة وإلا تأزمت الأمور وصعب علاج البطالة[3].

وحسب الكلاسيك فإن التوازن يتم وبكل سرعة من خلال آلية السوق المبنية على قابلية معدل الأجر الحقيقي للتغير نحو الارتفاع إذا كان الطلب على العمل أكبر من عرضه ($L^d > L^s$) أو نحو الانخفاض في الحالة العكسية ($L^d < L^s$)[4].

---

[1] عوارم مهدي، "**سوسيولوجيا التنمية البشرية في الجزائر– دراسة في سياسات التشغيل**–"، دكتوراه علوم، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد لمين دباغين–سطيف02، 2016، ص 181.

[2] محمد طاقة، حسين عجلان حسن، مرجع سبق ذكره، ص59.

[3] رمزي زكي، مرجع سبق ذكره، ص168.

[4] محمد الشريف إلمان، مرجع سبق ذكره، ص 101.

فحجم العمل عند التوازن حسب النموذج الكلاسيكي هو نفسه حجم الاستخدام التام، كما أن معدل الأجر الحقيقي عند التوازن يمثل في الوقت ذاته معدل الأجر الحقيقي في حالة الاستخدام التام (بمعنى أن أي شخص يقدر ويرغب في العمل يمكنه الحصول على وظيفة عند معدل الأجر السائد، والشخص الذي لا يرغب في العمل عند ذلك المعدل يعتبر عاطل عن العمل بمحض إرادته، وبالتالي فإن البطالة السائدة عند ذلك المعدل تكون بطالة إرادية[1].

وحسب التحليل الكلاسيكي يتحدد حجم الانتاج الكلي في الفترة القصيرة الأجل بعنصر اليد العاملة المستخدمة فحسب.

$$Y= Y(L)$$

يرتبط عرض العمل ايجابيا بمعدل الأجر الحقيقي (القوة الشرائية) الأجر الاسمي أو النقدي ومنه فدالة عرض العمل تكون على الشكل[2]:

$$L^s = L^s(W) = L^s(w/p)$$

وتكون العلاقة ايجابية بين عرض العمل (L^S) ومعدل الأجر الحقيقي (W).

أي أن: $L^S = \frac{dLS}{dw} > 0$

ومنه فدالة عرض العمل تكون كما يلي:

[1] عمر صخري، "**التحليل الاقتصادي الكلي**"، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 45.

[2] محمد الشريف إلمان، ص93.

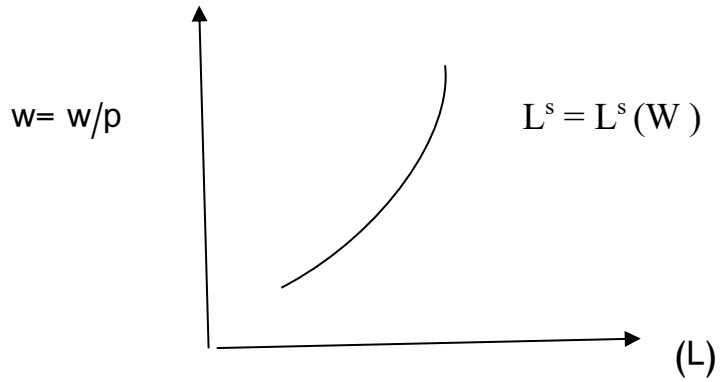

من خلال المنحنى نلاحظ أنه يشبه منحنى عرض أية سلعة فالعلاقة طردية بين كمية العمل (عدد العمال، عدد الساعات) ومعدل الأجر الحقيقي (للعامل أو لساعة العمل) حيث ترتكز هذه العلاقة على فرضيتين أساسيتين[1]:

الفرضية1: العمال غير معرضين لظاهرة الخداع النقدي (illusion monétaire) فحسب تصور الكلاسيك فإن النقد حيادي، بمعنى أن أي تغير في معدل الأجر الإسمي لايؤثر إطلاقا في سلوك عارضي العمل إذا تغير المستوى العام للأسعار، لأن القوة الشرائية للدخل الجديد تظل ثابتة.

الفرضية2: يعرض العمال خدماتهم باحثين عن تعظيم دخولهم وذلك في سوق تسود فيه المنافسة الحرة الكاملة، أي أن زيادة عرض العمل لا يمكن أن تحصل إلا إذا ارتفع معدل الأجر الحقيقي وتنبثق هذه الفرضية من قاعدة تعظيم المنفعة وبذل الجهد للحصول على دخل.

فالتوظيف حسب الكلاسيك يتوقف عند التوازن بين تكلفة العامل (أجره الحقيقي) وقيمته الانتاجية[2]، وعليه فإن نتائج نظرية سوق العمل الكلاسيكية تقر أن البطالة الاجبارية طويلة الأمد مستحيلة، لأن معدلات

[1] نفس المرجع السابق، ص96.

[2] Guennouni Habib, Seffih Sadek**," The determinants of labor demand in Algeria an ARDL Approach (1990-2018)**", Journal of Smart Economic Growth, Volume 5, N° 1, 2020, p51.

الأجور يمكن أن تتكيف دائما لتحقيق التوازن وإن وجدت البطالة فتكون إما اختيارية (رفض العمل بالأجر السائد)، أو بطالة احتكاكية (انتقال العمال من وظيفة لأخرى).

المطلب الثاني: التفسير الكينزي لسوق العمل

إن رائد هذه النظرية هو "جون مينارد كينز" 1883-1946، فقد برزت أفكاره نتيجة للكساد العالمي والتي انتقدت المدرسة الكلاسيكية في تصوراتها خاصة ما يتعلق بظاهرة البطالة على اعتبار أنها ظاهرة مؤقتة، ومعالجتها تتم في السوق بصفة تلقائية، فكان كينز رافضا لهذه التصورات الكلاسيكية وأثبت أن عمليات التحول في المجتمع الرأسمالي لا تتم تلقائيا وأنه لا يوجد قانون طبيعي وحتمي للاقتصاد يوجهه نحو التوازن الذي يحقق التوظيف الكامل، من هنا تأتي أهمية التدخل الحكومي لتصحيح عدم التوازن من خلال سياسة الاستثمار ومن خلال السياسات المالية والنقدية، فحسب كينز لا يحدث التوازن التلقائي إلا في ظل الاستخدام التام وبسبب طول فترة حدوث التوازن وماينجم عنه من سلبيات يرى كينز أن الحل هو تدخل الحكومة لاتخاذ الاجراءات المناسبة لمعالجة الاختلال، وذلك عن طريق زيادة الانفاق الحكومي لفترة قصيرة وعدم الانتظار حتى تنخفض الأسعار والأجور كما يؤكد ضرورة تدخل الدولة للحفاظ على التوازنات الاقتصادية[1].

ركز كينز في تحليله على كيفية الخروج من الصعوبات التي كانت تواجهها الرأسمالية خاصة مشكلة البطالة والتوظيف، إذ لاحظ كينز حالة عدم التوازن في النظام الرأسمالي (يمكن أن يكون العرض أكبر من الطلب أو العرض أصغر من الطلب مما يعني أن الانتاج أكبر من التوزيع أو الانتاج أصغر من التوزيع) وعليه اقترح كينز مفهوما جديدا في المدرسة الكينزية وهو مايعرف بالطلب الفعال Demande effective الذي يختلف عن الطلب الحقيقي.

[1] عوارم مهدي، مرجع سبق ذكره، ص 184-185.

- **مبدأ الطلب الفعال**[1] : حسب هذا المبدأ فإن:

- مستوى التشغيل (العمالة) يحدده رواد الأعمال بناء على توقعاتهم بشأن الطلب على السلع والخدمات الذي يعتقدون أنهم سيحتاجون إلة تلبيته وبالتالي فإن الطلب هو الذي يتحكم في العرض وليس العكس كما يدعي الاقتصاديون الكلاسيكيون الجدد (النيوكلاسيك)، فمستوى الطلب المتوقع هو الذي يفسر مستوى البطالة وليس أي "خلل" في سوق العمل.
- لا يوجد ضمان تلقائي لتحقيق العمالة الكاملة لأن قرارات الانتاج والتوظيف تعتمد على توقعات غير مؤكدة.
- السياسات التي تحفز الطلب (مثل الانفاق العام) ضرورية لتعزيز النمو والتشغيل.
- الدور المركزي لـ "عدم اليقين" في قرارات الاستثمار مما يجعل الاقتصاد عرضة لتقلبات نفسية ومضارباتية.

فالطلب الفعال له تأثيرات على الانتاج والشغل، إذ هو عبارة عن مجموع نفقات السلع الاستهلاكية والسلع الانتاجية التي يتنبأ بتلبيتها أصحاب المشاريع، كما تحدد الكميات المنتجة المعروضة في السوق وبالتالي عدد مناصب العمل.

فحسب كينز إذا أردنا امتصاص البطالة يجب الضغط على الطلب الفعلي بواسطة السياسات الاقتصادية من خلال تشجيع الاستهلاك والتحريض على الاستثمار بواسطة سياسات اقتصادية ضريبية ونقدية، فعندما يكون الطلب الفعال غير كاف لاستعمال وتشغيل اليد العاملة الموجودة يقترح كينز من السلطات العمومية التدخل لتغيير سلوك الأعوان الاقتصادية وذلك من خلال الاقتراب من مستوى التشغيل

[1] ÉRIC BERR**," Macroéconomie"**, Dunod, 2019, p23.

الكامل Plein emploi، أما بالنسبة لأصحاب المشاريع فهو يرى أنهم يتصرفون حسب تنبؤات وسلوكات شخصية وليس استنادا لمعطيات أكيدة [1].

كما يرى كينز أن للاستثمار تأثير فعال على مستوى الشغل ولأجل تحقيق العمالة الكاملة يشجع كينز النفقات العمومية لأنها تؤدي لرفع المداخيل ومنه الانتاج وبالتالي امتصاص البطالة.

- **علاقة التضخم بالبطالة (منحنى فليبس):**

في مقال نشر سنة 1958 قام فليبس A.W.Phillips تناول فيه تقييم للعلاقة بين التغير في معدلات الأجور الاسمية ومعدل البطالة، حيث تستند هذه العلاقة لدراسة احصائية أجريت على الاقتصاد الانجليزي[2]، فمنحنى فليبس يظهر وجود علاقة عكسية وغير خطية بين معدل البطالة ومعدل التضخم أي أن انخفاض البطالة يرتبط بارتفاع التضخم والعكس، لكن الدراسات التجريبية الحديثة أظهرت أن العلاقة بين البطالة والتضخم ليست دائما كما افترضها منحنى فليبس الكلاسيكي (قد تكون عكسية أو طردية)، أوحتى تأخذ الشكلين معا في نفس الفترة داخل نفس البلد حسب الظروف الاقتصادية والسياسات المتبعة في كل بلد[3].

فبفضل اسهامات كل من فليبس (1967) وفريدمان (1968) ترسخت فكرة أن معدل التضخم ومعدل البطالة لا يرتبطان ارتباطا مباشرا ببعضهما البعض فارتفاع التضخم يعزى أساسا إلى تعديل توقعات الأفراد نحو الأعلى وهو مايعكس انحرافا في السياسة النقدية ويتسبب في تحرك منحنى فليبس وفقا لهذا المنظور فإنه كلما زادت التوقعات التضخمية ارتفع معدل التضخم الفعلي عند أي مستوى من مستويات البطالة مما

[1] محمود أحمد عياد صلاح، ابراهيم جابر السيد، مرجع سبق ذكره، ص ص 40-41.

[2] Hervé GUILLEMIN, Martine MOULE, **"Le Marché du Travail salaires et emploi dans les théories économiques",** edition EYROLLES, 1993, p85.

[3] Hussein Al-zeaud, Salah Al-hosban, **Does Phillips curve really exist? An Empirical evidence from Jordan**, European Scientific Journal, April 2015, edition vol: 11, n°10, p254.

يؤدي إلى عدم استقرار هذا المنحنى وبالتالي لا يمكن لمعدل البطالة أن يبتعد بشكل دائم عن مستوى يطلق عليه المعدل الطبيعي ويمثل هذا المعدل حالة التوازن طويلة الأجل في الاقتصاد[1].

كما تبين منذ سبعينات القرن الماضي أن كل من معدلات البطالة ومعدلات التضخم بدأت تتحرك في الاتجاه نفسه، بعدما كانت العلاقة بينهما عكسية سابقا، وقد فسر الاقتصاديون هذا التحول بالارتفاع الكبير الذي شهدته الاسعار خاصة النفط وذلك بعد أزمة 1973، ما أدى إلى زيادة تكاليف انتاج السلع والخدمات، ونتيجة لذلك انخفض عرضها مما أدى لارتفاع معدلات البطالة من جهة وارتفاع المستوى العام للاسعار من جهة أخرى، أي تفاقم التضخم، وعليه فإن العلاقة بين البطالة والتضخم ليست علاقة ثابتة على المدى الطويل[2]، فليس بالضرورة وجوب الاعتقاد بوجود علاقة ثابتة بين التضخم والبطالة (منحنى فليبس) لأجل تفسير سبب انخفاض البطالة عند تسارع التضخم، فعند حدوث ارتفاع غير متوقع في الانفاق الاجمالي تقوم المؤسسات الاقتصادية بالزيادة في الانتاج والتوظيف، مايؤدي لانخفاض معدلات البطالة دون اللجوء لفكرة منحنى فليبس[3].

- **أوجه الاختلاف والتشابه بين النظرية الكلاسيكية والنظرية الكينزية للتوظيف:**

يوضح الجدول التالي الفرق بين كل من النظريتين الكلاسيكية والكينزية للتوظيف[4]:

[1] Jean-Luc gaffard, **Macroéconomie Faits, Théories et politiques**, january 2015, p39.

[2] طالب سومية شهيناز، "**الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة –دراسة حالة الجزائر–**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2017، ص55.

[3] Milton Friedman, **"Inflation and Unemployment"**, Nobel laureate 1976, The New Dimension of politics, The 1976 Alfred Nobel Memorial Lecture, IEA, The Institute of Economic Affairs 1977, Occasional paper 51, London, p12.

[4] نفس المرجع السابق، ص 70.

النظرية الكلاسيكية للتوظيف	النظرية الكينزية للتوظيف
- **مرونة الأسعار والأجور:** حسبهم فإن النظام الراسمالي قادر على تحقيق التوازن عند مستوى التوظيف الكامل، حيث أن السوق سوق منافسة كاملة وحدوث أية انحرافات (حروب، زلازل وغيرهما) سرعان ماتختفي تلقائيا، فانخفاض الطلب يؤدي إلى انخفاض الأسعار ومنه زيادة الطلب مرة أخرى؛ - **قانون ساي:** العرض يخلق الطلب الخاص به فقانون ساي يضمن وجود قوة شرائية كافية لامتصاص هذا الناتج، حيث أن القطاع العائلي يعرض موارده في السوق لانتاج سلع وخدمات يرغب في شرائها وعلى المنتجين عرض ماينتجونه؛	- **معارضة فكرة مرونة الأسعار والأجور:** إن هذا النظام غير قادر على تحقيق ذلك، إذ يمكن أن يكون هناك توازن مع وجود تضخم شديد أو بطالة مرتفعة، فحالة التوازن عند مستوى التوظيف الكامل حالة مستحيلة، كما أنه لاتوجد سوق منافسة كاملة في الواقع لأن هناك منتجون يتمتعون بسيطرة احتكارية فلا يخفضون الأسعار عندما ينخفض الطلب، كما توجد نقابات العمال في سوق العمل والتي تعارض فكرة انخفاض الأجور. - **معارضة قانون ساي:** من المحتمل أن ينفق القطاع العائلي جزء من دخله ويدخر الجزء الآخر، مما يعني قصور الطلب ويجعل المنتجين يخفضون استثماراتهم وانتاجهم وتحدث البطالة وتنخفض الدخول، وهذا يعني عدم انطباق هذا القانون.

المطلب الثالث: التفسير النيوكلاسيكي لسوق العمل

بعد سيطرة الفكر الاقتصادي الكينزي حتى بداية السبعينات من القرن الماضي، ظهرت رؤى جديدة تدعو لترشيد دور الدولة وإعادة الاعتبار لدور السوق وذلك بعد وقوع كثير من الاقتصاديات في أوربا وأمريكا تحت مشكلة الركود التضخمي (وجود ركود اقتصادي تزامنا مع ارتفاع معدلات التضخم)، ومن أبرز هذه الرؤى[1]: – المدرسة النقدية بقيادة الأمريكي فريدمان؛

- مدرسة التوقعات الرشيدة بقيادة لوكاس (مدرسة شيكاغو)؛

فالتحليل النيوكلاسيكي لسوق العمل يستند لدالة عرض العمل من جهة والتي تنتج من مفاضلة الأفراد بين رغبتهم في كسب الدخل ووقت فراغهم، ومن جهة أخرى يستند لدالة طلب العمل والناتجة عن سلوك المنتجين الذي يهدف لتعظيم الربح[2].

الشكل رقم (1-4): التوازن النيوكلاسيكي لسوق العمل

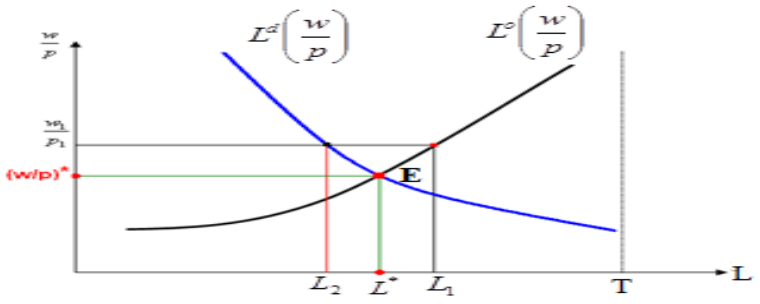

Source : Zerbo Adama. Essai d'une nouvelle représentation macroéconomique du marché du travail. Groupe d'économie. Lare-Efi développement. 2018. p3.

[1] محمد أحمد الأفندي، "**مقدمة في الاقتصاد الكلي**"، دار الكتاب الجامعي، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، الطبعة الثانية، 2012، ص30.

[2] Zerbo Adama, "**Essai d'une nouvelle représentation macroéconomique du marché du travail**", groupe d'économie Lare-Efi du développement, université montesquieu-bordeaux, France, january2018, p 2.

في التحليل النيوكلاسيكي يتحقق التوازن في سوق العمل عندما تتساوى عرض العمل مع الطلب على العمل، من خلال تعديل الأجر الحقيقي (W/P)، فالأجر الحقيقي يتغير بفعل آلية السوق والمنافسة الكاملة حتى يصل إلى المستوى الذي يحقق التوازن بين العرض والطلب.

* (W/P) هو الأجر الحقيقي التوازني الذي يضمن أن عدد الاشخاص الراغبين في العمل يساوي عدد الوظائف التي يعرضها أرباب العمل.

هذا التوازن يفترض أنه دائما ممكن التحقيق، ويستبعد وجود بطالة غير إرادية في هذا النموذج، حيث كل من يريد العمل بالأجر السائد يستطيع إيجاد وظيفة، كما أن الفرد لا يرغب في العمل تحت ظروف الأجر المعروض باعتباره لا يحقق ما يطمح له ويفضل البقاء عاطلا عن العمل[1]، ويفسر أي اختلال في سوق العمل على أنه ناتج عن وجود فارق بين الأجر الحقيقي الفعلي والاجر الحقيقي التوازني. في ظل المنافسة الكاملة هذا الاختلال لا يدوم طويلا لأن قوى السوق تؤدي إلى تعديل الأجور حتى الوصول إلى نقطة التوازن.

المطلب الرابع: النظريات الحديثة لسوق العمل

نظرا للتطورات الاقتصادية الحديثة فإن تركيبة سوق العمل قد تغيرت حيث أن الأجور لا تنتج عن مفاوضات حرة بين العمال وأصحاب العمل[2]، فقد ظهرت عدد من النظريات الحديثة نذكر منها:

[1] بن قانة اسماعيل، "**نحو بناء نموذج هيكلي تنبؤي للاقتصاد الجزائري (للفترة بين 1970-2009)**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، بدون تخصص، جامعة الجزائر3، 2014، ص49.

[2] محمد طاقة، حسين عجلان حسن، مرجع سبق ذكره، ص 67.

1- **نظرية البحث عن العمل:** ترجع صياغة هذه النظرية لمجموعة من الاقتصاديين من أمثال: (PEVRY, PHELIPS, GORDON, HALL)، حيث ترتكز هذه النظرية على فرضيتين كالآتي[1]:

- معرفة الباحث عن العمل بالتوزيع الاحتمالي للأجور المختلفة؛
- قبول العامل أي أجر أعلى من الحد الأدنى للأجور ورفضه لأي أجر أقل منه؛

تنص هذه النظرية على أن الأفراد يتخلون عن وظائفهم ويتفرغون للبحث عن وظائف جديدة تناسب مؤهلاتهم حسب هيكل الأجور، وعليه فإن البطالة الناجمة في هذه الحالة تكون بطالة اختيارية.

2- **نظرية اختلال سوق العمل:** تعتمد هذه النظرية على مبدأ رفض الفروض الاساسية للنموذج الكلاسيكي والنيوكلاسيكي لتحليل سوق العمل، والتي تنص على استجابة الأجور والأسعار للنمو الذي يحقق التوازن بين العرض والطلب، وكذا جمود الأجور والأسعار في الأمد القصير مما يعرض سوق العمل للاختلال بسبب وجود فائض في عرض العمل عن الطلب عليه[2].

3- **نظرية رأس المال البشري:** حسب بيكر Becker تمثل الشهادة مجالا لتنظيم المنافسة داخل سوق العمل، فقد ركزت هذه النظرية على دراسة التكلفة الاقتصادية للاستثمار التعليمي، وذلك بقياس مدخلات ومخرجات النظام التعليمي.[3]

4- **نظرية الأجور الكفؤة:** حسب هذه النظرية فإن سلوك ارباب العمل والعمال يكون متناسقا مع أهداف تعظيم الربح لكل طرف داخل سوق العمل، فقد تمكنت هذه النظرية من تفسير بعض السلوكيات

---

[1] عليوان عبد الغني،"**دراسة قياسية اقتصادية لسير سوق العمل في الجزائر**"، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 3، 2018، ص25.

[2] مدني بن شهرة، "**الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص246.

[3] بريمة علي، "**وضعية سوق العمل في الجزائر بين النظرية والواقع**"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 32، العدد 4، ديسمبر 2021، ص ص 451-471، ص454.

المتعلقة بحركية العمال واقبالهم على الوظائف ذات الأجر المرتفع، لكن المؤسسات الاقتصادية تختار جزءا قليلا مع اختيار العناصر الكفؤة باجور مرتفعة.[1]

المبحث الثالث: الاختلالات الهيكلية في سوق العمل

تعد اختلالات سوق العمل أحد الاختلالات الهيكلية الكلية في الاقتصاد، والتي تنتج عن اختلال العلاقة بين عرض العمل والطلب عليه، مما ينتج عنه مشكلات اقتصادية واجتماعية متنوعة من أهمها مشكلة البطالة.

المطلب الأول: مفهوم الاختلالات الهيكلية في سوق العمل

مفهوم الاختلال الاقتصادي: يتركز حول" وجود انحراف في العلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي المرتبطة مع بعضها البعض عن الاتجاهات العامة المرغوب بها ضمن السياسة الاقتصادية العامة، وينتج عن تلك الاختلالات مشكلات اقتصادية عامة، كالتضخم، وعجز الموازنة، وعجز الميزان التجاري"[2].

كما يعرف **الاختلال الهيكلي:** بأنه عدم التوازن أو اختلال في العلاقة بين نوع محدد من المتغيرات الاقتصادية مع مراعاة الأهداف المرجو البلوغ إليها في الاقتصاد المحلي، إذ يمكن تحديد الاختلال الهيكلي حسب سيمون كوزنتس بالفرق بين الأهمية النسبية لكل قطاع بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي، وكذا أهمية اليد العاملة لكل قطاع بالنسبة للعمالة الكلية في الاقتصاد الوطني، وعليه فالفرق

[1] فاروق بن صالح الخطيب و عبد العزيز بن أحمد دياب، **دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية**، ربيع الأول 1435، ص244.

[2] أيهم أسد، "**اختلالات سوق العمل في الاقتصاد السوري وسياسات تصحيحها (2001-2017)**"، مركز دمشق للأبحاث والدراسات مداد، دراسات اقتصادية، سبتمبر، سورية، 2019، ص 10.

الحاصل يعبر عن درجة الاختلال القطاعي بالنسبة للاقتصاد[1]، فالاختلالات الهيكلية تعرف على أنها عدم توازن العلاقات التناسبية للعناصر ومكونات النظم الاقتصادية، لمعرفة درجة تأثير هذه الاختلالات ومدة تكرار حدوثها والقيام بإيقاف تأثيرها على النمو الاقتصادي والتنمية[2].

ويقصد بالاختلالات في سوق العمل بالخلل المستمر والعميق في توازن السوق، والذي لا تعالجه التغيرات الظرفية كارتفاع الأسعار أو انخفاض الأجور، حيث تظهر هذه الاختلالات من خلال:

- تفاوت كبير بين المهارات المطلوبة والمعروضة.
- هيمنة قطاعات ضعيفة القيمة المضافة.
- تركز التوظيف في القطاع العام بدل الخاص.
- عجز مزمن في استيعاب الوافدين الجدد إلى السوق.

المطلب الثاني: أسباب وأنواع اختلالات سوق العمل:

- **عوامل وأسباب اختلالات سوق العمل:**

إن عدم تطابق حجم الطلب مع العرض من العمالة في سوق العمل يؤدي لتفاقم الاختلالات على مستوى هذا الأخير، حيث تعمق هذا الفارق بسبب العوامل التالية[3]:

- ضغوط التوظيف والتي تشكل عبئا نفسيا على الأفراد خاصة خريجي الجامعات؛

[1] لورنس يحيى صالح، محمد طاهر نوري الموسوي، "**الاختلالات الهيكلية وأثرها على النمو القطاعي والتشغيل في الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2015: دراسة تحليلية**"، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد 109، المجلد 24، 2018، ص404-405.

[2] حوراء علي حسين المسعودي، "**دور التجارة الخارجية في معالجة الاختلالات الهيكلية في العراق**"، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة كربلاء، العراق، 2021، ص34.

[3] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، CNES، **مشروع تقرير حول علاقة التكوين بالشغل**، لجنة علاقات العمل، الدورة الرابعة عشر، نوفمبر 1999، ص 59.

- النسب العالية للنمو الديمغرافي خلال العقود الأخيرة وما ترتب عنها من ارتفاع نسبة نمو السكان العاملين؛
- انخفاض نسبة الاستثمار والنمو الذي أثر على حجم مناصب العمل الجديدة على مدى الفترات السابقة كما أن انعكاسات سياسات الاستقرار والتعديل على الشغل تقلص كثيرا من الطلب في مجال العمل؛
- ضعف المردودية الخارجية لمنظومة التربية الوطنية؛
- عدم التوافق بين المهارات واحتياجات سوق العمل والتي تسبب تأثيرات سلبية على الأفراد (عدم رضا الموظف عن وظيفته وحياته)، على مستوى المؤسسات من خلال تراجع الكفاءة مما يؤدي لانخفاض الانتاجية وضعف الميزة التنافسية، على مستوى الاقتصاد من خلال ارتفاع معدلات البطالة، وكذا اعاقة التنمية وخلق فرص عمل جديدة.
- تضخم على مستوى القطاع الحكومي نتيجة للتوظيف الكبير في هذا القطاع ما أدى لاختلال العلاقة بين العمل والدخل، مما يؤدي لعدم اقبال السكان على العمل في القطاع الخاص وبالتالي حدوث اختلال هيكل سوق العمل مع تركيبة المجتمع[1].

- **أنواع اختلالات سوق العمل:**

يمكن تصنيف اختلالات سوق العمل حسب طبيعتها إلى:

- **اختلالات عرضية:** تكون ناتجة عن ظروف اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية طارئة، إذ لابد من تطبيق سياسات اقتصادية مباشرة على سوق العمل لتصحيح ذلك الاختلال (كسياسات التشغيل العام، إعانات البطالة ودعم الأجور).

[1] وليد الوهيب، "**التأثيرات الاجتماعية الناجمة عن الاختلالات الهيكلية في سوق العمل ودور برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة في مواجهتها**"، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 34، عدد 3، 2006، ص29.

- **اختلالات بنيوية:** تكون هذه الاختلالات عميقة ناتجة عن اختلالات مزمنة في البنية الاقتصادية العامة، ومنه لابد من تطبيق سياسات اقتصادية مركبة تمس القطاعات الاقتصادية الأساسية كالصناعة والزراعة والخدمات، وبالنتيجة فإن نوع الاختلال يحدد في النهاية نوع السياسة المناسبة لتصحيحه.

المطلب الثالث: آثار وطرق علاج الاختلال الهيكلي في سوق العمل

- **أثار الاختلالات الهيكلية في سوق العمل:**

يشهد سوق العمل باستمرار العديد من التحولات بسبب عوامل اقتصادية، ديموغرافية وتكنولوجية، مما يؤدي لحدوث حالات اختلال وتوازن، يترتب عن حدوث هذه الاختلالات آثار متعددة يمكن اختصارها في النقاط التالية:

- الآثار الاقتصادية: تتمثل في ضعف النمو الاقتصادي وارتفاع الأجور.
- الآثار الاجتماعية: تتمثل في ارتفاع معدلات الفقر وانتشار الجريمة، بالإضافة لزيادة الضغوط على العمالة الوافدة لسوق العمل.

- **طرق معالجة الاختلالات الهيكلية في سوق العمل:**

- المشكلات الهيكلية والتي يتم معالجتها في سياق استراتيجية اصلاح متكاملة طويلة الأجل ترتكز على التعليم والتدريب والابتكار والحصول على العمل اللائق وزيادة الانتاجية والحد من التضخم ومعالجة التباين في الأجور بين القطاعين العام والخاص.
- تطبيق سياسة للحد الأدنى للأجور وزيادة مرونة سوق العمل وتقليص القطاع غير الرسمي والحد من مواطن الضعف في سوق العمل.

- الرفع من الاستثمارات الموجهة للتعليم والتدريب والابتكار للتغلب على الاختناقات الهيكلية التي تعرقل التقدم على صعيد التنافسية.
- زيادة الكفاءة والانفاق الفعلي على التعليم والبحوث والتطوير من الأولويات مع معالجة عدم الاتساق بين العرض والطلب في سوق العمل.
- تشغيل الشباب خاصة حاملي التدريب المهني والتعليم الجامعي لتحقيق معدلات مرتفعة من الانتاجية والناتج.
- إعادة النظر في سياسات سوق العمل بغية وضع سياسات من شأنها تشجيع التشغيل وزيادة مشاركة الاناث في سوق العمل، وتوسع الفرص المتاحة للعمالة المؤهلة والماهرة والمتخصصين والحد من تكلفة الاستغناء عن العمالة.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل فقد تطرقنا لبعض المفاهيم المتعلقة بسوق العمل، والتي تعكس جوانب هذا السوق ثم قمنا بعرض لأهم النظريات الاقتصادية التي تناولت موضوع التوازن والاختلال في سوق العمل، ومن خلال الفكر الاقتصادي وجدنا أن هناك جدل كبير حول سوق العمل خاصة وضع الاختلال فيه، فكينز يعترف بوجود اختلال في سوق العمل(بطالة اجبارية) ترجع لنقص الطلب الفعال وتتم معالجته من خلال التوسع في الانفاق، لكن الفكر النيوكلاسيكي لم يقر بوجود اختلال في سوق العمل (عدم وجود بطالة)، واعتبر الاختلال حالة مؤقتة في حال وجوده أي أن البطالة تكون إرادية.

فسوق العمل يعد منظومة ديناميكية تتأثر بمجموعة من العوامل البنيوية، ما يؤدي لحدوث اختلالات هيكلية تتمثل أسبابها في عدم التوافق بين مخرجات نظام التعليم ومتطلبات سوق العمل، التوزيع غير المتوازن لفرص العمل، ضعف الكفاءة والمهارات بما يتناسب مع طبيعة الوظائف خاصة في ظل التطور التكنولوجي، تباطؤ النمو الاقتصادي، حيث ينجم عنها أهم اختلال والمتمثل في مشكلة البطالة، بالإضافة إلى مشاكل أخرى تتمثل في انخفاض الانتاجية، وانتشار بعض الظواهر الاجتماعية كالفقر والفوارق الاجتماعية، أما بالنسبة لسبل معالجة هذه الاختلالات فهي تتطلب حلولا طويلة الأجل.

الفصل الثاني:

تشخيص واقع سوق العمل

في الجزائر

تمهيد:

يشهد سوق العمل الجزائري اختلالات هيكلية مستمرة وأهم ما يعكس نتائج هذه الاختلالات هو ارتفاع معدلات البطالة، حيث يمثل تشخيص سوق العمل خطوة أساسية لفهم التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها هذا السوق الحيوي، لا سيما في ظل الارتفاع المطرد في معدلات البطالة، وكذا تعمق الفجوة بين مخرجات نظام التعليم ومتطلبات سوق العمل، إضافة للاختلالات البنيوية التي تعيق عملية خلق فرص العمل.

ويهدف هذا الفصل إلى تشخيص وضع سوق العمل الجزائري خلال فترة الدراسة، واستكشاف أبعاد الخلل البنيوي الذي يعوق ديناميكيته، وذلك من خلال تحليل لتطور أهم مؤشرات سوق العمل الجزائري، كما تم التطرق لأهم السياسات التشغيلية المنتهجة في إطار سياسة الحكومة للتشغيل ومحاربة البطالة.

المبحث الأول: تطور مؤشرات سوق العمل وأهم الاختلالات التي يعاني منها في الجزائر

يعد من أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني هو الاقتراب من التوازن في سوق العمل الجزائري، نظرا للتقلبات التي عرفها عبر العقود الماضية، وتزايد الضغوطات المرتبطة بالنمو السكاني والتغيرات الهيكلية، إذ يعتبر هذا السوق الحقل الذي يلتقي فيه عرض العمل والطلب عليه، إذ يعمل قسم منه في إطار قانوني تحكمه التشريعات والنصوص القانونية المنظمة له (سوق العمل المنظم أوالرسمي)، في حين يعمل القسم الآخر منه بشكل غير قانوني وغير منظم ومخفي (سوق العمل غير الرسمي).

المطلب الأول: تطور سوق العمل في الجزائر

عرف سوق العمل الجزائري مراحل مختلفة في تطوره، إذ يمكن تقسيمها إلى أربعة مراحل هامة عرف فيها سوق العمل أهم التغيرات والأحداث، وتتمثل فيما يلي:

1. المرحلة الأولى (1980-1990):

تميزت هذه الفترة بتقلص سوق العمل، حيث كان الشباب هم الضحايا الأوائل عكس فترة السبعينات الذي شهدت نموا ملحوظا للتشغيل والتكوين، كما عرفت هذه الفترة مخططين:

- المخطط الخماسي الأول(1980-1984): شهدت فترة الخماسي الأول الرجوع تدريجيا لتنظيم العمل، وادخال تعديلات جديدة من خلال رفع بعض الحواجز التي كانت تتحكم في سوق العمل المتواجدة قبل سنة 1973، وهو ما أدى إلى وجود فارق بين ما تم تحقيقه من مناصب العمل وما كان متوقعا منها خاصة بحسب القطاعات المختلفة[1]، والذي وضع أهداف تطور مستوى انتاجية العمل ومواصلة خلق فرص للعمل، وذلك لأجل تلبية الطلب المتزايد من خلال تزايد دور الدولة في تنظيم سوق العمل، وعليه

[1] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص166.

فقد سجلت مصالح التشغيل خلال الفترة (1981-1984) معدلا سنويا لطلبات العمل قدره 157.943 طلبا ومعدلا سنويا لعروض العمل قدره 149.064 عرضا.

- **المخطط الخماسي الثاني 1985-1989:** شهد هذا المخطط تقليص لعرض العمل وفقدان لمناصب العمل وهذا نتيجة لتناقص الاستثمارات وانقطاع التموين لبعض المؤسسات، كما عرف تناقص لبرامج العمل بالنسبة للمؤسسات الأخرى، مما أدى لحدوث اضطراب في القاعدة الاجتماعية والمادية للقطاعات الانتاجية مما جعلها لا تستطيع الاحتفاظ بالعاملين فيها من جهة وتتوقف عن مساهمتها في خلق الثروات الوطنية من جهة أخرى، ورغم كل التحفيزات المقدمة إلا أن تدهور الأوضاع في مجال التشغيل لحق القطاع الخاص أيضا ما أدى لتسريح العمال بمتوسط 20 ألف عامل سنويا[1].

بلغت نسبة العمال المؤهلين(الذين يحملون شهادة التكوين في مختلف المستويات) 90% من مجموع العمال الجدد البالغ عددهم التقديري 946000 عامل، حيث قدرت حصة العمال المؤهلين من مجموع العمال المشتغلين من نسبة 42% سنة 1984 إلى 52% سنة 1989 [2]، كما عرف نمو التشغيل وسط الاناث معدل سنوي أسرع كثيرا من المتوسط العام أي 9% مقابل 4%، بالإضافة إلى أن قاعدة التشغيل توسعت كثيرا بفضل الاستثمارات، وتكونت طبقة عاملة هامة خاصة في قطاع الصناعة وقطاع البناء، والأشغال العمومية وقطاع النقل والتوزيع، وارتفع حجم العمال من 1.7 مليون عامل سنة 1966 إلى 4.09 مليون عامل سنة 1989[3].

حيث أن أهم ما ميز سوق العمل في الجزائر منذ النصف الثاني للثمانينات لغاية 1999 هو الارتفاع الكبير لمعدلات البطالة، والتي وصلت نسبها في أحيان كثيرة لأكثر من 30% ، فنتائج الأزمة الاقتصادية

---

[1] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص173.

[2] محمد بلقاسم حسن بهلول،" **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها-الجزء الأول-**"، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999، ص 78

[3] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص92.

الحادة التي عرفها الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة والتي اتسمت بتراجع كبير في حجم الاستثمارات نتيجة انخفاض أسعار النفط قد أدت لبروز اختلالات كبيرة في سوق العمل، بحيث تقلصت فرص العمل المتاحة بصورة كبيرة تزامنا مع تسجيل تزايد أكبر لطالبي العمل المتاحة، بالإضافة لما خلفته الاصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر وشروعها في تطبيق مخطط إعادة الهيكلة التي كانت أولى نتائجه غلق مئات المؤسسات وتسريح آلاف العمال.

2. المرحلة الثانية (الاصلاحات الاقتصادية من 1990-2000):

من أصعب المراحل التي مرت بها الجزائر هذه المرحلة، سواء على الصعيد الاقتصادي أوالأمني، حيث عرفت هذه المرحلة انتقال الجزائر من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق من خلال تطبيق جملة من الاصلاحات والمتمثلة في تطبيق برنامج التثبيت سنة 1990 وبرنامج التعديل الهيكلي (من سنة 1994 إلى سنة 1998)، حيث تسبب برنامج اعادة الهيكلة الذي تم تطبيقه في تنوع البطالة وارتفاع نسبها بشكل محسوس خلال الفترة من 1994 إلى 1997، إضافة لانتشار العمل غير الرسمي.

كما كان لهذه البرامج الأثر السلبي على سوق العمل في الجزائر سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، وذلك نتيجة لغلق المؤسسات أو تصفيتها مما أدى لتسريح العمال بأعداد هائلة، وهو مانعكس سلبا على حجم العمالة، حيث صرحت وزارة العمل في 11 ماي 1998 أن عدد مناصب الشغل المفقودة خلال هذه الفترة قدرت بحوالي 637188 منصب شغل وبذلك ارتفع معدل البطالة من 19.7% سنة 1990 إلى مايقارب 24% سنة 1994 ليصل لحوالي 29.77% سنة 2000[1].

3. المرحلة الثالثة (انتعاش الاقتصاد الجزائري من 2001-2015):

[1] غرداين حسام، "**آليات وبرامج السياسات العمومية للتشغيل في الجزائر(دراسة تحليلية تقييمية)**"، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، مجلد 03، عدد04، جوان2017، ص108.

تميزت هذه المرحلة بانتعاش في أسعار المحروقات في السوق العالمية، ما كان له الأثر الايجابي على الوضع الاقتصادي في الجزائر، وهو ما سمح للدولة بانتهاج سياسة مالية توسعية عن طريق تطبيق برامج لدعم الانعاش والنمو، حيث تم اعتماد برنامج الانعاش الاقتصادي سنة2001 وذلك في شكل مخططات تنموية، ما أدى لتحفيز الاستثمار العمومي وخلق فرص عمل جديدة لاسيما في قطاع البناء والأشغال العمومية، وللإشارة كان لارتفاع أسعار النفط العامل الأساسي في استمرارية هذه البرامج.

- **مخطط الانعاش الاقتصادي 2001-2004:** يهدف هذا المخطط لإعادة إنعاش الاقتصاد الجزائري عبر إعادة تنشيط الطلب للخروج من وضع الانكماش الاقتصادي، وكذا دعم مختلف النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب العمل وتطوير القطاع الفلاحي، بالإضافة إلى إعادة بناء المنشآت القاعدية الداعمة للنشاط الاقتصادي، كما سعت الحكومة الجزائرية من خلال هذا المخطط إلى مكافحة الفقر، تحسين مستوى معيشة السكان وخلق مناصب شغل جديدة، فقد خصص لهذا البرنامج مبلغ 525 مليار دينار[1].

فقد عرفت معدلات البطالة تراجعا هاما، بفضل الورشات التي تم فتحها وإنعاش الاستثمار، وكذا سياسة خلق مناصب الشغل، حيث انتقل من نسبة 27.7% إلى ما يعادل 17.7%.

- **المخطط التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009:** مواصلة للنهج السابق ونظرا للنتائج التي حققها برنامج دعم الانعاش الاقتصادي قامت الحكومة الجزائرية بإطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي والذي امتد في الفترة (2005-2009)، حيث خصص له مبلغ قدر بـ 4202.7 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 55 مليار دولار[2]، وكان الهدف منه تحقيق التنمية

[1] نايلي محمد، بخوش صبيحة، " **تقييم المخططات الخماسية للتنمية في الجزائر 2001-2014**"، مجلة آفاق علمية، مجلد 12، عدد1، 2020، ص629-650، ص632.

[2] عليوان عبد الغني، مرجع سبق ذكره، ص63.

الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحسين ظروف معيشة السكان، تطوير المنشآت القاعدية وكذا تحديث الخدمة العمومية وترقية تكنولوجيات الاتصال.

- **المخطط الخماسي 2010-2014:** جاء هذا المخطط لاستكمال ما تم انجازه في البرامج التنموية السابقة، حيث خصصت له الدولة الجزائرية مبلغ قدر بـ 286 مليار دولار أي ما يعادل 21.214 مليار دينار، ولعل أهم ما حققته هذه البرامج من نتائج انخفاض حجم المديونية الخارجية لتسجل قيمة 558 مليار دولار سنة 2006، وتحسن مستوى معدلات النمو الاقتصادي، حيث بلغت نسبة 6.8% سنة 2003، أما بخصوص معدلات التشغيل فقد شهدت ارتفاعا ملحوظا أين انخفضت نسب البطالة في المقابل لتسجل نسبة 9.82% سنة 2013[1].

4. المرحلة الرابعة (التحول الاقتصادي والتغير التكنولوجي من 2016-2024):

عرفت هذه الفترة تغيرات هيكلية مرتبطة بارتفاع في نسب عدد الباحثين عن عمل، وارتفاع في معدلات البطالة بصورة ملحوظة خاصة في أوساط حاملي الشهادات الجامعية وعنصر النساء خاصة، حيث تميزت هذه المرحلة ببعض الأحداث التي كان لها الأثر الواضح على الاقتصاد والمتمثلة في انخفاض أسعار المحروقات مما أثر على خلق فرص العمل والاستثمار، كما شهدت هذه الفترة ظهور عدة تحديات كندرة الوظائف الدائمة وازدياد العقود المؤقتة، إضافة للتطور المتزايد في التقنيات الحديثة والتكنولوجيا التي تتطلب مهارات تقنية في طبيعة الوظائف الحديثة.

وعليه يمكن القول أن هذه المرحلة هي مرحلة تحولات في سوق العمل الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة للتغيرات في طبيعة الوظائف ومهارات اليد العاملة المطلوبة.

[1] مجاهدي خالد، البشير عبد الكريم، " **قياس أثر برامج الاصلاح الاقتصادي والبرامج التنموية على مستوى التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1980-2015** "، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 18، 2017، ص83-93، ص86.

المطلب الثاني: أهم الاختلالات الهيكلية في سوق العمل الجزائري

يمكن ان تتجسد أهم الاختلالات الهيكلية في سوق العمل الجزائري من خلال العناصر التالية:

1.عدم تنوع القاعدة الانتاجية: تتمثل في اعتماد الاقتصاد الجزائري على قطاع المحروقات، الذي لا يخلق وظائف كثيفة ومتنوعة ما أدى لحدوث اختلال العلاقة بين العرض والطلب من حيث التعداد ومن حيث المهارات، مما أفرز معدلا مرتفعا للبطالة تزامن مع عجز في كثير من التخصصات، وكذا ضعف القطاع الصناعي الذي يعد أساس خلق القيمة المضافة طويلة الأمد، بالإضافة إلى الاختلال بين قطاعات التشغيل السلعية والخدمية التي تحضى بحصة الأسد خاصة الحكومية منها والاجتماعية.

2.هيمنة القطاع العام: حيث ما يزال يعد الملجأ الأساسي للتوظيف رغم محدودية قدرته الاستيعابية.

3.عدم التوازن بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل: ضعف الارتباط بين التعليم ومتطلبات سوق العمل حيث مازال النظام التعليمي لا يستطيع أن يخرج العمالة المناسبة لاحتياجات سوق العمل ويرجع ذلك إلى نقص التدريب الفني نظرا لنقص الموارد المالية والبشرية اللازمة بالإضافة لارتفاع معدل تسرب المهارات من الاقتصاد إلى الخارج.

4.انتشار التوظيف في القطاع غير الرسمي وتأثيره: يتمثل القطاع غير الرسمي في مختلف الأنشطة الاقتصادية التي تدور في نطاق غير قانوني سواء بالتهرب الضريبي وعدم التصريح برقم الأعمال أو عدم التقييد بالمعايير الدولية في العمل....الخ، حيث تعتبر نسبة العمل غير الرسمي مؤشرا مهما لنوعية التشغيل في الاقتصاد، وتعرف " بأنها نسبة إجمالي العاملين الملتحقين بقطاع العمل غير المنظم"[1]، لم يكن للعمل غير الرسمي أثر ملموس نظرا إلى السياسة الاستثمارية المولدة للشغل، ولكن بعد إدخال إصلاحات سنة

[1] منظمة العمل الدولية، سياسات التشغيل الوطنية: دليل لمنظمات الأعمال، مكتب العمل الدولي، الطبعة الأولى، جنيف، 2015، ص20.

1995 التي نجم عنها تسريح كبير للعمال بسبب الخوصصة وغلق مؤسسات اقتصادية كانت توظف نسبا معتبرة من المواطنين، تم تحويل اليد العاملة من الاقتصاد الرسمي إلى القطاع غير الرسمي، حيث وحسب دراسة خاصة بالبنك الدولي 1999 تطورت النشاطات غير الرسمية في الجزائر في قطاع البناء والأشغال العمومية والفنادق والاسواق.....إلخ، واتسعت نظرا لاستيعابها طلبات العمل التي تجاهلها القطاع الرسمي، وبلغ عدد العمال غير المصرح بهم لدى مصالح الضمان الاجتماعي في الجزائر نسبة 35% يشتغلون في القطاع الزراعي، فضلا عن 15% من عمال القطاع الرسمي، وهي نسبة مرتفعة جدا حتى بالنسبة إلى القطاعات الرسمية[1].

تقدر حصة الاقتصاد غير الرسمي كما حددتها منظمة العمل الدولية في القطاع الخاص غير الزراعي في الجزائر ازدادت من 68.5% عام 1997 إلى 72.8% عام 2007 وارتفع عدد العمال غير الرسميين في القطاع الخاص غير الزراعي من 1.2 إلى 3.3 مليون بين عامي 1997 و2007 وما يصل إلى 3.9 ملاين بحلول عام 2010 مما يمثل زيادة كبيرة في نسبة العمالة غير الرسمية في مجموع العمالة وزادت العمالة غير الرسمية من 21.9% من مجموع العمالة لسنة 1997 إلى 43.8% من مجموع العمالة لسنة 2007 وبحلول عام 2010 وصلت النسبة إلى 45.6% [2].

فقد ساهم القطاع غير الرسمي في خلق نحو 150 ألف منصب شغل جديد سنويا خلال الفترة 2000-2007 أي ما يعادل 45% من إجمالي الوظائف التي تم استحداثها في الجزائر خلال تلك الفترة[3].

[1] بودلال علي، "**القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري دراسة تحليلية تقييمية للفترة (2000-2010)**"، بحوث اقتصادية عربية، العدد 65، 2014، ص07-25، ص20.

[2] Ali Souag, Ragui Assaad, "**The impact of the action plan for promoting Employment and combating unemployment on employment informality in Algeria"**, IZADP N°10966, Institute of labor economics, August 2017, p01.

[3] Lahcen Achy, **Substituer des emplois précaires à un chômage élevé : Les défis de l'emploi au Maghreb**, Carnegie Middle East center, no.23, Novembre 2010, p10.

يقدر عدد العاملين في القطاع الغير رسمي غير الزراعي (وفق لتعريف منظمة العمل الدولية) في عام 2013 بحوالي 3.6 مليون عامل يصرحون بعدم انتمائهم لنظام الضمان الاجتماعي و هو ما يشكل 37.3% من اجمالي اليد العاملة غير الزراعية لجميع القطاعات القانونية مجتمعة و تظهر التطورات بين عامي 2003 و 2013 ان نمو التوظيف في القطاع غير الرسمي كان اسرع بكثير 91.1% مقارنة بالتوظيف في القطاع الحديث 78.4% و يبلغ متوسط معدل النمو السنوي 6.7% للتوظيف غير الرسمي مقابل 6% للتوظيف الرسمي كما يمكن ملاحظة انخفاض في التوظيف غير الرسمي منذ عام 2011و يعزى هذا الانخفاض الى تأثير الاليات المختلفة التي اقرتها الحكومة للقضاء على القطاع غير الرسمي و خاصة في قطاع التجارة

تسمح لنا المقارنة بين تطور معدل البطالة والتوظيف في القطاع الغير رسمي خلال هذه الفترة بالاستنتاج بأن القطاع الغير رسمي استوعب جزاء كبيرا من الاشخاص، وهذا يوضح لنا هشاشة وانعدام الامان في الوظائف التي تم انشاؤها خلال هذه الفترة، وبالتأكيد قامت السطلات الجزائرية باتخاذ اجراءات تهدف الى الحد من ديناميكية القطاع الغير الرسمي غير ان أحدث اجراء يهدف الى ادخال اموال الاقتصاد غير الرسمي الى النظام المصرفي والذي يمكن اعتباره شكلا من اشكال العفو الضريبي لم يحقق التأثير المتوقع[1].

5.ضعف مرونة سوق العمل: تعد مرونة سوق العمل في الجزائر من الاشكالات الهيكلية التي تؤثر بعمق على التشغيل، النمو الاقتصادي، وجاذبية الاستثمار، يمكن تعريف مرونة سوق العمل بأنها مدى قدرة السوق على التفاعل السريع مع التغيرات في العرض والطلب على العمل، سواء من حيث الأجور أو حركة

[1] Mohamed Saib, p19

اليد العاملة[1]، فالمرونة العالية تعني أن السوق قادر على تعديل الأجور وتحريك العمالة بين القطاعات وإدماج الداخلين الجدد بسرعة، أما المرونة المنخفضة فتؤدي إلى بطالة طويلة الأمد وبطالة مقنعة وتدني الانتاجية.

حيث يتسم سوق العمل في الجزائر بالجمود سواء بشكل مطلق أو نسبي(مقارنة بالاقتصاديات الناشئة الأخرى)، وبالتالي فإنه يميل إلى تفضيل العاملين من الداخل على حساب الداخلين الجدد إلى سوق العمل، وتشير نتائج التحليل التجريبي إلى أن الاصلاحات الرامية إلى تحسين مرونة سوق العمل قد يكون لها تأثير مهم في تقليص البطالة على المدى القصير والمتوسط إذ تعتبر الاصلاحات التي تهدف إلى تقليص تكاليف البحث عن العمل وتكاليف التوظيف ذات أهمية خاصة لإدماج الشباب الجدد في سوق العمل، فرغم أن مرونة سوق العمل لها دور مهم، فإن المستوى المرتفع للبطالة بين خريجي الجامعات الشباب يعزى أيضا إلى حالات عدم التوافق بين العرض والطلب في سوق العمل، فمن جهة لم يتمكن القطاع الخاص من خلق طلب كاف على العمالة الماهرة، ومن جهة أخرى فإن توزيع الطلاب الجزائريين غير متوازن بشدة نحو تخصصات(مثل العلوم الانسانية والاجتماعية، القانون والتعليم) التي تؤدي إلى نقص في المهارات الأكثر طلبا من طرف القطاع الخاص، وفي هذا السياق يمكن للسياسات النشطة المصممة بشكل جيد لسوق العمل أن تسهم في تقليص البطالة من خلال تحسين كفاءة عملية التوفيق بين الوظائف والباحثين عنها وتعزيز مهارات العاطلين عن العمل، فالإصلاحات الرامية لإزالة هذه الاختلالات في سوق العمل سيكون لها أثر مهم أيضا في تقليص مدة فترات البطالة الطويلة جدا في سوق العمل الجزائري، إذ أن الاسواق العالمية الجامدة وعدم توافق في سوق العمل يميلان إلى تقليل دوران الوظائف وزيادة انتشار البطالة طويلة الأجل.

[1] عنان فاطمة الزهراء، وآخرون، " **دور مرونة سوق العمل في التخفيف من آثار الصدمات العالمية دراسة نموذج –المثلث الذهبي–الدنماركي**"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد17، العدد 27، 2021، ص23 –48، ص26.

تعد الاصلاحات الهادفة لتحسين مناخ الاعمال وتعزيز المنافسة في أسواق المنتجات أساسية لزيادة الطلب على العمالة على المدى المتوسط فعلى وجه الخصوص فإن تقليص الحواجز أمام الدخول يقلل من قوة السوق وأرباح الشركات القائمة ويميل إلى خفض المطالبات بالأجور وتقليص الفجوة بين الانتاجية والأجور الحقيقية وإن المنافسة الاقوى قد تقلل من قوة تفاوض أصحاب العمل وتزيد من تكاليف التوظيف للأجور المرتفعة كما أن انخفاض تقاسم الريع سيؤدي أيضا إلى تقليص الوقت المستغرق في البحث عن فرص العمل في القطاعات ذات الاجور المرتفعة[1].

ويمكن تلخيص مؤشرات مرونة سوق العمل في الجزائر من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2-1): مؤشرات مرونة سوق العمل في الجزائر

المؤشر	وضعيته	التأثير على المرونة
حركة اليد العاملة بين القطاعات	منخفضة جدا	العمال نادرا ما ينتقلون من قطاع إلى آخر بسبب ضعف التكوين
مرونة الأجور	ضعيفة	الأجور ثابتة نسبيا خاصة في القطاع العام
التوظيف والتسريح	غير مرن	قانون العمل يصعب تسريح العمال مما يحد من التوظيف
نسبة البطالة طويلة الأمد	مرتفعة تفوق (%50)	مؤشر على غياب التفاعل السريع للسوق وجموده
تعدد العقود والأنماط في التوظيف	محدود	التركيز على التوظيف الدائم في القطاع العام والعقود المؤقتة

[1] Davide Furceri, "**Unemployment and Labor Market Issues in Algeria**", IMF Working Paper/12/99, 2012, p14.

نسبة القطاع غير الرسمي	مرتفعة (أكثر من 40%)	مؤشر لمرونة موازية لكنها خارج الإطار القانوني

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على التحليل السابق

فجمود سوق العمل يحد من قدرة الشركات ومرونتها في الاستجابة للتغيرات التي تشهدها البيئة الاقتصادية فعادة ما تقوم الحكومات بإصدار قوانين العمل لحماية حقوق كل من العامل وصاحب العمل، إلا أن هذه القوانين تخلق أحيانا حالة من الجمود في سوق العمل تعرقل أداء الشركات ومنه تساعد على نمو القطاع غير الرسمي وتقليل فرص العمل في القطاع الرسمي.

❖ **العوامل المقيدة لمرونة سوق العمل:**

- ✓ هيمنة القطاع العمومي: يشكل ما يفوق 30% من سوق العمل وحالة التوظيف بيروقراطي طويل الأجل غير مرتبط بالإنتاجية.
- ✓ قانون العمل الجزائري: يوفر حماية كبيرة للعمال لكنه يجعل المؤسسات تتردد في التوظيف خوفا من صعوبة التسريح، وكذا ضعف صيغ التوظيف ذات الصفة المؤقتة أو العقود المرنة.
- ✓ ضعف آليات الوساطة والتوجيه: وكالات التشغيل غير ممكنة كفاية ولا تضمن تطابقا بين العرض والطلب، إضافة لغياب بورصة عمل الكترونية موحدة
- ✓ ضعف التنقل الجغرافي: صعوبات في انتقال العمال بين الولايات بسبب نقص السكن والنقل والحوافز.

❖ **العوامل التي تعزز بعض جوانب المرونة:**

- ✓ الاقتصاد غير الرسمي: يخلق فرصا مؤقتة سريعة التكيف لكن بدون حماية اجتماعية.
- ✓ المبادرات الشبابية (ANSEJ, CNAC) فتحت فرص عمل خارج القطاع العمومي.

- ✓ التكوين المهني المتعدد: مازال محدود لكنه تطور في السنوات الأخيرة.

المطلب الثالث: تحليل تطور أهم مؤشرات سوق العمل في الجزائر

إن فهم آليات التوظيف وحركية البطالة ركيزة أساسية لدراسة أداء سوق العمل، وعليه فإن تحليل مؤشرات هذا السوق يمثل أداة أساسية لفهم الأداء الاقتصادي للبلد، حيث تتيح هذه المؤشرات قياس مدى قدرة سوق العمل على استيعاب القوى العاملة وكذا توفير المعطيات والبيانات الهامة لأجل تقييم جودة العمل وفرص العمل المتاحة، ما يساعد صناع القرار على اتخاذ مختلف القرارات الاقتصادية وتصميم السياسات العامة الفعالة.

1. تطور طلب وعرض العمل في الجزائر:

عرف سوق العمل الجزائري عدة تحولات نتجت عن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية التي شهدتها البلاد، إذ انتقل الاقتصاد الجزائري من اقتصاد يرتكز على القطاع العمومي بشكل كبير إلى اقتصاد السوق ومحاولة تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد الكلي على عوائد النفط، هذه التغيرات انعكست بصورة مباشرة على طبيعة فرص العمل، أنماط التوظيف، ومستويات البطالة في الجزائر خاصة لدى فئة الشباب وخريجي التعليم العالي.

الجدول رقم (2-2): تطور سوق العمل في الجزائر خلال الفترة 2010-2018

السنة	طلبات العمل المتاحة	عروض العمل المسلمة	توظيفات دائمة	توظيفات مؤقتة
2010	612834	234666	22033	157788
2011	742272	253605	18580	163009
2012	903134	287110	23007	191805
2013	1136477	349179	26627	233527
2014	1198088	400734	25202	279181
2015	1005506	441812	19204	318917
2016	1037095	465901	10482	359662
2017	1142669	452844	9774	341093
2018	1456753	499450	9053	366367

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المصادر التالية:

- ONS, L'Algerie en quelques chiffres, Resultats :2011-2013, Edition : 2014, N°44, p12.
- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نتائج: 2012-2014، نشرة 2015، رقم 45، ص12.
- ONS, L'Algerie en quelques chiffres, Resultats :2011-2013, Edition : 2016, N°46, p12.
- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نتائج: 2014-2016، نشرة 2017، رقم 47، ص12.
- الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نتائج: 2016-2018، نشرة 2021، رقم 49، ص12.

من خلال معطيات الجدول رقم (2-2) نلاحظ أن:

- سوق العمل الجزائري عرف عدة تحولات خلال الفترة 2010-2018، في ظل تقلبات أسعار المحروقات والتي تستحوذ على الحصة الأكبر في دخل الاقتصاد الجزائري، حيث شهدت هذه الفترة ارتفاعا محسوسا في طلبات العمل المتاحة وهذا راجع لازدياد معدلات المشاركة في النشاط الاقتصادي.

- عدد طلبات العمل المتاحة شهدت زيادة ملحوظة خلال الفترة (2010-2019)، حيث ارتفع من 612834 سنة 2010 إلى 1456753 سنة 2018، ويرجع هذا الارتفاع الكبير لعدد المسجلين (طالبي العمل لأول مرة).
- بخصوص عروض العمل المسلمة فقد بلغ عدد الوظائف الممنوحة 499450 سنة 2018 مقابل 234666 سنة 2010، مما يؤكد انتعاشا في مناصب العمل المستحدثة.
- هناك انخفاض ملحوظ في النسبة بين الطلب والعرض على العمل، ويعكس هذا التراجع في النسبة لاتساع الفجوة بين احتياجات سوق العمل وقدرة الاقتصاد الوطني على تلبيتها.
- حجم التوظيفات المؤقتة كان أكبر بكثير من التوظيفات الدائمة، وإنما يرجع هذا لطبيعة الوظائف السائدة (وظائف لمدة محددة) بسبب ضعف بنية الاقتصاد وطبيعة الوظائف المستحدثة والتي كان اغلبها ذو طابع إداري (التربية، الصحة، الادارات العمومية).
- ساهمت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في سوق العمل من خلال منح ما مقداره 2819000 منصب عمل، بمعدل 25.03% من اجمالي التوظيف سنة 2019[1]، لكن الاعتماد على التوظيف المؤقت زاد من تفاقم مشكل عدم الاستقرار الوظيفي.

2. تطور مؤشرات سوق العمل في الجزائر:

1.2. تطور معدل النشاط (المشاركة في قوة العمل) في الجزائر:

يمثل معدل المشاركة في القوى العاملة نسبة البالغين في الاقتصاد الذين إما يعملون أو يبحثون عن عمل (أي العاطلين النشطين)، حيث أن ارتفاع هذا المعدل يشير إلى أن نسبة كبيرة من السكان

[1] Mechaali Bilal, "**The contribution of small and medium enterprises to employment in Algeria (From 2010 to 2019**)", Economics Financial Banking and Management Journal, Volume: 12, N°01, 2023, P 816 -834, P 826.

البالغين ناشطون اقتصاديا، أما انخفاضه فيعني أن عددا أكبر من الناس خارج سوق العمل (مثل الطلاب، المتقاعدين، أشخاص لايبحثون عن عمل .....إلخ)[1].

الشكل رقم (2-1): تطور معدل المشاركة في القوى العاملة للفترة 1990-2024

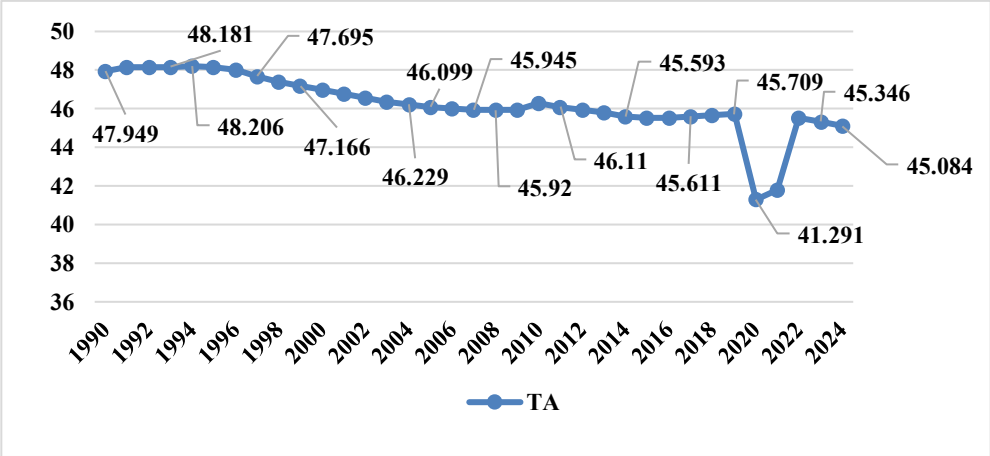

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ومخرجات برنامج EXCEL

- Rétrospective statistique 1962-2020. Chapitre 2 emploie.
- Annuaire statistique de l'Algérie n° 30, chapitre V : Emploi, p48.
- Données statistiques, « Activité, Emploi et Chômage », ONS, N°879, p12.

يوضح الشكل رقم (2-1) أن معدل النشاط في الجزائر يظهر تذبذبا في تطور معدلاته، ذلك يدل على التغير في معدل السكان المشاركين في قوة العمل، حيث انتقل من 40.2% سنة 2000 إلى 43.2% سنة 2013، وبلغت هذه الفئة في سبتمبر 2016 ما يقدر بـ 12117000 نسمة مقابل 11932000 نسمة سنة 2015[2]، ليصل لمعدل قدر بـ 42.2% سنة 2019، مايدل على تزايد توافد الداخلين الجدد

[1] David Shapiro, Daniel Macdonald, Steven A. greenlaw**," Principles of Macroeconomics 3e**", Openstax.org, Rice university, 2022, p 197.

[2] عبد الحليم جلال، "**اتجاهات سوق العمل في الجزائر**"، مجلة وحدة البحث في تنمية وإدارة الموارد البشرية، المجلد 8، العدد 2، 2017، ص289.

لسوق العمل، فارتفاع معدلات المشاركة في النشاط الاقتصادي بشكل عام في الجزائر خلال الفترة 1990-2024 يعود إلى عدة أسباب نذكر من أهمها:

- تحسن الأوضاع الصحية في الجزائر وانخفاض نسب الوفيات خاصة الرضع والأطفال[1]؛
- زيادة عدد السكان في سن العمل؛
- زيادة عدد المتخرجين من المؤسسات التعليمية؛
- تحسن مشاركة المرأة في سوق العمل؛

وقد قدر حجم السكان النشطين اقتصاديا سنة 2019 حسب تعريف المكتب الدولي للعمل بـ 12730000 شخصا على المستوى الوطني، بزيادة قدرت بـ 267000 شخصا مقارنة بسبتمبر 2018[2]، إذ يعود هذا الارتفاع في حجم السكان الناشطين اقتصاديا ما بين سبتمبر 2018 وماي 2019 إلى الزيادة المعتبرة في حجم السكان المشتغلين حاليا (280000+) والانخفاض الطفيف في حجم فئة الباحثين عن العمل خلال نفس الفترة (13000-).

حيث قدر متوسط السكان النشطين في الجزائر خلال الفترة (2000-2019) مايعادل41 % من السكان في سن العمل، كما سجلت أعلى قيمة سنة 2019 وأدنى قيمة سنة 2001 في حين سجل معدل النشاط أعلى قيمة له سنة 2013 وأدنى قيمة سنة 2003، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

[1] Sabeur Chouiref Mokhtaria, Hamane Soraya, **"Tendances recentes de la population active en Algérie Recent labor force trends in Algeria"**, Revue Sciences Humaines, Vol34, n°1, 2023, PP 25-35, P25.

[2] الديوان الوطني للاحصائيات، **النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة خلال ماي 2019**، 2019، ص20.

الجدول رقم(2-3): توزيع السكان النشطين ومعدل النشاط في الجزائر خلال الفترة 2000-2024

	المتوسط	الوسيط	أعلى قيمة	أدنى قيمة	الانحراف المعياري
السكان النشطين	10724916.15	10661000	12730000	8568221	1340790.782
معدل النشاط	41.447	41.7	43.2	39.8	0.871377

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EXCEL

ويبدو أن معدلات النشاط في الجزائر تعتبر منخفضة إذا ما قورنت بالدول الصناعية التي تصل بها نسبة النشاط إلى 48%، ويمكن على العموم ارجاع انخفاض معدلات النشاط إلى الأسباب التالية:

- ✓ ارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم للجنسين معا؛
- ✓ الانخفاض الملحوظ في توفير مناصب شغل جديدة دائمة مما يؤثر على معنويات بعض الشباب من القيام بالبحث عن العمل وعدم تسجيل أسمائهم لدى مكاتب التشغيل الموجودة في البلاد؛

- **تطور معدل النشاط حسب الجنس:**

شهدت الجزائر عدة تغيرات خلال الفترة 2000-2019، إلا أن معدل مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي بدأ في التحسن، حيث بلغ عدد النساء الناشطات اقتصاديا 2591000 امرأة مايمثل 20.4% من إجمالي السكان الناشطين، وعليه فإن الزيادة في نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل كان لها الأثر في تغير هيكل السكان النشطين، حيث كان في السابق التغير في معدل النشاط الاقتصادي الكلي يفسر بالتغير في معدل نشاط الرجال، لكن في السنوات الأخيرة بدأت تظهر أهمية نشاط المرأة في سوق العمل، وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (2-2): تطور معدل النشاط حسب الجنس (2000-2019)

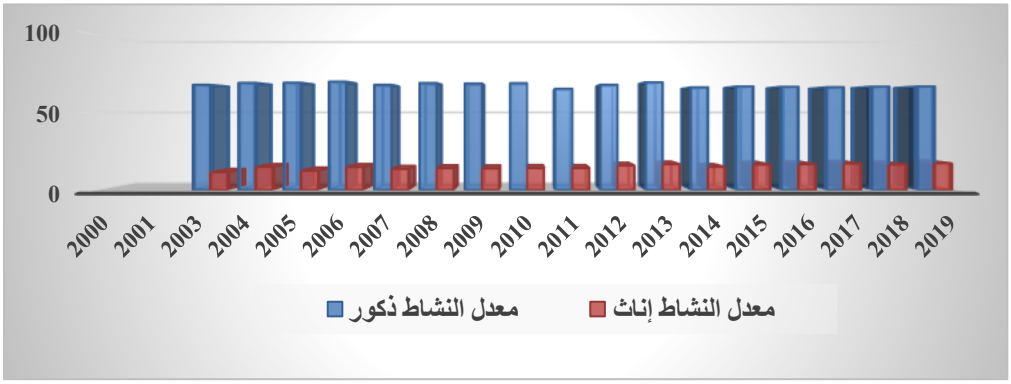

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ومخرجات برنامج EXCEL

من خلال الشكل رقم (2-2) نلاحظ أن معدل النشاط بالنسبة للإناث منخفض مقارنة بالذكور، حيث تتباين هذه النسبة لتبلغ 66.8 % لدى الذكور ونسبة 17.3 % عند النساء[1].

- **تطور معدل النشاط حسب الفئات العمرية:**

إن دراسة تطور معدل النشاط حسب السن تعطينا صورة عن حجم القوى العاملة المتاحة في النشاط الاقتصادي حسب فئات السن، حيث تمثل الفئة (15-24) فئة الشباب والفئة (25-64) فئة الكبار.

الشكل رقم (2-3): تطور معدل النشاط حسب الجنس والفئات العمرية للفترة (1990-2019)

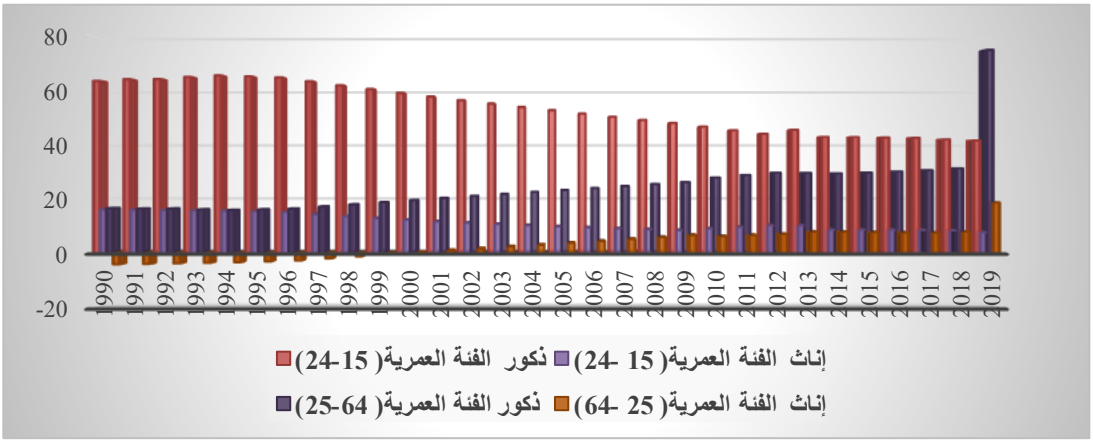

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ومخرجات برنامج EXCEL

[1] الديوان الوطني للاحصائيات، **النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة خلال ماي 2019**، ص20.

فالشكل رقم(2-3) يوضح لنا أن معدل النشاط بالنسبة للفئة العمرية (15-24) هو الأكبر مقارنة بباقي الفئات العمرية رغم أنه عرف انخفاضا ملحوظا خلال الفترة (1990-2019)، حيث قدر معدل النشاط لدى هذه الفئة 80.18 % سنة 1990 لتسجل نسبة 69.4 % سنة 2019، ويعود سبب هذا التراجع لأحجام الأفراد خاصة الشباب على التصريح لدى الهيآت المختصة بتسجيل طلبات العمل وتوجههم نحو العمل غير النظامي وكذا طول مدة الدراسة، ثم تليها الفئة العمرية (25-64) سنة والتي تعتبر الفئة الأكثر نشاطا ، أما بالنسبة للذكور فنلاحظ أن معدل نشاط هذه الفئة أكبر منه لدى النساء وهذا عائد لطبيعة المجتمع ونقص مشاركة المرأة في سوق العمل وتوجهها نحو العمل من داخل المنزل كصناعة الحلويات والطبخ والخياطة، وكذا اهتمامها بأسرتها ما يدفعها للتخلي عن فكرة التوجه نحو البحث عن وظائف نظامية، بالإضافة إلى أن أغلب النساء في هذا العمر يكن في مرحلة الدراسة، حيث عرفت هذه الفئة انخفاضا محسوسا في معدلاتها مقارنة ببداية الفترة فقد سجلت نسبة 16.15 % سنة 1980 لتسجل نسبة 7.8 % سنة 2019.

2.2. تطور معدل التشغيل في الجزائر:

لمعدلات التشغيل الأثر الكبير في العملية الانتاجية، فالزيادة في هذا المعدل تؤدي حتما للزيادة في الفئة المنتجة من إجمالي السكان والعكس صحيح، والشكل رقم (2-4) يوضح تطور معدلات التشغيل في الجزائر خلال الفترة (1990-2024):

الشكل رقم (2-4): تطور معدل التشغيل في الجزائر للفترة (1990-2024)

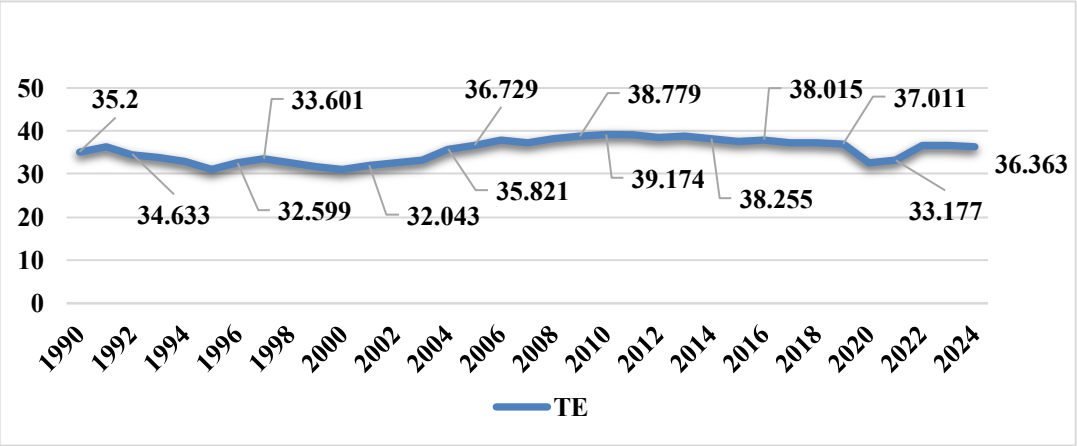

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للاحصائيات ومخرجات برنامج EXCEL

- Rétrospective statistique 1962-2020. Chapitre 2 –emploie-.

شهد معدل التشغيل عدة تغيرات خلال الفترة (1990-2024)، فقد سجل نسبا منخفضة خلال فترة التسعينات بسبب سوء الوضع الأمني خلال هذه الفترة ما انعكس سلبا على حركية سوق العمل وعجز المؤسسات الاقتصادية في توفير مناصب شغل، كما نجد أنه انخفض من نسبة 30.5% سنة 2000 ليصل إلى 29.8% سنة 2001 وذلك بسبب مباشرة الجزائر الإصلاحات الاقتصادية والتي كان لها أثر سلبي على مستوى التشغيل في الجزائر، ثم ارتفع بعد ذلك ابتداء من سنة 2002 من 31.48% إلى 37.20% سنة 2006، ويرجع هذا الارتفاع المحسوس لسياسة التشغيل المتبعة خلال الفترة الأخيرة والمتمثلة في خلق مناصب الشغل من خلال مختلف التدابير والبرامج التي تبنتها الدولة الجزائرية.

أما الفترة (2007-2013) فقد عرفت زيادة منتظمة في نسب التشغيل، حيث انتقلت النسبة من 35.3% سنة 2007 إلى 39% سنة 2013، بعد ذلك سجلت معدلات التشغيل انخفاضا في السنوات الأخيرة، حيث بلغت نسبتها سنة 2019 (37.4%)، كان هذا الانخفاض نتيجة ارتفاع أعداد الوافدين لسوق العمل خاصة فئة الشباب الخريجين.

إذ يعتبر معدل التشغيل مؤشرا هاما لتحليل الطلب على العمل، وذلك من أجل معرفة تغيرات سوق العمل، حيث قدر متوسط السكان المشتغلين في الجزائر خلال الفترة (2000-2019) مايعادل35.72 %، فقد سجلت أعلى قيمة سنة 2019 وأدنى قيمة سنة 2000 في حين سجل معدل التشغيل أعلى قيمة له سنة 2013 وأدنى قيمة سنة 2001، أنظر الجدول التالي:

الجدول رقم (2-4): توزيع السكان المشتغلين ومعدل التشغيل في الجزائر للفترة 2000-2019

	المتوسط	الوسيط	أعلى قيمة	أدنى قيمة	الانحراف المعياري
السكان المشتغلين	9269868.368	9599000	11281000	6179992	1633005.508
معدل التشغيل	35.726	36.9	39	29.8	2.652429

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EXCEL

- **معدل التشغيل حسب الجنس:**

يغلب على سوق العمل الجزائري الطابع الذكوري فالرجال هم الأكثر ممارسة للشغل من العنصر النسائي، وهذا راجع لتفضيلؤ الرجل الدخول لسوق العمل عن الدراسة، وكذا ضعف مشاركة المرأة وانشغالها ويعود هذا إلى اهتمامها بمسؤولياتها اتجاه أسرتها من تدبير وتربية الأطفال، لذلك يلاحظ في أغلب البلدان أن المرأة تفقد فرصها للعمل مباشرة بعد زواجها وانجابها، لكن رغم ذلك فقد عرف عدد النساء العاملات في الجزائر تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة، والشكل التالي يوضح توزيع معدلات التشغيل حسب الجنسين في الجزائر خلال الفترة 2004-2019.

الشكل رقم(2-5): تطور معدل التشغيل ذكور، إناث (2004-2019)

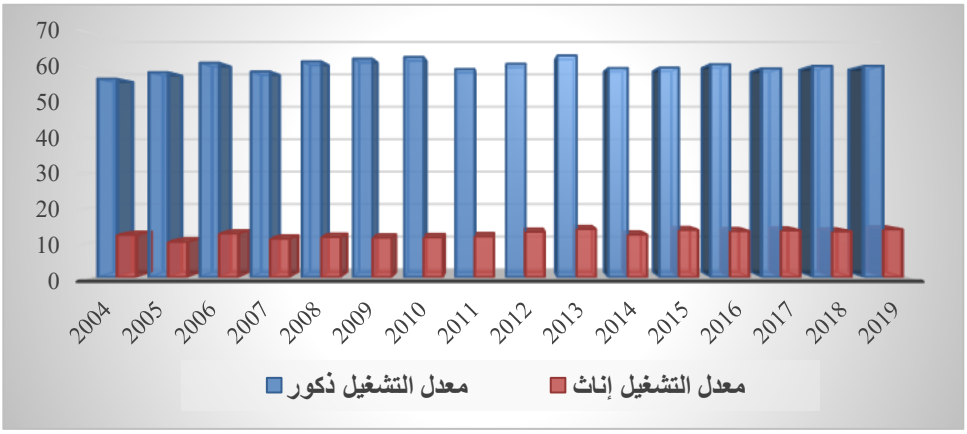

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للاحصائيات ومخرجات برنامج EXCEL

إذ نلاحظ أن نسبة التشغيل لفئة الذكور تفوق فئة الاناث خلال الفترة (2004-2019)، فقد قدرت نسبة التشغيل لفئة الذكور 60.7% مقابل نسبة 13.8% لفئة الاناث سنة 2019، حيث أن معدل تشغيل الرجال عرف نموا مستقرا مع تأثر طفيف بالأزمات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر، مما يعكس استمرارية مشاركة الرجل كمحور أساسي في سوق العمل، فبالرغم من السياسات الداعمة لمشاركة المرأة في التعليم والعمل إلا أن نسبة التوظيف عند هذا الصنف بقي أقل من النصف مقارنة بالرجال، يضاف إلى ذلك أكثر من 600 ألف امرأة تمارس عملا لا نظاميا، ومن بين أهم خصائص عمل المرأة الجزائرية هو ارتفاع نسبة النساء في بعض الفروع والأسلاك المهنية (مثل: قطاع التعليم والتربية، قطاع الصحة....الخ).

لكن رغم ذلك فإن نسبة تشغيل المرأة في سوق العمل الجزائري قد سجلت تحسنا ملحوظا بداية من سنة 2012 حيث بلغت نسبتها 13.1% ، مما يدل على تطور دخول المرأة لسوق العمل، فالاختلاف وعدم التوازن النوعي لايزال بارزا في سوق العمل الجزائري رغم التحسن في توظيف الإناث والذي يعكس جهود الدولة المبذولة في التعليم والتكوين والتمكين المهني للمرأة، فرغم التحسن الكمي فإن معظم النساء يعملن في قطاعات منخفضة الأجر أو غير رسمية (التعليم، الصحة، الخدمات)، ، كما أن مشاركة المرأة في المناطق الريفية تبقى أضعف مقارنة بالمناطق الحضرية.

كما أن المجتمع لا يزال ينظر بتحفظ لعمل المرأة، هذا التفاوت بين التشغيل حسب النوع الاجتماعي يكشف عن فوارق هيكلية ومستمرة بين توظيف الذكور والاناث على الرغم من التحسن الملحوظ في مشاركة المرأة في سوق العمل.

- **تطور معدل التشغيل حسب الفئات العمرية:**

تمثل دراسة تطور التشغيل حسب فئات العمر خطوة هامة لمعرفة الفئات الأكثر طلبا في سوق العمل، إذ يعتمد بناء وتصميم السياسات الاقتصادية والاجتماعية الملائمة معرفة معرفة بنية الهيكل البشري الغالب في سوق العمل.

الشكل رقم (2-6): تطور معدل التشغيل حسب الفئات العمرية للفترة (1990-2019)

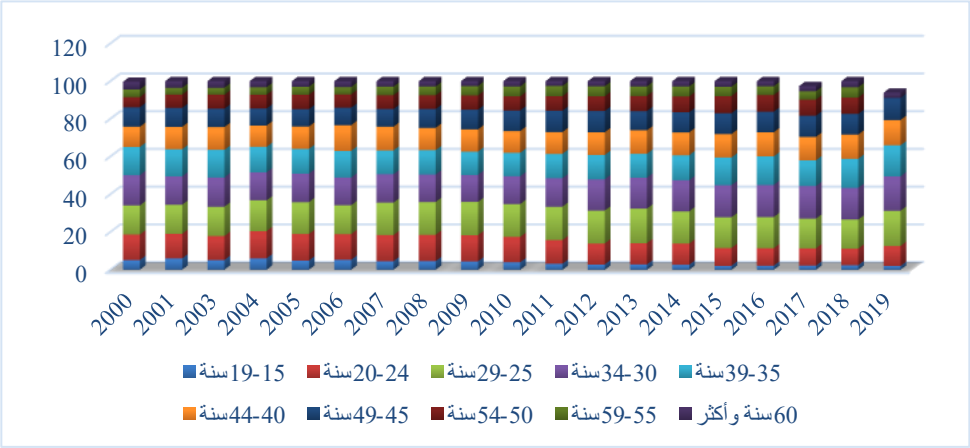

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للاحصائيات ومخرجات برنامج EXCEL

نلاحظ من خلال الشكل رقم (2-6) أن الفئة الغالبة في نسب التشغيل هي فئة الشباب (25-29سنة) وهذا راجع لطبيعة المجتمع الجزائري الفتي ثم تليها الفئة العمرية من (30-34 سنة) و(35-39سنة)، بينما الفئة (40-44 سنة) والفئة (45-49 سنة) فهي متذبذبة من سنة إلى أخرى، بينما نلاحظ أن الفئة (15-

19 سنة) والفئة (60 سنة فأكثر) قد عرفت انخفاضا تدريجيا ويعود سبب ذلك لمحاربة الحكومة لسياسة تشغيل الأطفال القصر بينما الفئة الثانية فسبب انخفاضها يعود لإحالة معظمهم على التقاعد[1].

- **تطور معدل التشغيل حسب القطاعات الاقتصادية:**

الشكل رقم (2-7): تطور معدل التشغيل حسب القطاعات الاقتصادية للفترة 2000-2019

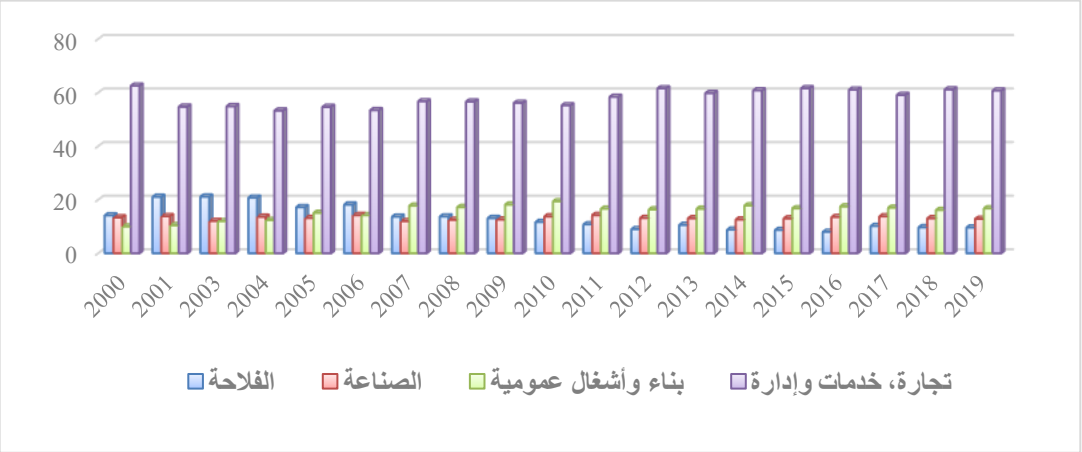

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ومخرجات برنامج EXCEL

- L'Algérie en quelques chiffres, résultats (2012-2017), n°45-46-47-48.
- Données statistiques, « Activité, Emploi et chômage », N°819, 2018, p4.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (2-7) أن هناك توزيع غير متوازن لليد العاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية، فقد عرف الاقتصاد الجزائري تنامي قطاع الخدمات الذي أصبح يستقطب 60% من اليد العاملة في الجزائر، حسب الديوان الوطني للإحصائيات لسنة 2019 فإن 16.1 % من إجمالي اليد العاملة يعملون في الادارة العمومية دون القطاع الصحي الذي سجل نسبة 14.9 %، بينما قدرت نسبة المشتغلين في قطاع التجارة بـ 15.7 %، أما بالنسبة لقطاع الصناعات التحويلية فقد عرف نسبة تشغيل قدرت بـ 11.5%، وبالنسبة لقطاع الزراعة ففي الفترة 2000-2019 بقيت نسبة التشغيل الزراعي تتراجع إلى حدود

[1] زروخي صباح، "**أثر النمو الاقتصادي على البطالة في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1986-2015)**"، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم التجارية، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2017، ص175.

9.59% فقط سنة 2019 رغم بعض برامج دعم الفلاحة حيث كان اتجاه التشغيل في تناقص مستمر، ويرجع السبب الرئيسي في الهجرة الريفية وضعف الانتاجية،

أما قطاع الصناعة فقد ركز على الصناعات الثقيلة مثل (المركبات، الحديد، الطاقة)، إذ تراجع التشغيل خلال فترة التسعينات بسبب غلق المؤسسات العمومية وتسريح العمال، أما خلال الفترة (2000-2019) فقد بدأت الأوضاع تتحسن تدريجيا وذلك من خلال دعم الاستثمارات الأجنبية لكن التشغيل بقي محدودا في حدود (13%)، وذلك بسبب بطء التحديث وضعف الاستثمار الصناعي، ضعف نسبة القيمة المضافة الصناعية، الاعتماد على رأس المال أكثر من العمالة، وعدم إدماج التكنولوجيا الحديثة في التوظيف.

يعتبر قطاعا الخدمات و التجارة من بين أهم القطاعات التي توفر فرص العمل، فخلال الفترة 1967الى 2015 تمكن هذان القطاعان من خلق حوالي 1808000 وظيفة بمعدل نمو سنوي قدره 4.2% من حيث الهيكل أظهرت نسبة العمالة في قطاعي الخدمات و التجارة ارتفاعا من 21.4% في عام 1967 الى 27% في عام 2015، اما قطاع الادارة فقد خلق خلال نفس الفترة 3115000 وظيفة بمعدل نمو سنوي متوسط قدره 5.8% و بفضل هذا النمو الكبير اصبح قطاع الادارة هو المورد الرئيسي للوظائف، كما اظهر التحليل الهيكلي لعمالة القطاعات زيادة منتظمة في نسبة العمالة الادارية في اجمالي العمالة حيث ارتفعت من 17.5% في 1967 الى 34.6% عام 2015 و يعزى هذا الارتفاع الى الحاجة المتزايدة للإدارة على جميع المستويات خصوصا في مجالات التعليم و التكوين الصحة الادارة المركزية و الجهات المحلية[1]، فقد كان قطاع الخدمات محدودا نسبيا سنة 1980 بين 20-25% وكان مقتصرا على النقل والادارة العمومية، لكن خلال الفترة الممتدة بين 1990-2019 أصبح هذا القطاع الأبرز للتشغيل خاصة

[1] Mussette mohamed Saib, "**Avenir de l'entreprise et Avenir de l'emploi**", Rapport Final : Algérie, international labour organisation- confédération générale des Entreprises Algériennes- ACT/ EMP, the Bureau for employers Activities, Alger, 26juillet 2017, p15.

بعد نمو التجارة السياحية، الاتصالات والخدمات المالية. وبحلول سنة 2019 شكل أكثر من 60% من إجمالي مناصب العمل في الجزائر، لهذا فقد شهد هذا القطاع نموا قويا.

كما بلغت القوة العاملة في الزراعة حوالي 25.4% سنة 1995 وقد تناقصت إلى 21.8% سنة 2008 ويرجع هذا الانخفاض لعدة أسباب منها هجرة العمالة الزراعية إلى خارج القطاع الزراعي وهجرة الأرياف خاصة خلال فترة التسعينات بسبب الوضع الأمني، حيث يظهر ان قطاع الزراعة خلق خلال هذه الفترة حوالي 160000 وظيفة لمعدل نمو سنوي متوسط قدره 0.4% من حيث الهيكل. انخفضت حصت العمالة الزراعية في اجمالي العمالة بشكل كبير حيث تراجعت من 50% الى87% اما القطاع الصناعي فقد خلق خلال الفترة حوالي 1244000 وظيفة بمعدل نمو سنوي قدره 58% و ازدادت نسبة العمالة الصناعية مقارنة بإجمالي العمالة تقريبا لتتضاعف من 7% الى 13% و يرجع هذا الارتفاع بشكل رئيسي الى مستوى الانفاق النسبي العالي على الاستثمارات المنفذة في هذا القطاع تطور العمالة في قطاع البناء و الاشغال العامة BTP كان بشكل عام ملحوظا حيث خلق هذا القطاع خلال الفترة 1524000 وظيفة مسجلا لذلك معدل لنمو سنوي متوسط حوالي 7.5% كما تحسن وزنه في اجمالي العمالة بشكل كبير اذ تضاعف اربع مرات من 4.1% في عام 1967 الى 16.8% في عام 2015[1].

وفيما يتعلق بتحليل تطور التشغيل في قطاع البناء والأشغال العمومية (BTPH) فقد عرف نموا مراقبا فالدولة كانت المحرك الرئيسي للمشاريع، لكن التشغيل بقي محدودا (150 ألف–200 ألف عامل)، أما الفترة 1990–1999 فقد عرفت تطبيق برنامج التعديل الهيكلي (PAS) الذي أدى إلى حل أو إعادة هيكلة العديد من المؤسسات العمومية، كما عرفت انخفاض كبير في المشاريع الحكومية بسبب تقشف الميزانية وفقد الآلاف وظائفهم أو تحولوا نحو القطاع غير الرسمي.

[1] Mussette mohamed Saib, op cite, p16.

تتركز معظم العمالة في القطاع الخدمات خاصة الجهاز الاداري للدولة على حساب باقي القطاعات المنتجة، كما أنها تتركز في القطاع العام على حساب القطاع الخاص ويرجع سبب ذلك لسيطرة القطاع العام على كافة الجوانب الاقتصادية وضعف القطاع الخاص ومحدودية مشاركته في النشاط الاقتصادي، حيث نتج عن هذا التركز ظهور ظاهرة الازدواج الوظيفي بسبب ضعف الرقابة في المؤسسات العمومية وانتشار الفساد الاداري.

عرفت الفترة (2000-2019) برامج ضخمة للسكن الاجتماعي، توسيع المطارات والطرق السريعة حيث ارتفع عدد المشتغلين الى أكثر من مليون عامل سنة 2014، أما الفترة من 2015 الى 2019 فقد شهدة استقرار ثم انكماش تدريجي حيث عرفت تباطؤ نسبي في تنفيذ المشاريع الكبرى واستمرار الاعتماد على اليد العاملة غير المؤهلة ونمو القطاع غير الرسمي.

- **تطور السكان المشتغلين حسب القطاع القانوني (بالآلاف):**

الشكل رقم(2-8): تطور السكان المشتغلين حسب القطاع القانوني خلال الفترة 2000-2019

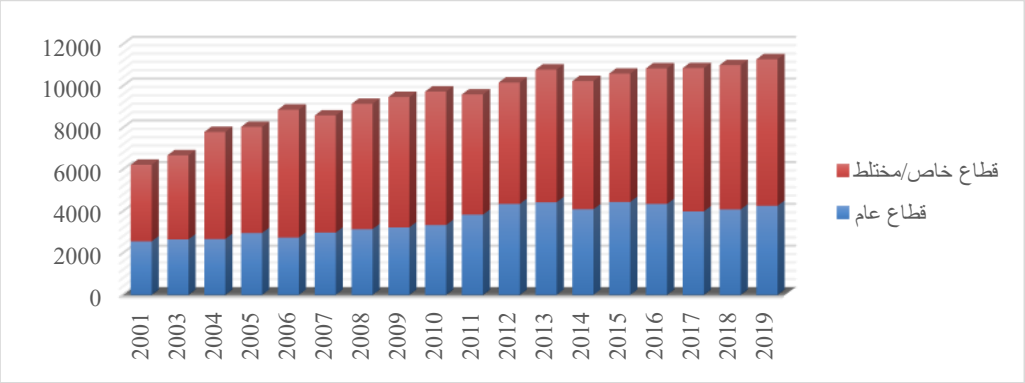

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ومخرجات برنامج EXCEL

نلاحظ من خلال الشكل رقم (2-8) أن القطاع العام عرف تراجع نسبي بعد سنوات التوظيف المكثف، حيث سجل معدلا منخفضا بداية من سنة 2000 وهذا نتيجة للإصلاحات الهيكلية التي خصت هذا القطاع وتجميد الوظيف العمومي، ثم عادت لترتفع مجددا بداية من سنة 2012، أما بالنسبة للقطاع الخاص والمختلط فقد شهد القطاع الخاص نموا مستمرا وسريعا بداية من 2001، وهذا راجع لسياسة الانفتاح الاقتصادي التي تبنتها الجزائر بداية من التسعينات، حيث تجاوز عدد العاملين في القطاع الخاص نظيره في القطاع العام وبحلول سنة 2019 أصبح القطاع الخاص والمختلط محركا رئيسيا للتشغيل في سوق العمل الجزائري بأكثر من 3.7 مليون موظف، وعلى الرغم من أهمية هذا القطاع إلا أنه يواجه العديد من المشاكل والمعوقات ومن هذه المعوقات عدم وجود بيئة مواتية ومناسبة لدعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة من التشريعات والسياسات الرامية لدعم وتعزيز دور مؤسسات التمويل وضعف المساعدات الفنية اللازمة ومحدودية مجالات البحث العلمي لدعم دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني.

- **تطور معدل التشغيل حسب المنطقة:**

يعد تصنيف معدل التشغيل حسب المنطقة مؤشرا مهما من أجل معرفة تمركز الوظائف في سوق العمل، ويمكن إبراز تمركز نسبة التشغيل بين منطقتي الحضر والريف من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(2-9): تطور نسبة التشغيل حسب المنطقة (2000 -2019)

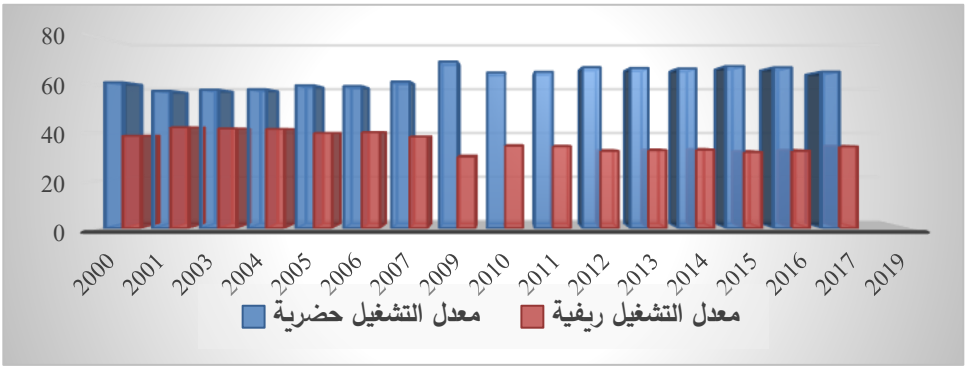

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ومخرجات برنامج EXCEL

نلاحظ من خلال الشكل رقم (2-9) أن نسبة التشغيل في المنطقة الحضرية هي أكبر من نسبة التشغيل في المنطقة الريفية، وهذه النتيجة سببها توجه السكان للعمل في المدن أكثر من الريف وكذا طبيعة الوظائف المعروضة في سوق العمل الجزائري والتي تتمركز في المدن خاصة مؤسسات القطاع العام، وقدرت نسبة التشغيل في الحضر بين 61.2% سنة 2000 و65.66% سنة 2017، ومن خلال الشكل نلاحظ انخفاض في نسب التشغيل لمنطقة الريف لسنة 2009 حيث وصلت إلى 30.04%، وهذا راجع إلى انخفاض فرص التشغيل بهذه المنطقة.

- **تطور التشغيل حسب الوضعية المهنية:**

حسب هذا التصنيف فإن العمالة توزع استنادا لنوع العمل، فهو يعكس أهمية الوظائف ونوعية النشاط السائد في سوق العمل، والشكل رقم (2-10) يوضح ذلك:

الشكل رقم (2-10): حجم العمالة حسب الوضعية المهنية (10^3)

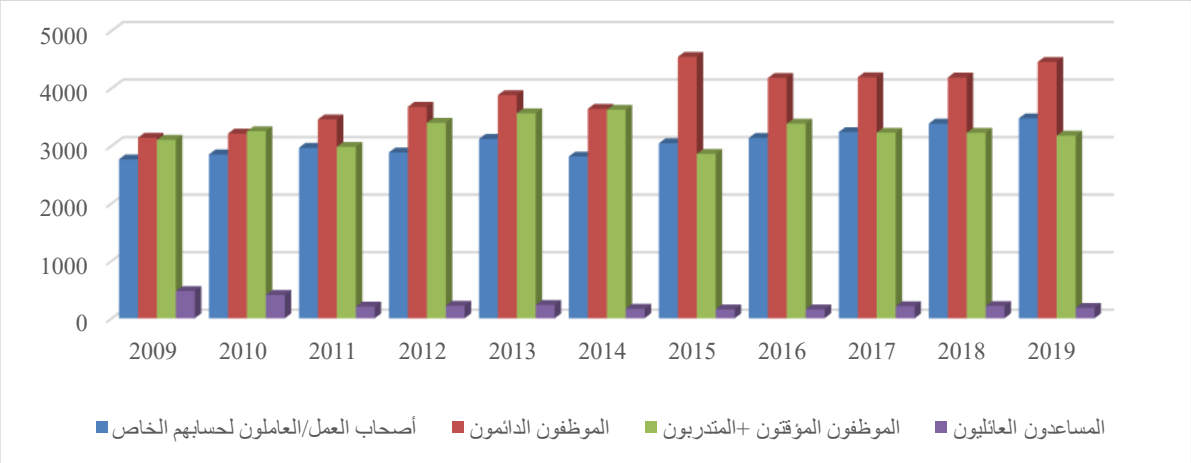

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات الموضحة في الملحق رقم (01)

من خلال الشكل رقم (2-10) نلاحظ النقاط التالية:

– الوضع المهني السائد في سوق العمل الجزائري يتمثل في الموظفين الدائمين، حيث شهد نمو الأجراء الدائمين ارتفاعا محسوسا، ويعزى هذا الارتفاع إلى عدة عوامل منها ديمغرافية واقتصادية واجتماعية، من أهمها اعتماد الدولة لبرامج توظيف واسعة من خلال تحسين الخدمات العمومية ونمو الطلب عليها، ارتفاع أسعار النفط سمح بزيادة الانفاق العام وتوسيع حجم الوظيفة العمومية، تحويل مسار الوظائف المؤقتة إلى وظائف دائمة (عقود ما قبل التشغيل، الادماج المهني) خاصة بعد سنة 2011، بالإضافة لضعف القطاع الخاص وقدرته على امتصاص اليد العاملة ما أدى لتوجه العديد من اليد العاملة للوظائف العمومية.

– ارتفاع عدد الموظفين المؤقتين والمتكونين مهنيا وذلك بسبب كثافة التوظيف في إطار برامج ما قبل التشغيل والادماج المهني الذي اتبعته الحكومة الجزائرية من أجل امتصاص حجم العمالة الوافدة لسوق العمل، خاصة المتخرجين الجدد من منظومة التعليم العالي ومراكز التكوين المهني، وذلك محاولة منها لامتصاص البطالة وتقليل التكاليف، لكن هذه القيم عرفت انخفاضا خلال سنة 2019 وذلك بسبب قيام الدولة بإدماج العديد من أصحاب العقود المؤقتة في وظائف دائمة.

– عرفت أعداد العاملين لحسابهم الخاص ارتفاعا ملحوظا خاصة سنة 2019، وذلك بسبب توجه أعداد كبيرة من الشباب للعمل الحر كالتجارة والنقل والخدمات وذلك بسبب صعوبة التوظيف في القطاع الرسمي، أما بالنسبة لأصحاب المشاريع فقد كان السبب وراء ارتفاع أعدادهم لبرامج دعم الدولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشئة (كوكالة دعم تشغيل الشباب ANSEJ، CNAC، ANGEM) والتي شجعت العديد من الشباب على فتح مشاريعهم الخاصة من خلال تقديم الدولة لهم قروضا بدون فوائد أو ذات فوائد منخفضة، مع زيادة الوعي بثقافة المقاولاتية في أوساط الشباب.

– بخصوص المساعدات العائلية فإنها عرفت قيما منخفضة مقارنة بالفئات الأخرى، وذلك بسبب توجه الشباب نحو العمل الحر أو المؤقت بدلا من مساعدة العائلة، وضعف النشاطات العائلية التقليدية كالزراعة والحرف العائلية.

3.2. تطور معدل البطالة في الجزائر:

كانت ولاتزال ظاهرة البطالة الشغل الشاغل بالنسبة لدول العالم عامة والحكومة الجزائرية خاصة، لما لهذه الظاهرة من تأثير على الحالة الاجتماعية والاقتصادية للأفراد، خاصة تلك الفئات التي تعيش مرارة هذه الظاهرة، والشكل البياني رقم (2–11) يبين تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1990–2024):

الشكل رقم (2–11): تطور معدل البطالة في الجزائر في الفترة 1990–2024

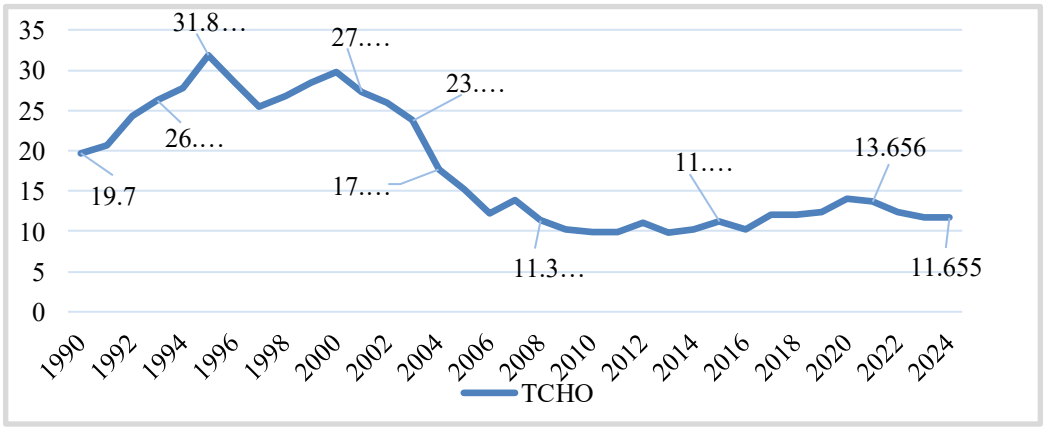

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للاحصائيات ومخرجات برنامج EXCEL

- Rétrospective statistique 1962-2020. Chapitre 2 –emploie-.

فيما يخص تطور معدلات البطالة في الجزائر، يمكن من خلال الشكل البياني رقم (2–11) استخلاص النقاط التالية:

- ✓ خلال الفترة 1980-1985 عرفت معدلات البطالة مستويات منخفضة وذلك بسبب التوظيف المكثف من قبل المؤسسات العمومية، حصر التوظيف على فئة الذكور بصفة كبيرة، إضافة لاتفاقيات التعاون والمتعلقة بالهجرة لأجل العمل المبرمة مع العديد من الدول(خاصة فرنسا) تحت اشراف الهيئة الوطنية السابقة للشغيل ONAMO (Office National de la Main-d'oeuvre)[1].
- ✓ منحنى البطالة أخذ منحى تصاعديا خلال الفترة 1980-1998 وهذا نتيجة للأزمة النفطية التي مر بها الاقتصاد الجزائري واللجوء للاستدانة الخارجية، وما نتج عن تطبيق برنامج إعادة الهيكلة من غلق العديد من المؤسسات العمومية وعجز معظمها عن استحداث المزيد من مناصب الشغل[2]، بالإضافة لتسريح العمال تحت القيود التي فرضها صندوق النقد الدولي حيث تم تسريح أكثر من 500000 عامل واغلاق أكثر من 1000 مؤسسة بين 1994-1998، ثم تراجعت المعدلات بين 2000-2001 وذلك بسبب الأهداف المسطرة لبرنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004 (حيث استحدثت 720 ألف منصب شغل جديد) وبرنامج النمو الاقتصادي 2005-2009.
- ✓ بدأ مستوى البطالة في الارتفاع حيث عرف نسبة 28% سنة 1995 و30% سنة 1999 ليصل إلى حدود 31% سنة 2003، وهذا نتيجة عدة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية أبرزها سياسة إعادة الهيكلة الاقتصادية نتيجة المفاوضات والتصحيح الهيكلي مع المؤسسات المالية الدولية.
- ✓ بداية من سنة 2004 نلاحظ أن هناك تراجع في المعدل وهذا تماشيا مع توقعات خط العمل المتعلق بالاستراتيجية الوطنية لترقية التشغيل ومكافحة البطالة، والتي اتخذتها الحكومة في مجال ترقية التشغيل وتقوم على تشجيع الاستثمار المولد لمناصب العمل وتكوين طالبي العمل بغية ضمان يد عاملة مؤهلة.

---

[1] Musette Mohamed Saib, Labdelaoui Hocine, Lassassi Moundir, Projet « **Avenir de l'Entreprise, Avenir du Travail** », Rapport Final, ILO, juillet 2017, p14.

[2] عبد الحليم جلال، مرجع سبق ذكره، ص 285.

- ✓ من خلال تتبع تطور ظاهرة البطالة في الجزائر، وتزامنا مع السياسات والتدابير المتخذة من طرف الحكومة لمجابهة هذا المشكل، بقيت مستوياتها تتذبذب ثم واصلت في الارتفاع حتى بلغت ذروتها سنة 1999 أين فاقت 29% وذلك نتيجة لتطبيق برنامج التعديل الهيكلي منذ سنة 1990، ومع حلول سنة 2000 عرفت أسعار البترول قفزة معتبرة حيث ارتفعت بنسبة تفوق 15.7% هذا ما أدى لارتفاع ايرادات الجزائر، خلال الفترة من 2000 إلى 2007 سجلت تراجعا ملحوظا ويرجع ذلك إلى تحسن الظروف الأمنية والاقتصادية للبلاد ومخطط دعم الانعاش الاقتصادي نتيجة ارتفاع أسعار البترول ساعد على انشاء مناصب الشغل وخفض البطالة.
- ✓ كما يلاحظ أن معدل البطالة خلال الفترة (1990-2019) يسير بوتيرة واحدة، حيث نجد أنه انخفض من 30.5% سنة 2000 ليصل إلى 29.8% سنة 2001 وذلك بسبب مباشرة الجزائر الإصلاحات الاقتصادية مما أثر سلبا على مستوى التشغيل في الجزائر، ثم ارتفع بعد ذلك ابتداءا من سنة 2001 من 31.48% إلى 37.20% سنة 2006، ويرجع هذا الارتفاع المحسوس لسياسة التشغيل المتبعة خلال الفترة الأخيرة والمتمثلة في خلق مناصب الشغل من خلال مختلف التدابير التي اتخذتها الدولة الجزائرية والتي تم ذكرها سابقا.

ويمكن تقسيم تطور معدلات البطالة لثلاث فترات هامة كالآتي:

- **الفترة (1980-1999):** خلال هذه الفترة عرفت الجزائر ارتفاعا متزايدا من سنة إلى أخرى في معدلات البطالة، حيث انتقلت النسبة من 9.7% سنة 1985 إلى 19.70% سنة 1990، والتي عرفت ارتفاعا في حجم البطالة بمقدار 850000 بطال خلال هذه الفترة، فمنذ نهاية سنة 1996 اختارت الجزائر التدخل تحت اشراف وزارة العمل، لكن رغم هذه التدخلات ظل معدل البطالة مرتفعا في الجزائر وإن كان في اتجاه متنازل، حيث انتقل حجم البطالة من 1660000 بطال سنة 1994 بمعدل يقدر بـ 24.36%

إلى 2510000 بطال سنة 1999 بمعدل 29.2%، وذلك راجع لعدة أسباب منها الاجراءات المتخذة في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي المدعوم من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والذي تضمن مجموعة إجراءات وسياسات ساهمت بطريقة مباشرة وغير مباشرة في زيادة معدلات البطالة، ومنها برنامج الخوصصة وحل بعض مؤسسات القطاع العام، الأمر الذي تسبب في تسريح العمال بصفة إجبارية أو طوعية، هذا فضلا عن الإجراءات الانكماشية التي مست السياسات الاقتصادية بشقيها المالية والنقدية.

بعد ذلك ارتفعت إلى أقصاها بنسبة 29.30% سنة 1999. يرجع هذا الارتفاع إلى عدة أسباب منها الضائقة المالية التي مرت بها الجزائر الناجمة عن انخفاض أسعار البترول وتقلص مداخيل الجباية البترولية، من جهة وعجز المؤسسات العمومية وعدم قدرتها على إحداث المزيد من مناصب الشغل الجديدة، من جهة أخرى في الواقع يفسر الارتفاع في معدلات البطالة خلال هذه الفترة بانخفاض النشاط التنموي بسبب الظروف الأمنية الصعبة التي شهدتها الجزائر، إضافة إلى الاصلاحات الهيكلية التي باشرتها مع الصندوق النقد الدولي، والتي كان لها الأثر البليغ على مستوى التشغيل والبطالة كعجز المؤسسات الاقتصادية العمومية، وتسريح العمال الجماعي وغيرها من الأسباب.

- **الفترة (2000-2009):** أما خلال هذه الفترة فقد سجلت معدلات البطالة تراجعا محسوسا وانتقالا فريدا من نوعه مقارنة بنتائج الفترات السابقة، حيث نجد سنة 2000 معدل البطالة بلغ 28.85% وفي عام 2001 بلغ معدل البطالة 26% مع 2.3 مليون شخص عاطل عن العمل، ليبدأ في الانخفاض في عام 2002 حيث وصل إلى 15.9% مع 1.6 مليون شخص عاطل بحلول عام 2007، ظل هذا الانخفاض غير كاف في ضوء معدل البطالة المستهدف الذي حددته الحكومة والبالغ 10% (وزارة العمل 2008)، ويمكن ارجاع هذا الانخفاض في نسب البطالة إلى تحسن الوضعية الأمنية والاقتصادية للبلد، التي ساعدت على تحسن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية وكذا مساهمة السياسات

والاجراءات المنتهجة في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي المعتمدة على سياسة الانعاش الاقتصادي وتفعيل الأجهزة الخاصة بسياسة التشغيل لتوفير الآلاف من مناصب الشغل (مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي)، إضافة إلى تحسن الوضعية النقدية والمالية العمومية وتحسن احتياطات الميزانية العامة نتيجة ارتفاع أسعار البترول، مما ساعد على إنشاء مناصب الشغل والتخفيض من حدة البطالة.

- **الفترة (2010-2024):** كان جزء كبير من خلق الوظائف في الآونة الأخيرة يتمثل أساسا في نمو الوظائف غير الدائمة والوظائف ذات العقود المحددة المدة، وظل نمو الوظائف الرسمية يتقلص في أعقاب الأزمة الاقتصادية في التسعينات مع استمرار نمو الاقتصاد غير الرسمي، ويعزى هذا النمو إلى عجز القطاع الرسمي عن خلق فرص عمل كافية تستوعب التدفق الكبير من العمالة وخاصة الشباب لسوق العمل[1].

لقد عرفت هذه الفترة استقرارا في معدلات البطالة عند حدود 10% ففي سنة 2010 بلغ معدل البطالة 10% وفي سنة 2019 بلغت 11.70%، كما سجلت سنة 2024 نسبة 11.65%، وهذا ما يدل على تشبع القطاعات الاقتصادية الموفرة للتشغيل وأهمها قطاع الخدمات والتجارة.

الجدول رقم (2-5): توزيع السكان االبطالين ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 2000-2019

	المتوسط	الوسيط	أعلى قيمة	أدنى قيمة	الانحراف المعياري
السكان المشتغلين	1454995.157	1337000	2510863	1062000	417425.664
معدل التشغيل	14.125	11.4	28.89	9.8	5.963

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EXCEL

[1] Ali Souag, Ragui Assaad, op cite, p01.

إن حجم السكان االبطالين خلال الفترة 2000-2019 يظهر تزايدا مستمرا في حين معدل النشاط يظهر تغيرا بين الزيادة والانخفاض، حيث قدر متوسط السكان العاطلين عن العمل في الجزائر خلال الفترة (2000-2019) مايعادل14.125%، فقد سجلت أعلى قيمة سنة 2000 وأدنى قيمة سنة 2011، في حين سجل معدل البطالة أعلى قيمة له سنة 2000 وأدنى قيمة سنة 2013، أنظر الجدول أعلاه.

- **مميزات البطالة في الجزائر:**

- صغر سن البطالين (ما يزيد عن 80 % من البطالين لا يتجاوز سنهم 30 سنة)؛
- بطالة الادماج ثلثا البطالين يبحثون عن عمل لأول مرة أي دون خبرة مهنية؛
- ظهور بطالة اعادة الادماج التي تمس ثلث البطالين؛
- ضعف التأهيل لدى البطالين حتى وإن ارتفع عدد البطالين المتحصلين على شهادات؛
- طول فترة البطالة؛
- ارتفاع البطالة لدى النساء؛

- **تطور معدل البطالة حسب الجنس:**

إن دراسة تطور معدلات البطالة حسب النوع الاجتماعي (ذكور وإناث) يعتبر مهما من أجل معرفة حجم الفجوة بين الجنسين في سوق العمل، هذا يساعد في تحديد التباين في الفرص المتاحة بين الرجال والنساء، فارتفاع معدل البطالة عند النساء مقارنة بالرجال هو دليل على ضعف التمكين الاقتصادي لهن، وكذا ارتباطه بأهداف التنمية المستدامة (الهدف الخامس: المساواة بين الجنسين). والشكل رقم (2-12) يوضح تطور معدل البطالة حسب النوع الاجتماعي:

الشكل رقم (2-12): تطور معدل البطالة حسب الجنس (2000-2019)

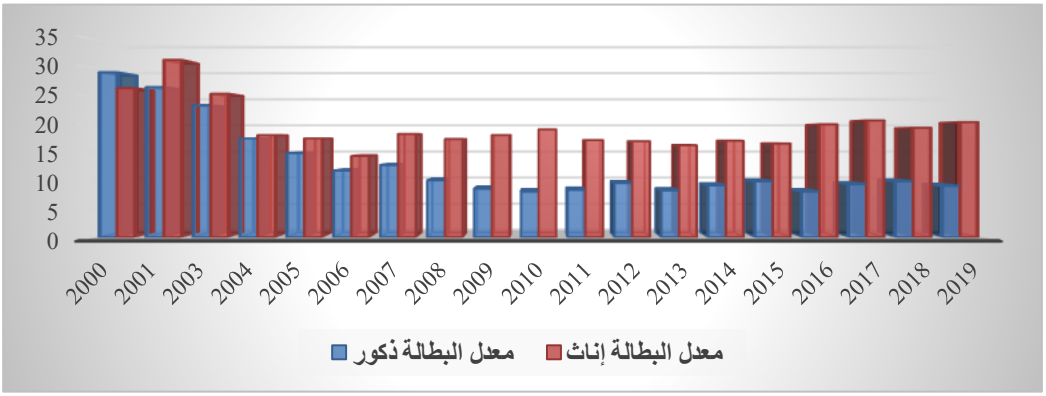

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ومخرجات برنامج EXCEL

-ONS, Activité, Emploi and Chômage, N°879, Décembre 2019, P12.

عرفت سنة 2011 ما يقارب 16 مليون بمعدل 70.89% نساء و29.01 % رجال من الناحية الفردية فالنساء الماكثات في البيت مثلن نسبة 51.2% من اجمالي السكان يليهم الطلبة والمتمدرسين بمعدل 23.9% المتقاعدين وأصحاب المعاشات يمثلون 13.4% [1].

من خلال الشكل رقم (2-12) يتضح لنا أن معدلات البطالة عند الإناث قد سجلت معدلات مرتفعة جدا سنة 2001 أين وصلت إلى حدود 31.4%، بعدها عرفت انخفاضا بداية من سنة 2003 حيث قدرت بـ 25.4% لتصل إلى معدل متوسط يقدر بـ 14.4% سنة 2006، لتشهد بعدها معدلات بطالة النساء نسبة قدرت بـ 20.4% سنة 2019، ويرجع هذا الارتفاع إلى عدة أسباب نوجز أهمها فيما يلي[2]:

- التحسن في معدلات تعليم الاناث وتوسعه.

[1] CNES, **l'état économique et social de la nation 2011-2012**, mai 2013, p82.

[2] دحماني محمد ادرويش، مرجع سبق ذكره، ص 211.

- الخروج من نطاق بعض العادات والتقاليد الاجتماعية بشأن عمل المرأة وخاصة المرأة الريفية والمرأة الماكثة بالبيت.
- اتجاه المرأة للعمل في بعض القطاعات الاقتصادية ذات الطابع الخدمي كالتعليم والصحة، مما جعل هذه القطاعات تعاني من غلبة العنصر النسوي، ما أدى لانخفاض معدلات الطلب عليهن، وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة في أوساطهن.
- تراجع نسب توظيف الخريجين الجدد من قطاع التعليم العالي، ما أدى لانخفاض فرص العمل المتاحة أمامهم خاصة فئة الاناث، وذلك لأن القطاع العام كان المنفذ الرئيسي لهن في مجال العمل.

- **تطور معدل البطالة حسب الفئات العمرية:**

يكمن الهدف من دراسة هيكل البطالة وفقا للفئات العمرية تحديد الفئات الأكثر تضررا من مشكلة البطالة، لأن انتشارها وخاصة بين فئة الشباب تعتبر نقطة ضعف في السياسة الاقتصادية المتبعة من طرف الدولة وتعيق الجهود التنموية، والشكل رقم (2-13) يوضح ذلك:

الشكل رقم(2-13): تطور البطالة وفقا للفئات العمرية (2000-2019)

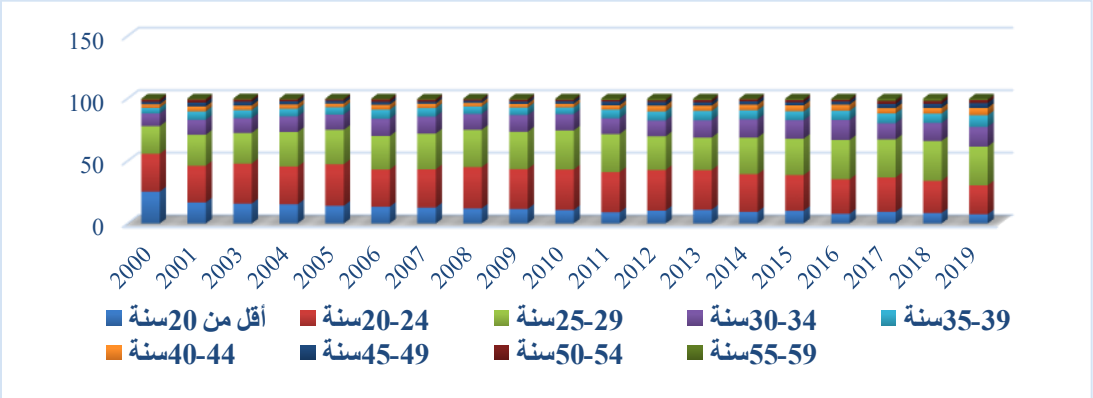

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات ومخرجات برنامج EXCEL

من خلال ملاحظة الشكل رقم(2-13) نلاحظ تركز معدلات البطالة لدى فئة الشباب الأقل من 30 سنة، ولأن المجتمع الجزائري معروف بطبيعته الفتية، فقد تصدرت الفئة العمرية (20-24سنة) المرتبة

الأولى من بين الفئات التي عرفت ارتفاعا شديدا في معدلات البطالة، والتي تضم فئة المتمدرسين مما يؤجل دخولهم المبكر لسوق العمل، كما أن استمرار ارتفاع نسبة البطالة لدى الفئة العمرية (25-29سنة) هو دليل على حجم الاختلال الموجود بين مخرجات المنظومة الجامعية والتعليمية ومتطلبات سوق العمل الجزائري، مايعكس واقع النتائج المتحصل عليها من تطبيق مختلف الآليات والبرامج التي سطرتها الحكومة بهدف التخفيف من حدة البطالة، خاصة لدى فئة الشباب.

فعلى الرغم من أن المجتمع الجزائري تغلب عليه فئة الشباب إلا أن هذه الميزة لا تحضى بالاهتمام اللازم، لاحتوائها مايشجع شباب الجزائر على الهجرة طلبا للعمل في دول أخرى نظرا لكون العديد من الدول الاوربية تفتقر لهذه الميزة الايجابية، فنسبة العاطلين عن العمل في الجزائر للأفراد الذين يقل سنهم عن 30 سنة قدرت بـ 30% وهي نسبة مرتفعة جدا.

- **تطور معدل البطالة حسب المستوى التعليمي وحاملي الشهادات:**

إن دراسة معدلات البطالة وفقا لمستويات التعليم يسمح لنا بالتعرف على مدى استجابة مخرجات التعليم العالي لمتطلبات سوق العمل، فهو مؤشر مهم جدا لإظهار حجم التوافق بين مخرجات نظام التعليم ومتطلبات سوق العمل، والشكل رقم (2-14) يوضح ذلك:

الشكل رقم(2-14): تطور معدل البطالة حسب المستوى التعليمي خلال الفترة 2010-2019

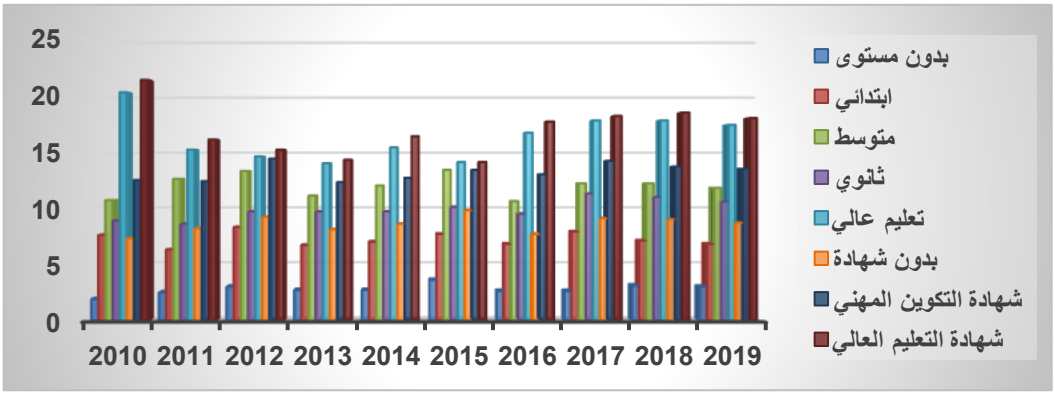

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Excel والمصادر التالية:

- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،" تقرير حول ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة في الجزائر؟"، RNDH 2013-2015، الجزائر، ص202.
- Activité, Emploi and Chômage en septembre 2015, N°726, p6.
- Annuaire statistique de l'Algérie n°35, chapitre V : Emploi, p52.
- Activité, Emploi and Chômage en septembre 2016, N°763, p6.
- Activité, Emploi and Chômage en septembre 2018, N°840, p7.
- Activité, Emploi and Chômage en Mai 2019, N°879, p7.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (2-14) أن معدلات البطالة مرتفعة جدا بالنسبة لفئة خريجي نظام التعليم العالي والتي تعد الفئة الأكثر تضررا نتيجة عدم المواءمة بين أنظمة التعليم المتبعة واحتياجات سوق العمل من عمالة.

فعلى الرغم من التحسن المحقق في منظومة التعليم العالي في الجزائر في استحداث تخصصات وفروع جديدة، إلا أن العائد منها لم يلبي احتياجات سوق العمل، وهذا راجع لعدة أسباب نذكر منها:

- عدم التوافق النوعي بين مخرجات نظام التعليم العالي وما هو مطلوب في سوق العمل الجزائري، ما نتج عنه نقص في المهارات والكفاءات اللازمة والملائمة للوظائف المتاحة.
- ازدياد عدد خريجي التعليم العالي تسبب في رفع حجم الباحثين عن عمل، إذ قدرت نسبة البطالة لدى هذه الفئة معدل 18% سنة 2019 وهي نسبة أعلى بكثير من المعدل العام للبطالة، وعليه يتضح عدم نجاعة الأنظمة التعليمية المتبعة.
- ضعف القطاع العام والخاص في استيعاب أعداد الخريجين مما ساهم في تفاقم معدلات البطالة.
- العراقيل والتحديات البيروقراطية والإدارية والتي كان لها الأثر البارز في عرقلة إنشاء فرص العمل وجذب الاستثمارات خاصة الأجنبية منها.

- تفشي ظاهرة العمل غير الرسمي بصورة كبيرة، حيث أصبح الاقتصاد غير الرسمي يستقطب أعدادا كبيرة من الباحثين عن عمل لكنها تظل وظائف غير مستقرة وتفتقر لعنصر الحماية والأمان الوظيفي، مما لا يسهم في التخفيض من معدلات البطالة الرسمية.

أما بالنسبة لفئة التلاميذ في طور التعليم المتوسط فقد عرفت هذه الأخيرة نسبا مرتفعة جدا حيث سجلت أعلى نسبة سنة 2015 قدرت بـ 13.4% ، وهذا ما يعكسه أعداد المتسربين عند هذا المستوى التعليمي، ويعود هذا الارتفاع لدى هذه الفئة لنقص الخبرة والكفاءة المهنية، لتسجل بعدها نسبة 11.8% سنة 2019 مايعني أن التسرب المدرسي الذي تشهده هذه الفئة مزال يسجل ارتفاعا محسوسا، لكن رغم ذلك فقد عرف معدل البطالة لدى هذه الفئة تحسنا ملحوظا بسبب اهتمام السلطات بهذه الفئة وإدراج مناصب شغل في إطار برامج وأجهزة دعم وتشغيل الشباب، كما مست البطالة فئات أخرى، من بينها فئة الابتدائي.

أما بالنسبة لطور التعليم الثانوي فقد عرف بدوره معدلات بطالة مرتفعة، ما يعكس فشل المنظومة التعليمية في القضاء على ظاهرة التسرب المدرسي (مشروع إصلاح التعليم الثانوي 1984)، إضافة للإعداد المستمر لضبط مختلف الخرائط المدرسية، الجامعية والتكوين المهني[1].

وفيما يخص حاملي الشهادات فقد عرفت نسب هذه الفئة قيما مرتفعة جدا، حيث من الملاحظ أن زيادة معدلات البطالة لدى فئة حاملي الشهادات مرتفعة رغم تحسن معدلاتها خلال الفترة من 2010-2015، حيث قدرت نسبتها سنة 2010 بـ 21.4% لتعرف بعدها تحسنا ملحوظا وتسجل ماقيمتها 14.1% سنة 2015، لتعاود الارتفاع مجددا في حدود 18% سنة 2019، وهذه المعدلات تعطي صورة واضحة عن وضعية التعليم العالي وعلاقته بسوق العمل الجزائري والذي يعتبر من بين أهم الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها سوق العمل الجزائري، وهذا راجع للزيادة الكبيرة في أعداد المتخرجين من الجامعات مقارنة

[1] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص176.

بحجم فرص العمل المتاحة في سوق العمل الجزائري، حيث تشير الاحصاءات إلى أنه تم تخريج أكثر من مليون طالب (1085765 متخرج) منذ بداية الاصلاحات سنة 2004 إلى غاية سنة 2010، وهو أكبر مما تم تخريجه خلال السنوات السابقة، حيث تم تخريج منذ سنة 1980 إلى غاية سنة 2004 حوالي 801063 طالب متخرج، وهذا مايوضحه الشكل رقم (2-15) التالي:

الشكل رقم(2-15): تطور تعداد المتخرجين من نظام التعليم العالي

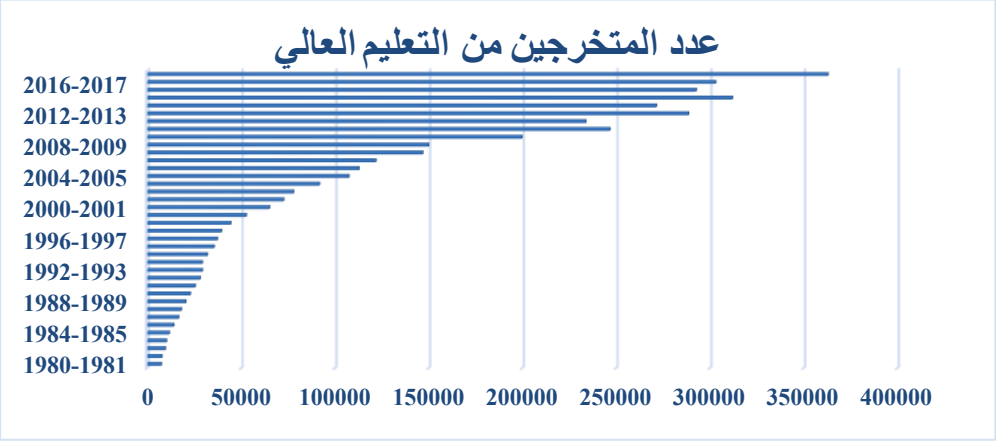

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات وبرنامج EXCEL

فقد فقدت الشهادة الجامعية أهميتها وقيمتها لدى الشاب الجزائري لأنها لم تعد منفذا ينتشله من مشكلة البطالة، فالجزائر كباقي الدول العربية تتركز فيها فرص العمل بشكل كبير في القطاع العام فحاملي الشهادات العلمية يتطلعون للحصول على مناصب عمل في القطاع العام، ويختارون اختصاصات في مجال العلوم الانسانية[1]، حيث تستقطب التخصصات مثل العلوم الانسانية والاجتماعية واللغات أكثر من نصف المتخرجين، حيث أن نسبة المتخرجين في التخصصات السابقة كانت ومازالت تمثل أعلى نسبة في التعداد الكلي للمتخرجين، وهذا ما أدى لعدم تأقلم التكوين الذي حصلوا عليه والتخصصات المدروسة مع

[1] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الإسكوا)، "**العمل والتعليم: ترميم الرابط المنقطع**"، نشرة التنمية الاجتماعية، المجلد4، العدد1، 2012، ص4.

متطلبات سوق العمل وبالتالي زيادة معدلات البطالة لدى خريجي هذه التخصصات، بسبب انخفاض قدرة النظام التعليمي على تهيئة الطلبة للقيام بدورهم في المجتمع مقارنة بفرص العمل والكسب المتاح أمامهم[1]، لذلك وجب رفع وتحفيز توجه الخريجين نحو وظائف أكثر نشاطا في قطاع الصناعة وقطاع الأعمال والتكنولوجيات الحديثة باعتبارها الوظائف الرائدة في العصر الحالي.

وكذا التركيز على تصميم برامج وخطط شراكة بين التعليم العالي والتكوين المهني وسوق العمل، فهذه المنظومة الثلاثية تعتبر أساسا لتحقيق التوازن بين احتياجات سوق المؤسسات وعرض العمال المؤهلين، فعدة هيآت في أغلب الدول المتقدمة تهتم بمتابعة أساليب اكتساب المهارات لأجل تفعيلها في إطار قانوني وتشريعي بهدف تأهيل مواردها البشرية بغية تحقيق القدرة التنافسية لمؤسساتها على النطاق الدولي[2].

- **تطور معدل البطالة حسب المنطقة:**

تعد دراسة تطور معدلات البطالة حسب المنطقة الجغرافية غاية في الاهمية بالنسبة لمصممي السياسات الاقتصادية والاجتماعية، ومساعدتهم في رسم وتحديد مختلف البرامج الاستثمارية التي تستهدف كل منطقة حسب طبيعتها وذلك بهدف خلق مناصب للشغل، ويتوضح توزيع نسب البطالة بين المنطقة الحضرية والريفية من خلال الشكل رقم (2-16):

[1] جنينة عمر، "**قياس تأثير التعليم العالي على معدل البطالة في الجزائر، المؤتمر الدولي تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص الأردن**"، 28أفريل -01 ماي 2014، ص 2.

[2] شليغم سعاد، "**أزمة البطالة وسياسة التشغيل في الجزائر**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، جامعة الجزائر3، 2016، ص53.

الشكل رقم(2-16): تطور نسبة العاطلين حسب المنطقة (2000 -2019)

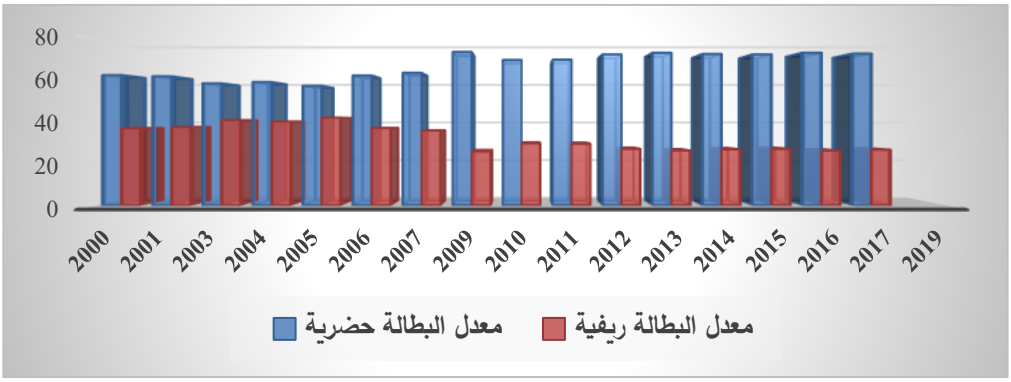

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للإحصائيات وبرنامج EXCEL

نلاحظ من خلال الشكل رقم (2-16) أن نسبة البطالة في المنطقة الحضرية هي أكبر من نسبة البطالة في المنطقة الريفية، ويرجع ذلك للاختلاف بين المنطقتين من حيث الحجم السكاني، وتراوحت نسبة البطالة في المنطقة الحضرية بين 62.8% سنة 2000 و73.12% سنة 2017، كما نلاحظ انخفاض في نسب البطالة لمنطقة الريف لسنة 2009 حيث وصلت إلى 26.03%، ويعود هذا إلى انخفاض الفئة النشطة بسبب النزوح الريفي نحو المدن، مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة بالمنطقة الحضرية في نفس السنة حيث وصلت إلى نسبة قدرت بـ 73.97%.

- **تطور معدل البطالة حسب المدة الزمنية:**

الشكل رقم (2-17): تطور معدل البطالة طويلة الأجل في الجزائر خلال الفترة 2011-2019

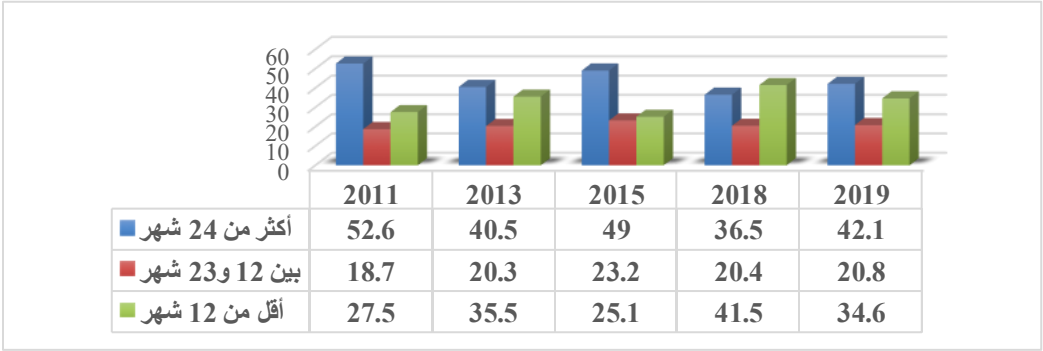

	2011	2013	2015	2018	2019
أكثر من 24 شهر	52.6	40.5	49	36.5	42.1
بين 12 و23 شهر	18.7	20.3	23.2	20.4	20.8
أقل من 12 شهر	27.5	35.5	25.1	41.5	34.6

المصدر: مصباحي إحسان، بوريش لحسن، "اختلال سوق العمل في الجزائر: دراسة تحليلية كلية للفترة (1980-2021)"، دفاتر MECAS، المجلد19، العدد1، 2023، ص624(بتصرف)

نلاحظ من خلال الشكل رقم(2-17) أن نسبة الأشخاص العاطلين عن عمل والذين استغرقت بطالتهم أكثر من 24 شهرا هم أكبر حجما، حيث سجلت حوالي 559 ألف بطال سنة 2011 بنسبة قدرت بـ 52.6 % لكنها عرفت تراجعا سنة 2019 لتسجل نسبة 42.1 %، ويعود ذلك كون العارضين الجدد للعمل يعانون من نقص في المعلومات حول كيفية الدخول إلى سوق العمل فيترتب عن ذلك وجوب الانتظار مدة أطول للحصول على عمل، ثم تليها فئة الأشخاص الذين امتدت بطالتهم لاقل من سنة فهم أقل نسبة مقارنة بالذين عانوا من البطالة لسنوات أطول، فأرباب العمل يفضلون توظيف من يملكون الخبرة المهنية على الباحثين عن عمل لأول مرة، كما أن نتائج مقابلات ومسابقات التوظيف تستلزم وقتا زمنيا ما يؤثر على مدة الحصول على منصب شغل، ولكن هذه النسبة بدأت في الارتفاع بالنسبة للمدة الزمنية بين 12 و23 شهرا وهي الفترة المتوسطة التي سجلت أقل عدد من البطالين مقارنة بالفترات الأخرى، وذلك لاسباب منها ادماج عارضي العمل في اطار برامج وأجهزة التشغيل، أو توجههم للعمل في السوق غير الرسمي أو بسبب الهجرة.

- **البطالة الدورية والبطالة الهيكلية في الجزائر:**

من أجل توضيح الاتجاه العام طويل الأجل للبطالة والبطالة الدورية تم استخدام مرشح هودريك بريسكوت hodrick prescott filter كما هو موضح في الشكل رقم (2-18):

الشكل رقم (2- 18): الاتجاه العام للبطالة والبطالة الدورية في الجزائر

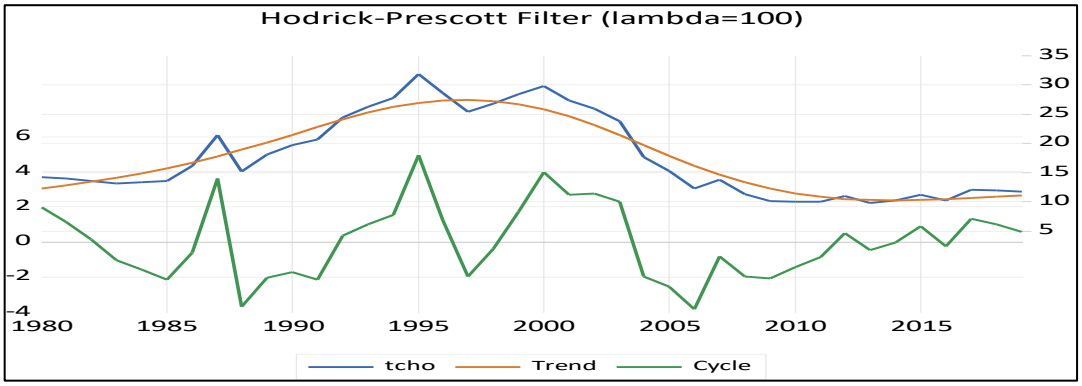

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الديوان الوطني للاحصائيات ومخرجات برنامج Eviews12

من خلال الشكل رقم (2-18) فإن معدل البطالة يتذبذب بشكل قريب حول الاتجاه العام طويل الأجل الذي يعبر عن معدلات البطالة الطبيعية ، كما نلاحظ أن معدلات البطالة الدورية كانت منخفضة مقارنة مع البطالة الطبيعية، كما سجلت معدلات البطالة قيم مرتفعة في سنوات الثمانينات وبداية سنوات التسعينات حيث بلغت قيما عظمى في منتصف التسعينات لتعود للتراجع بعد ذلك، ومنه فإن معدلات البطالة الطبيعية في الجزائر مرتفعة بشكل عام، كما أنها ترتبط بالبطالة الهيكلية، والسبب يكمن في أن البطالة في الجزائر ترتبط بمشاكل هيكلية مثل مشكلة التفاوت مابين مخرجات التعليم والتكوين ومتطلبات سوق العمل، بالإضافة إلى عدم فعالية السياسات المتخذة من طرف الحكومة(السياسة المالية التوسعية والسياسة النقدية) وتأثيرها شبه المنعدم على معدلات البطالة الطبيعية، وإنما يكون تأثيرها ايجابيا على البطالة الاحتكاكية المرتبطة بالبطالة الدورية والتي تمثل جزء ضئيل من البطالة الكلية، فالحكومة نجحت بالحفاظ على معدل البطالة حول معدلها الطبيعي وليس تخفيض معدل البطالة الطبيعي[1].

3. تطور معدل النشاط والتشغيل والبطالة في الجزائر:

لأجل دراسة تطور معدل البطالة بشكل أوضح، لابد من ربطه مع كل من معدل النشاط والتشغيل والشكل رقم (2-19) التالي يبين ذلك:

[1] حسين الطلافحة، "**حلقة نقاشية حول: حل معضلة بطالة المتعلمين في البلدان العربية**"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2012، ص13.

الشكل رقم(2-19): تطور معدل البطالة والتشغيل ومعدل النشاط في الجزائر خلال الفترة (1990-2024)

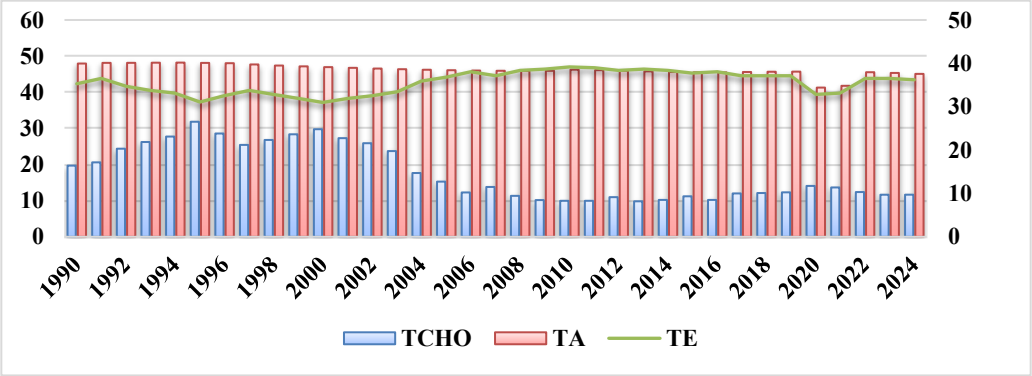

المصدر من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات والبنك الدولي ومخرجات برنامج EXCEL

من خلال الشكل رقم (2-19) يمكن استخلاص النقاط التالية:

- ارتفاع معدل البطالة تزامنا مع ارتفاع الوافدين الجدد إلى سوق العمل وانخفاض معدلات التشغيل خلال الفترة 1990-1995، يرجع هذا للفترة الأمنية الحساسة التي عرفتها الجزائر وما انعكس عنها من نتائج على التوظيف.
- زيادة معدل النشاط في بعض الأحيان قد يساهم في رفع معدلات البطالة مؤقتا إذا لم يتم توفير فرص عمل كافية، أما زيادة معدلات التشغيل فهي تعتبر الدافع الرئيسي لانخفاض معدلات البطالة.
- تقوم السياسات الاقتصادية بتعزيز وتنشيط معدلات النشاط من خلال خلق فرص العمل، حيث تؤثر إيجابا في تقليل معدل البطالة.

المبحث الثاني: سياسات التشغيل في الجزائر

في ظل التحديات التي تواجه الدول النامية والمتمثلة في قضايا الإسكان والبطالة والفقر والتي تشكل تهديدا للمسار التنموي لها، وخصوصا في ظل عجزها عن استيعاب الأعداد الكبيرة من الوافدين الجدد إلى

سوق العمل، تشكل سياسة التشغيل هاجسا لصناع القرار والباحثين لأجل تصميم سياسات تساعد في التخفيف من حدة البطالة وتساهم في دعم المسار التنموي في ظل السياسات الاجتماعية والاقتصادية للبلد.

المطلب الأول: ماهية سياسة التشغيل

1.1. مفهوم سياسة التشغيل:

تعرفها منظمة العمل الدولية بأنها " رؤية وإطار متسق ومتماسك يربط بين جميع تدخلات التشغيل وأصحاب المصلحة في بلد ما"[1].

وتعرف سياسة التشغيل بأنها: " الأسلوب الذي يتبناه المجتمع إزاء توفير فرص العمل للقوى العاملة المتاحة، وفي إعداد وتكوين أفرادها وفي تنظيم العلاقات بين العمال وأرباب العمل (أفراد كانوا أو شركات أو مؤسسات عامة وخاصة) عن طريق التعليمات والقواعد والقوانين، وتعكس سياسة التشغيل إيديولوجية النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم ونظرته للعمل وحق المواطن فيه " [2].

كما تعرف بأنها: مجموعة القرارات والمواقف والاجراءات التي تتبناها الدولة من أجل تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة كهدف استراتيجي وهي تتأثر بالسياسة الاجتماعية في مجالات محددة[3].

وتعرفها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE): "على أنها مجمل الوسائل المعتمدة من أجل إعطاء الحق في العمل لكل انسان وكذا تكييف اليد العاملة مع احتياجات الانتاج"[4].

---

[1] منظمة العمل الدولية، "**سياسات التشغيل الوطنية**" – دليل استرشادي–، 2014، ص15.

[2] رواب عمر، غربي صباح، "**التكوين المهني والتشغيل في الجزائر**"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 5، 2011، ص 66–73، ص 68.

[3] كاظم شمخي، "**محاضرة أزمة التشغيل في العراق – رؤية معاصرة**–"، 2016، تاريخ الاطلاع 2017/01/03، على الساعة 5:54، ص 15.

[4] مولاي لخضر عبد الرزاق، "**تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر 2000–2011**"، مجلة الباحث، عدد 10، ورقلة–الجزائر، 2012، ص191.

1. 2. التدابير التأسيسية للسياسة الوطنية للتشغيل:

من أجل وضع الأسس اللازمة لتشكيل سياسة التوظيف يجب الأخذ بمجموعة من الاجراءات التي تسمح بتأسيس هذه السياسة والتي يمكن ايجازها في الجدول التالي:

جدول رقم (2-6): الاجراءات التأسيسية للسياسة الوطنية للتشغيل

الهدف من الإجراء	أثر الاجراءات على التشغيل والعمالة	ترتيبات لتنفيذ الإجراء
التنمية الاقتصادية	خلق وظائف مباشرة ومستدامة (دائمة على المدى المتوسط)	• مخططات التنمية • البرامج القطاعية • المشاريع الكبرى • تحفيزات الاستثمارات (تشجيع الاستثمار)
كفاءة الاقتصاد	تعزيز امكانية خلق فرص العمل للاقتصاد الوطني	برامج التحسين (التنظيم، التكوين، التجهيز) في المجالات التالية: • البنى التحتية – الادارة – التدريب المهني – خدمات الدعم – قانون العمل – نظام المعلومات
تحديد العمالة المستهدفة	تطوير الأنشطة كثيفة العمالة	• أحكام ضريبية لصالح عدد من الوظائف • عدد مناصب العمل في الاستثمارات • خطط مشاركة العمل • برامج الأشغال الكبرى
فئة اجتماعية	التكامل الاقتصادي والاجتماعي للأشخاص المعنيين	• برامج محددة مدعومة

خلق وظائف مستهدفة محددة	قطاع النشاط	تطوير قطاع استراتيجي وفرص العمل المرتبطة بالتوظيف	• برامج محددة مدعومة • سياسة تشجيع الصادرات
	الجهة (المنطقة)	التوازن الاقليمي وخلق فرص العمل في المنطقة	• برامج محددة مدعومة
الحفاظ على العمالة في:	مجال النشاط	حفظ النشاط واستخداماته ووظيفته	
	البلد	حماية السوق الوطنية والتوظيف (العمالة الوطنية بشكل عام	• الحماية الجمركية المتعددة (التعريفات، الحصص،المعايير....)

المصدر: Programme des emplois en Afrique – OIT- p63

1. 3. أهمية سياسة التشغيل:

يعد التشغيل أحد أهم المسائل التي تشغل جداول أعمال السلطات العامة وهو معيار تقييم أساسي لأي سياسة اقتصادية، فأهمية التشغيل ترجع لعدة أسباب نذكر منها[1]:

- **الأسباب الاقتصادية:** من خلال مساهمة العمل في ثروة الأمة والثروة التي تتناسب مع درجة التعبئة ومستوى مهارة القوى العاملة في البلاد.
- **الأسباب الاجتماعية:** من خلال دور العمالة في الحد من الفقر وتلبية الاحتياجات الأساسية والاندماج الاجتماعي والتنمية الفردية.
- **الأسباب السياسية:** من خلال الدعم الجماعي للأفراد في تنمية المؤسسات.

[1] Organisation internationale du travail," **marché de travail et emploi en Algèrie"**, Programme des emplois en Afrique – OIT-, Bureau de l'OIT à Alger, p62.

وعليه فإن سياسة التوظيف تعد جزءا رئيسيا من السياسات الاجتماعية للحكومات، حيث ترتكز خطة العمل الاستراتيجية لترقية التشغيل في الجزائر على سبعة محاور رئيسية تتمثل في[1]:

- دعم الاستثمار في القطاع الاقتصادي المولد لمناصب العمل؛
- ترقية سياسة محفزة على خلق مناصب الشغل اتجاه المؤسسات حيث يعتبر هذان المحوران أساسيان من خلال تحديد استراتيجية صناعية إلى جانب اقرار تحفيزات جبائية وشبه جبائية لفائدة المؤسسات؛
- ترقية التكوين المؤهل (لاسيما في موقع العمل) لتسهيل الاندماج في عالم الشغل؛
- اصلاح وعصرنة تسيير سوق العمل؛
- متابعة ومراقبة تقييم آليات تسيير سوق العمل؛
- انشاء ووضع هيآت وأجهزة تنسيقية مابين القطاعات؛
- ترقية تشغيل الشباب؛

هذه المحاور تساهم في تصحيح الاختلالات وتوفير الشروط المناسبة للتقريب بين عروض العمل والطلبات عليه.

1. 4. أنواع سياسات التشغيل:

يمكن التمييز بين نوعين من سياسات التشغيل تتمثل في:

[1] بن يعقوب الطاهر، مهري أمال، "**تقييم نتائج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) من حيث التمويل والانجازات المحققة**"، المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال 2001-2014 (11-2013/03/12)، جامعة سطيف1، الجزائر، ص06.

- **سياسات التشغيل الفعالة(النشطة):** هي سياسات تسعى لزيادة مناصب الشغل وإعطاء فرص التكوين والتدريب، فتشمل خدمات تبادل الأيدي العاملة (الوساطة والمساعدة في التشغيل) وخدمات معلومات سوق العمل، وبرامج التأهيل والتطوير والتدريب والمساعدة في تطوير المؤسسات الصغيرة.

كما تسعى لزيادة العرض المتاح من الأيدي العاملة والمؤهلة والمدربة وإلى مساعدة الفئات الخاصة مثل ذوي الاحتياجات الخاصة ودعم تشغيل الشباب والنساء.

إنها سياسات موجهة للوقاية من مخاطر التهميش الاجتماعي الذي قد تتعرض له بعض فئات سوق العمل وتنشيط مشاركة القوى العاملة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

تدعم هذه السياسات العمالة بطريقتين[1]:

❖ **طريقة مباشرة:** من خلال تدابير توليد العمالة (مثل توفير إعانات التوظيف، إقامة المنشآت والأشغال العامة).

❖ **طريقة غير مباشرة:** من خلال التدريب وضمان كفاءة بورصات العمل التي توفر معلومات عن سوق العمل، وكذا تحسين عملية الترشيح للوظائف.

ومن **آثارها الايجابية غير المباشرة** على الاقتصاد الكلي نذكر مايلي:

- تذليل الصعوبات المتعلقة بالاستهلاك أثناء فترات الركود الاقتصادي.

- إقامة الهياكل الأساسية عن طريق برامج الأشغال العامة.

- توفير شبكة أمان في حالة فقد الوظائف.

[1] مكتب العمل الدولي، **سياسات سوق العمل النشطة**، لجنة العمالة والسياسة الاجتماعية، الدورة 288، جنيف، نوفمبر 2003، ص7.

– الانصاف من خلال ضمان مشاركة فئات مستهدفة في برامج نشطة، إذ ينبغي لهذه السياسات التغلب على التمييز ضد العمال (كبار السن، الشباب، وذوي الإعاقة والمهاجرين)، وكذا الحد من التمييز ضد المرأة.

– الحد من الفقر عن طريق تدابير لتوفير العمل والدخل (العمل اللائق هو أفضل ضمان ضد الفقر).

ومن سلبياتها:

– الحد من فرص استحداث مناصب شغل جديدة في المؤسسات بسبب تعويضها بإجراءات تدخل البرامج المسطرة في سياسة التشغيل الوطنية من خلال الوظائف المؤقتة والتوظيف بالعقود.

– عدم الجدية في البحث عن شغل وإيهام أرباب العمل بحتمية المرور عبر البرامج.

- **سياسات سوق العمل غير النشطة:** هي سياسات هدفها تخفيض التكاليف للأفراد والجماعات وذلك بإقامة برنامج دعم مادي لهم، من اجل المحافظة على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، وذلك من خلال مختلف السياسات التي سطرتها الحكومة، فمثلا تعمل على منح إعانات للمتعطلين، لكن هذا النوع يعد عقيما لأنه لا يخلق مناصب شغل ولا يسعى لتحقيق النمو الاقتصادي[1]، حيث تتم هذه السياسة من خلال مجموعة من الاجراءات للتخفيف من حدة البطالة، وذلك من خلال بعض البرامج المتمثلة في تقديم المنح للعاطلين عن العمل مثل منح تأمين البطالة وعقود الادماج.

والشكل رقم (2–20) يوضح الآليات والبرامج المتضمنة في سياسات التشغيل النشطة وغير النشطة:

[1] غلاب فاتح، ميمون الطاهر، "**سياسات وبرامج التشغيل الدولية المتبعة في معالجة ظاهرة البطالة**"، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، 16/15 نوفمبر 2011،

الشكل رقم (2-20): الآليات والبرامج المتضمنة في سياسات التشغيل النشطة وغير النشطة

المصدر: المعهد العربي للتخطيط، البرامج التدريبية التفاعلية الإلكترونية عن بعد، 2021/2020

1. 5. مراحل تطور سياسة التشغيل في الجزائر:

تمثل البطالة مشكلا حساسا يؤثر على المجتمع، مما دفع الحكومة للقيام باتخاذ مختلف الاجراءات والتدابير اللازمة للتخفيف من حدتها وانعكاساتها السلبية، خاصة لدى الشباب، حيث تمثلت هذه الاجراءات في وضع وتسطير برامج عديدة لترقية الشغل وانشاء هياكل ومؤسسات متخصصة لتنفيذها ومتابعتها مع التركيز على القيام بحملات واسعة للتحسيس والتوجيه من أجل انجاح هذه البرامج[1].

منذ اعتماد الجزائر الاصلاحات المؤسسية في 1989، حاولت استعادة توازن الاقتصاد الكلي والخروج من الأزمة التي عصفت بها في فترة التسعينات قبل تنفيذ سياسة تشغيل جديدة تتعارض مع سياسة الاقتصاد الاشتراكي، هذه السياسة الجديدة لاتزال تكافح، ووفقا للتدابير المعتمدة لتعزيز العمالة يمكن تلخيص مراحل تطور هذه السياسة في ثلاثة مراحل تضمنت مجموعة من التدابير المتخذة من طرف الحكومة الجزائرية، والمتمثلة فيمايلي[2]:

- **المرحلة الأولى (1989-1997):** عرفت هذه المرحلة تحولات هامة على صعيد السياسات الاقتصادية والاجتماعية، حيث أدت إلى سلسلة من التدابير الرامية إلى التخفيف من الآثار السلبية لبرامج التعديل الهيكلي على سوق العمل والتي تسببت في فقدان كبير للوظائف، فقد تم إطلاق مجموعة من الأجهزة منها إنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC، ووكالة التنمية الاجتماعية

[1] زهير بطاش، "**مخطط عمل الحكومة لأجل ترقية التشغيل ومحاربة البطالة**"، نشرة مفتشية العمل، المجلة السداسية للمفتشية العامة للعمل، رقم24، ديسمبر 2010، ص03.

[2] Musette Mohamed Saib, CREAD, "**le marché du travail en Algérie : une vision nouvelle ?"**, Journées de l'entreprise algérienne : Emploi, Formation et Employabilité, 29 octobre, FCE, Alger, 2013, p 5.

ADS والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، والتي كان لها الأثر الايجابي الأولي على الآثار السلبية الناتجة عن الاصلاحات الاقتصادية[1].

- **المرحلة الثانية (1998-2007):** شهدت هذه المرحلة نضجا في بعض التدابير والآليات، حيث تم تصحيح ومراجعة جميع الأجهزة المستحدثة خلال هذه الفترة، فعلى الرغم من الانتعاش الاقتصادي المحقق وحجم الاستثمارات الضخمة التي تم تحقيقها فإن مستوى البطالة لدى الشباب ظل مرتفعا.
- **المرحلة الثالثة للأجهزة:** بدأت معالم هذه المرحلة بداية من سنة2008 حتى الوقت الحاضر، وتميزت بمحاولة أولى لوضع سياسة وطنية للتشغيل، فالتدابير الموصى بها في إطار هذه السياسة هي جزء من انقطاع جزئي عن وظائف والانتظار دون التأثير على الاندماج الاقتصادي والمستدام للشباب. حيث عرفت الفترة بداية من سنة 2009 ارتفاعا في مستويات التشغيل مقارنة بالفترة 1998-2007، ويرجع ذلك لانتعاش الاقتصاد الوطني وارتفاع معدلات النمو الاقتصادي الذي ساعد في الزيادة من ايرادات الخزينة وعليه تمويل الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة[2].

وعليه فإن الانتعاش الذي سجلته الجزائر اقتصاديا سمح بتشغيل عدد كبير من العمالة، وذلك عن طريق مجموع السياسات المستحدثة من طرف الحكومة، والتي تشتمل على برامج توظف البطالين مباشرة عن طريق ادماجهم في المؤسسات العمومية والخاصة، وذلك بالاعتماد على صيغة العقود المؤقتة ذات الأجل القصير، ومنها ما يوظف عن طريق تشجيع الاستثمارات الخاصة بمنح العديد من التسهيلات بهدف توسيع نطاق الاستفادة لأكبر عدد من العاطلين عن العمل، ودعمهم لإنشاء مؤسساتهم الخاصة في إطار تشجيع الشباب على انشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، والتي تعتبر من أهم الأجهزة التي

[1] بن عمار حسيبة، موساوي عبد النور، "**سياسات التشغيل في الجزائر بين السياسات الخاملة والسياسات النشيطة في الفترة 1999-2016**"، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد6، العدد 1، 2019، ص ص181-204، ص190.

[2] مهديد عمرة، "**تحليل أداء سياسة التشغيل في الجزائر للحد من ظاهرة البطالة (1990-2016)**"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 2، العدد 9، 2018، ص ص1164-1177، ص 1168.

لقيت رواجا وتشجيعا كبيرا من طرف الفئة العاطلة عن العمل، وبالخصوص فئة حاملي الشهادات. حيث قدمت مجموعة من التسهيلات من طرف الحكومة للشباب الراغبين في الاستثمار وذلك بمنح قروض ومساعدات عن طريق بعض أجهزة الشغل مثل ANGEM ، ANSEJ وANDI.

المطلب الثاني: أهم برامج وآليات التشغيل في الجزائر

تعد سياسة التشغيل السبيل الذي يؤدي لتحقيق أهداف السياسة الاجتماعية في الجزائر، وذلك من خلال تنمية فرص العمل، كما تعتبر في الجزائر جميع البرامج والأجهزة التي أنشأت بغرض ادماج البطالين في سوق العمل المنفذ الوحيد الآمن للعاطلين عن عمل خاصة الشباب منهم لأجل تحسين وضعهم المادي والاجتماعي، والشكل رقم (2-22) يوضح أهم الأجهزة والبرامج المستحدثة في إطار سياسة التشغيل في الجزائر:

الشكل رقم (2-21): أجهزة وبرامج سياسة التشغيل في الجزائر

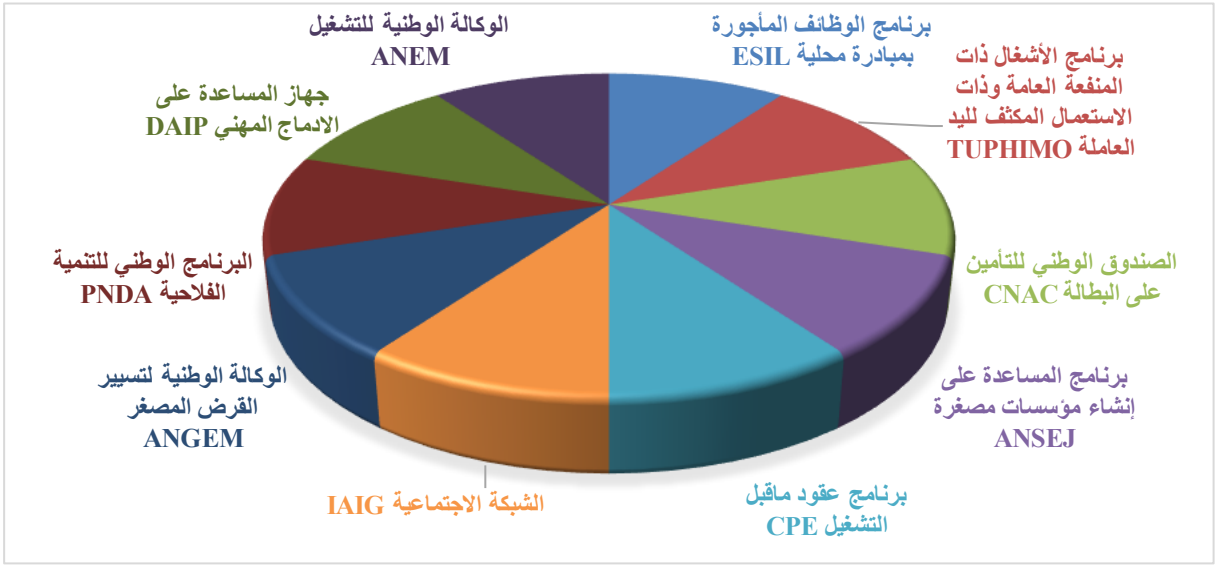

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج EXCEL

❖ **برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة TUP-HIMO:**

برنامج حكومي تديره وكالة التنمية الاجتماعية ADS هدفه خلق مناصب شغل مؤقتة مع تركيز على اليد العاملة غير المتخصصة، حيث بلغت حصص الشغل المدمجة المنشأة في إطار هذا البرنامج الموجهة لفائدة تهيئة الأرض(الجزائر البيضاء)[1] الحصة الأكبر مقارنة بباقي القطاعات فقد عرفت ما قدره 422976 منصب بنسبة قدرت بـ 77.9% سنة 2012، يليها قطاع الفلاحة والغابات بنسبة قدرت بـ 7.3% سنة 2012 و 50.7% سنة 2016 باعتبارها قطاعات تحتاج ليد عاملة كثيفة، بعدها وجهت المناصب المستحدثة للإدماج في القطاعات التالية فقط سنة 2018 (قطاع التربية الوطنية حيث سجلت 5232 منصب عمل بنسبة قدرت بـ 62 % ، قطاع التضامن الوطني بنسبة 26% وقطاع الصحة بنسبة 12%)[2] .

❖ **الوكالة الوطنية للتشغيل ANEM:**

تم إنشاء الديوان الوطني لليد العاملة في نوفمبر 1962 بمقتضى المرسوم رقم 62-99 المؤرخ في 29 نوفمبر 1962 وذلك في إطار سياسة ترقية التشغيل ومكافحة البطالة، ليتغير اسمه سنة 1990 ويصبح الوكالة الوطنية للتشغيل بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 259-90 المؤرخ في 08 سبتمبر 1990. إذ تعتبر الوكالة الوطنية للتشغيل مؤسسة عمومية ذات تسيير خاص خاضعة لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 06-77 المؤرخ في 18 فيفري 2006[3]، والذي يحدد مهام الوكالة الوطنية للتشغيل وتنظيمها وسيرها، وهي مؤسسة

[1] برنامج (الجزائر البيضاء): صمم هذا البرنامج لتشجيع الشباب الباحثين عن منصب شغل (من دون مؤهلات) المهتمين بإنشاء مشروعات متناهية الصغر للمساهمة في تحسين الظروف المعيشية للسكان (حسب الديوان الوطني للإحصائيات).

[2] أنظر الملحق رقم (02).

[3] المرسوم التنفيذي رقم 06-77 المؤرخ في 18 فيفري 2006، "**المحدد لمهام الوكالة الوطنية للتشغيل وتنظيمها وسيرها**"، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 9، المؤرخة في 19 فيفري 2006، المادة رقم 5، ص23.

تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتعمل تحت وصاية وزارة العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي.

تتمثل مهام الوكالة الوطنية للتشغيل في[1]:

- تنظيم وتشخيص وتطوير سوق العمل الوطنية واليد العاملة؛
- وضع نظام للاعلام يسمح بالاطلاع على تقلبات سوق العمل واليد العاملة؛
- التحليل والدراسة العميقة واستغلال الخبرات في مجال التشغيل لأداء مهامها؛
- تطوير أدوات وآليات لقياس ورصد سوق الشغل؛
- جمع عروض وطلبات سوق العمل من خلال استقبال طالبي العمل واستقصاء مناصب العمل المتاحة؛
- تشجيع تنقل العمالة بين المناطق الجغرافية ومختلف قطاعات العمل؛

في عام 2002 سجلت الوكالة زيادة في الخدمات المقدمة في سوق العمل، حيث ارتفع الطلب والعرض على العمل خلال الفترة (2001-2002) بنسبة 48 % و22 %على التوالي رغم أدائها الضعيف فيما يخص تسيير عرض وطلب العمل، حيث سجلت تراجعا في تلبية الطلبات على العمل فقد انتقلت النسبة من 23.8 % سنة 2001 إلى نسبة 18.3 % سنة 2002، اما بالنسبة لعرض العمل فقد انتقل من نسبة 92.5 % إلى 86 % خلال نفس الفترة[2].

[1] على الموقع: http://www.mtess.gov.dz

[2] CNES,**" 4ème Rapport National sur le Developpement Humain Annee 2002**", 23ème Session Plénière Décembre, 2003, p131.

من أهم النتائج التي حققتها الوكالة الوطنية للتشغيل توظيف أزيد من 450000 عامل خلال سنة 2017 بنسبة قدرت بـ 88% منها في القطاع الخاص.

❖ **الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:**

أنشأت هذه الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي 14/04 المؤرخ في: 22 جانفي2004 كهيأة ذات طابع خاص، حيث يعتبر القرض المصغر من بين الوسائل التي انتهجتها الحكومة الجزائرية لحل مشكل البطالة، فهو موجه لفئة البطالين أو من يمارسون عملا مؤقتا غير مضمون وكذلك لكل فرد يرغب في خلق منصب عمل ذاتي بنفسه، مما يسمح ببحث وتطوير أنشطة جديدة، ولقد كان الانطلاق الرسمي لتنفيذ هذا النوع من التمويل للتشغيل في شهر جويلية 1999 ويتراوح القرض المصغر بين 50000 دج و 350000 دج وهو قابل للتسديد على مرحلة تتراوح بين 12 إلى 60 شهر، ولهذه الوكالة وظيفتان أساسيتان تتمثل فيمايلي[1]:

- تقديم خدمات لتخفيف التوترات الاجتماعية من خلال توفير عقود عمل فورية ومؤقتة، الحصول على الخبرة من خلال التدريب عن طريق العمل غير المأجور وبرامج الأشغال العامة للفقراء.
- تقديم خدمات لدعم ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة من خلال تقديم المشورة التجارية، التدريب والقروض والاعفاءات الضريبية ومتابعة الأعمال.

والشكل رقم (2-22) يوضح عدد المناصب المستحدثة في إطار جهاز الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEM:

[1] Bardak U, "**Youth Employment : challenges and policy responses in the Arab Mediterranean Countries**", Policy paper presented at the High Level Regional Policy Forum, European Training Foundation-ETF, October 2013, Marseille, P13, Available at: www.etf.europa.eu/web.nsf/pages/Youth_employment_AMC

الشكل رقم (2- 22): عدد المناصب المستحدثة للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر للفترة 2005-2016

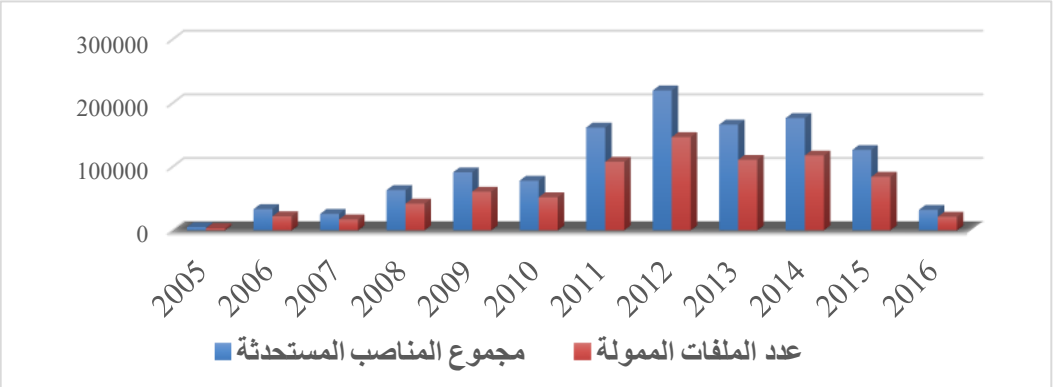

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (03)

نلاحظ من خلال الشكل رقم (2-22) أن حصيلة المناصب المنشأة من طرف الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر عرفت ارتفاعا لغاية سنة 2012 وهذا راجع لتوسيع التمويل عن طريق الزيادة في القروض المصغرة الممنوحة بدون فوائد أو بفوائد منخفضة ما شجع على انشاء مشاريع في عدة قطاعات خاصة قطاع الفلاحة بنسبة 15.09 % وقطاع الصناعات الصغيرة جدا بنسبة 40.47 % والخدمات بنسبة 19.99 %، كذلك ساهمت السياسة المتبعة من طرف الدولة من خلال مختلف برامج التشغيل (ANEM, DAS) من زيادة عروض التوظيف، لكن بداية من سنة 2013 ولغاية سنة 2016 نلاحظ انخفاضا محسوسا في عدد المناصب المستحدثة والملفات الممولة من طرف الوكالة، حيث يعود سبب ذلك لتسجيل فشل العديد من المشاريع الممولة، غياب التقييم والمتابعة لهذه المشاريع ما أدى للتقليل من جودتها وتدهور نسب العمالة في عدة قطاعات حيث قدرت نسبة المناصب المستحدثة في قطاع الفلاحة 9.77 %، أما قطاع الصناعات الصغيرة والخدمات فقد سجلت نسبا قدرت بـ 38.22 % و22.45% على التوالي.

❖ **البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية PNPA:**

هو برنامج فلاحي يهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي إضافة إلى توفير فرص للشغل.

❖ **برنامج عقود ماقبل التشغيل CPE:**

وهو برنامج تم اطلاقه سنة 1998، ويعتبر من بين أهم البرامج المطبقة، حيث وجه لإدماج فئة الشباب الحاصلين على شهادات جامعية، والذين يدخلون سوق العمل لأول مرة. يهدف هذا البرنامج لزيادة عروض العمل وتسهيل عملية إدماج الحاصلين على الشهادات من خلال منحهم عقود ماقبل التشغيل، والتي تساعدهم في اكتساب خبرة وخوض التجربة لتسهيل عملية الادماج النهائي لهم عند التوظيف لدى مختلف المؤسسات العمومية والخاصة[1].

سجلت الوكالة منذ انطلاقها إلى غاية سنة 2001 مايقدر بـ 142695 طلبا للعمل، حيث بلغ عدد المناصب المستحدثة بـ 39373 منصب عمل حسب وكالة التنمية الاجتماعية، بتغطية مالية قدرت بـ 75000 دينار جزائري لكل مستفيد[2].

❖ **الشغل المأجور بمبادرة محلية أي تشغيل الشباب ESIL:**

وهو برنامج تم إطلاقه سنة 1990 للتقليل من حدة البطالة التي كانت تعرفها الجزائر أثناء التحول إلى اقتصاد السوق.

---

[1] بوزيان راضية،" **سياسات التشغيل والوساطة المؤسسية النشيطة للحد من البطالة في الجزائر–مقاربة سوسيو–اقتصادية–** "، مداخلة في الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، 15–16 نوفمبر 2011 ، ص19.

[2] عايد لمين، " **سياسات الاصلاح الاقتصادي وأثرها على التشغيل في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية للفترة مابين 1990 – 2017**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2020، ص126.

❖ **الشبكة الاجتماعية IAIG:**

تتمثل في جهاز تم استحداثه من طرف الحكومة الجزائرية سنة 2001، وذلك في إطار الحد من معدلات البطالة وتوفير مناصب للعمل من جهة وتحقيق المنفعة العامة من جهة أخرى، ويتمثل فحوى هذا الجهاز في كل من المنحة الجزافية للتضامن ومنحة التعويض عن النشاطات ذات المنفعة العامة لصالح الفئات عديمة الدخل[1].

ترقية تشغيل الشباب ويضم:

❖ **برنامج دعم التشغيل المأجور:**

يحتوي على برنامج مساعدة الادماج المهني DAIP، ويهدف هذا الجهاز إلى تسهيل الاستفادة من منصب عمل دائم للشباب طالبي العمل لأول مرة المسجلين لدى الشبكة الوطنية للتشغيل (ANEM)، من خلال إدماجهم في القطاع الاقتصادي العمومي والخاص، ويتمثل هدف الحكومة هو رفع نسب التشغيل السنوية من 12 % إلى 33%، ومن جهة أخرى إعطاء الأولوية لحاملي الشهادات العاطلين عن عمل.

وينقسم هذا البرنامج إلى:

- **عقد إدماج ذوي الشهادات (CID):** وهو صيغة موجهة لخريجي التعليم العالي.
- **عقد الإدماج المهني (CIP):** وجهت هذه الصيغة للشباب في الطور الثانوي المنقطعين عن دراستهم وخريجي مراكز التكوين المهني.
- **عقد تكوين إدماج (CFI):** هو عقد تم توجيهه لطالبي الشغل بدون تأهيل أو تكوين.

[1] بن شيبان صبرينة،" **تقييم سياسات التشغيل في الجزائر من 2000 إلى 2019**"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص رسم السياسات العامة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2021، ص89.

إن جهاز الادماج المهني المتضمن للأنواع الثلاثة سابقة الذكر من عقود الادماج، تهدف إلى مايلي:

- التحفيز على قبول منصب العمل من خلال تقاسم تكاليف الاجور مع الهيئة المستخدمة؛
- ادراج نظام عقود تشغيل تكوين، ينتهي بتوظيف دائم للشباب، حيث تقوم الدولة بتحمل نسبة 60% من مصاريف التكوين في حدود ستة أشهر على الأكثر؛
- تعديل فترة الادماج في البرامج حسب القطاعات القانونية؛
- وضع اجراءات خاصة بفئة الشباب الذين يقيمون في المناطق المعزولة، وذلك عن طريق تسهيل توظيفهم في نشاطات وأعمال ذات منفعة عامة؛
- الحث على البحث عن تكوين مؤهل عن طريق اعطاء منحة التشجيع؛

ويتضمن الجهاز الجديد الذي أنشأ في 19 أفريل 2008 المتعلق بجهاز المساعدة على الادماج المهني ثلاثة فئات من طالبي العمل المبتدئين[1]:

- **الفئة الأولى:** الشباب من أصحاب شهادات التعليم العالي والتقنيين السامين خريجي المؤسسات الوطنية للتكوين المهني؛
- **الفئة الثانية:** خريجي مرحلة التعليم الثانوي ومراكز التكوين المهني أو الذين زاولوا تربصا تمهينيا؛
- **الفئة الثالثة:** الشباب الذين لايملكون تكوينا ولا تأهيلا؛

❖ **جهاز نشاطات الإدماج الاجتماعي DAIS:**

[1] المرسوم التنفيذي رقم 08-126- المؤرخ في 19 أفريل 2008، "**المتعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني**"، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 22، المادة 3، الصادرة بتاريخ 30 أفريل 2008، ص20.

هذا الجهاز موجه لإدماج البطالين عديمي التأهيل لمدة تقدر بسنتين قابلة للتجديد لمرتين، إذ يهدف هذا الجهاز إلى تحقيق النقاط التالية[1]:

- إدماج الشباب بدون دخل، الذين يعيشون حالة هشاشة اجتماعية لاسيما من كانوا عرضة للتسربات المدرسية؛
- تثمين نشاطات التنمية المحلية، لاسيما في البلديات؛
- محاربة ظاهرة الفقر والتهميش الاجتماعي؛

عرفت وتيرة خلق مناصب الشغل لفئة الذكور من خلال هذا الجهاز ارتفاعا خلال الفترة من (2012 – 2018 [2]، ويعزى هذا إلى عدة عوامل يمكن حصر أهمها في النقاط التالية:

- سياسة التشغيل المعتمدة من طرف الحكومة لتوفير مناصب عمل دائمة خاصة فئة الذكور؛
- أهمية القطاع الاقتصادي الخاص في استقبال نسب كبيرة من مناصب العمل؛
- دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الرفع من عروض العمل
- الوساطة الالكترونية ساعدت على ربط طلبات العمل خاصة لدى الذكور بعروض العمل
- ارتفاع حجم القوى العاملة لفئة الذكور دفع الحكومة لاستحداث مناصب جديدة عن طريق مختلف برامج الادماج

❖ **برنامج دعم وترقية المقاولاتية:**

[1] المرسوم التنفيذي رقم 09-305، المؤرخ في 10 سبتمبر 2009، "**المتعلق بجهاز نشاطات الادماج الاجتماعي**"، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، الصادرة في 16 سبتمبر 2009، العدد 54، المادة 2، ص12.

[2] أنظر الملحق رقم (04).

يهدف هذا البرنامج إلى تشجيع خلق الأنشطة المنتجة عن طريق[1]:

- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ.

الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC.

❖ **الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ:**

كانت في الأول تسمى صندوق العمل على تشغيل الشباب FAEJ وحسب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 عوض بـ (ANSEJ) هي مؤسسة جديدة للتشغيل في الجزائر استحدثت لتشغيل الشباب العاطل عن العمل سنة 1997 ومنه تقليل معدلات البطالة في الجزائر حيث يغطي هذا الجهاز نوعين من الأنشطة وهما:

- المساعدة على إنشاء مؤسسات مصغرة؛
- التكوين لتدعيم انشاء النشاطات (تكوين المقاولين في تسيير وإدارة مشاريعهم)؛
- **مهام الوكالة:** تقوم هذه الوكالة بعدة مهام نذكر منها[2]:
  - مرافقة الشباب وتقديم الدعم والاستشارة في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية؛
  - إعلام الشباب أصحاب المشاريع بالإعانات والامتيازات الممنوحة لهم من طرف الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب؛
  - تشجيع مختلف التدابير الهادفة لترقية توسيع وخلق الأنشطة؛

---

[1] قصاب سعدية، "**مسار التشغيل في الجزائر- الجهود والنتائج 1962-2012-**"، الملتقى الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر-محاولة للتقييم-، 13 ماي 2013، ص43.

[2] المرسوم التنفيذي رقم 03-288 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996. "**المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الاساسي**"، الجريدة الرسمية، العدد 54، المادة 6، 2003، ص ص 6-7.

- متابعة الاستثمارات المنجزة من طرف الشباب ومساعدتهم لدى مختلف الهيآت والمؤسسات المعنية بانجاز الاستثمارات؛
- توفير المعلومات للشباب أصحاب المشاريع والمتعلقة بالجانب الاقتصادي والتنظيمي والتشريعي والتقني لممارسة النشاطات؛
- إقامة علاقات مع البنوك والمؤسسات المالية لأجل تطبيق خطط التمويل ومتابعة انجاز المشاريع؛
- إبرام اتفاقيات مع هيآت أو مؤسسات إدارية عمومية أو مقاولة ترغب في إنجاز برامج تكوين الشباب أصحاب المشاريع لصالح الوكالة؛

- **دور الوكالة:** لهذه الوكالة دور هام في المساهمة في خلق فرص العمل وتحسين وضعية تشغيل الشباب، وذلك من خلال[1]:
  - خلق فرص عمل جديدة عبر مختلف برامج الدعم والمرافقة؛
  - تمويل مختلف المشاريع الصغيرة والمتوسطة خاصة لفائدة فئة الشباب؛
  - توفير التأهيل والتدريب المناسب للشباب ليتوافق مع حاجيات سوق العمل وتحسين مهاراتهم؛
  - استهداف بطالة الشباب خاصة ومحاولة تقليلها من خلال دعم روح المبادرة وتمكينهم من انشاء مؤسساتهم الخاصة؛

[1] بن شيبان صبرينة، مرجع سبق ذكره، ص87.

الشكل رقم (2-23): عدد المناصب المستحدثة للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب للفترة 1997-2016

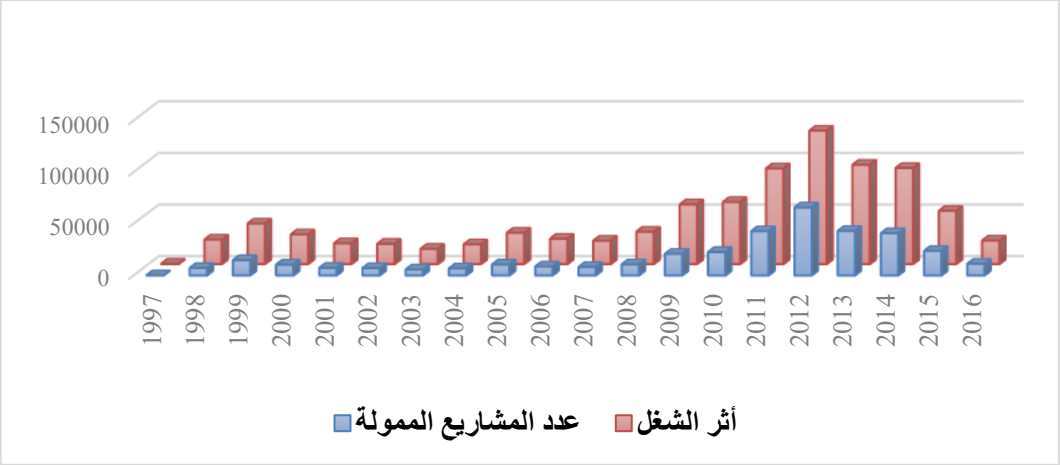

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (05)

عرف عدد المشاريع الممولة من طرف هذه الوكالة تزايدا منذ سنة 1997، حيث قدر عدد المشاريع الممولة خلال هذه السنة بـ 69 مشروعا مع توفير 386 منصب عمل ليسجل بعدها ارتفاعا قدر بـ 22766 منصب عمل و11262 مشروعا ممولا سنة 2016 ، كما قامت هذه الوكالة بتمويل 14157 مشروعا خلال الفترة من جانفي حتى جويلية 2015[1].

❖ **الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC:**

تم انشاؤه طبقا للمرسوم التنفيذي رقم 94/ 11 وذلك في 26 ماي سنة 1994 حيث يخص هذا الصندوق كل البطالين الذين فقدوا أعمالهم بصفة لا إرادية لأسباب اقتصادية سواء في إطار التقليص

[1] Rapport de conjoncture Economique and sociale, **1ére semestre 2015**, CNES, Novembre 2015, p81.

من عدد العمال أو حل المؤسسات[1]، والمعنيون بالاستفادة من هذا الصندوق تتراوح أعمارهم من 35 إلى 50 سنة ويكمن دور هياكله في المحافظة على الشغل وحماية الأجراء[2].

الشكل رقم (2- 24): عدد المشاريع الممولة وأثرها على الشغل للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة للفترة 2004-2018

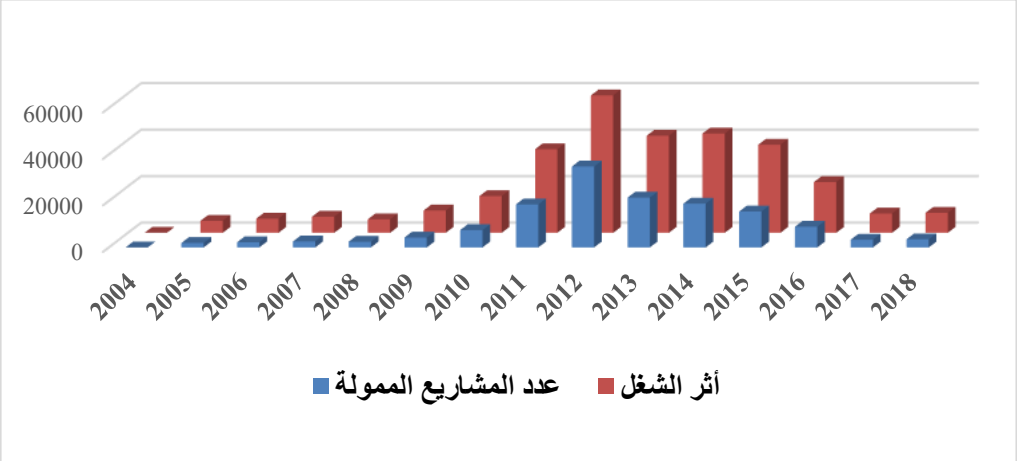

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الملحق رقم (06)

من خلال الشكل رقم (2-24) نلاحظ أن عدد المشاريع الممولة في إطار الصندوق الوطني للتأمين من البطالة قد عرف تحسنا ملحوظا خلال الفترة (2004- 2012)، حيث قدر متوسط المشاريع الممولة لهذه الفترة 8237 منصب، ويرجع سبب هذا التحسن لتعديلات الجهاز في 2010 والمتمثلة في توسيع النشاطات من طرف البطالين أصحاب المشاريع البالغين ما بين (30 و50 سنة)، حيث شملت التعديلات النقاط التالية[3]:

[1] سعدية زايدي،" **سياسات التشغيل في الجزائر**"، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، المجلد7، العدد 13، ديسمبر 2017،ص ص 186-214، ص: 199

[2] المرسوم الرئاسي رقم 03-514 المؤرخ في 30 ديسمبر 2003، " **المتعلق بدعم إحداث النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين مابين خمس وثلاثين (35) وخمسين (50) سنة**"، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 84، المادة1، الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2003، ص7.

[3] www.cnac.dz

- تخفيض فترة التسجيل لدى الوكالة الوطنية للتشغيل (شهر بدلا من 6 أشهر)؛
- رفع قيمة الاستثمار من 5 ملايين دينار جزائري إلى 10 ملايين دينار جزائري؛
- الالتحاق بالصندوق من سن 30 سنة بدلا من 35 سنة وتمديده إلى سن 55 سنة؛
- توسيع النشاط لإنتاج السلع والخدمات مع منح قروض بدون فائدة[1]؛

بعدها نلاحظ أن عدد المشاريع الممولة من طرف الصندوق قد عرفت منحى تنازليا خلال الفترة (2013-2018)، حيث قدرت عدد المشاريع الممولة لسنة 2018 بـ 3474 مشروعا، مقارنة بسنة 2012 (34801 مشروع) وهذا راجع لأسباب نذكر منها مايلي:

- فشل العديد من المشاريع (الفشل في سداد القروض وارتفاع معدل الافلاس للمشاريع)؛
- التركيز على المشاريع غير المنتجة،
- الصعوبات والعراقيل الإدارية(البيروقراطية)؛
- انخفاض ايرادات النفط بداية من سنة 2014 وانعكاسها على حجم التمويل المقدم؛

وعليه فإن تأثير الصندوق في خلق مناصب العمل كان له جانبان ايجابي وسلبي، فالجانب الايجابي تمثل في المساهمة في استحداث العديد من مناصب العمل أكثر من 145000 منصب عمل خلال الفترة (2004-2018)، الادماج الاجتماعي للبطالين البالغين (30-50سنة) عن طريق تقديم الدعم والمرافقة المهنية مايساهم في تخفيف الضغط عن سوق العمل.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 04-01 المؤرخ في 3 جانفي 2004، المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 6 جويلية 1994، " **المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة**"، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 03، المادة 1، الصادرة بتاريخ 11 جانفي 2004، ص5.

أما بالنسبة للجانب السلبي فيتمثل في فشل العديد من المشاريع ما يسبب العودة للبطالة، وكذا التركيز على انشاء مشاريع غير منتجة ما يؤثر سلبا على الاقتصاد على المدى الطويل، بالإضافة للاعتماد على ايرادات المحروقات.

وفي الجدول التالي ملخص لوضعية التشغيل والأجهزة المعتمدة في إطار سياسة التشغيل في الجزائر، حيث تم إطلاق عدة برامج للتشغيل في الجزائر، أهمها[1]:

الجدول رقم (2-7): وضعية التشغيل والبرامج المعتمدة في سياسة التشغيل في الجزائر

الآليات والأجهزة	الفترة	العدد المتوسط للمستفيدين خلال السنة	الموارد المالية بالمليارات دينار
AIG	2005-2011	241000	77.4
ESIL	2005-2009	114000	18.45
DAIS	2010/ جوان 2015	78060	198.4
CPE	2005-2009	46160	نتائج محدودة 36.02
PID	2010/ جوان 2015	42633	46.03
DAIP	2010/ سبتمبر 2015	253903	عقود مؤقتة
TUP-HIMO المعروف بالجزائر البيضاء	2010/ جوان 2015	22206	94.3
Dévelepement communautaire	2005/ أكتوبر 2015	2501 مشروع منجز خلال الفترة	10
ANGEM	2005/ سبتمبر 2015	751600 مشروع 1127401 مشروع مشتغل(62.3% نساء خلال الفترة)	44.9

[1] Rapport National 2000-2015, p40.

et ANSEJ CNAC	2015-2010	59216 مؤسسة مصرغة تضم أكثر من 126000 مشتغل	-
PRICI برنامج إعادة أصحاب المصالح التجارية غير الرسمية	2012/ سبتمبر 2015	35281 خلال الفترة	16.2
برنامج 100 محل بلدي	2009-سبتمبر 2015	107000 محل مخصص لفائدة 74800 رجل و 30900 خلال الفترة	103.5

المطلب الثالث: تقييم أداء البرامج والآليات المعتمدة في إطار سياسة التشغيل في الجزائر

1- تقييم فعالية أليات وأجهزة التشغيل في الجزائر:

يمكن من خلال النتائج المحققة عن اعتماد مختلف البرامج والأجهزة في إطار سياسة التشغيل في الجزائر، استخلاص بعض النقاط الأساسية لتقييم أدائها بالنسبة للأهداف التي سطرت من أجلها، والتي تركز بدرجة أولى على امتصاص معدلات البطالة خاصة في أوساط الشباب باعتبارهم الفئة الغالبة على تكوين هيكل العمالة في سوق العمل الجزائري، ومن أهم هذه النقاط الأساسية نذكر مايلي:

- **من حيث الكفاءة:**

✓ تقديم وظائف مؤقتة: حيث تم التركيز على الكم دون النوع؛

✓ غياب المتابعة والتقييم المستمر؛

✓ توجيه التمويل نحو قطاعات خدماتية ذات مردود محدود؛

- **من حيث الفعالية [1]:**

✓ اصلاح سوق العمل مرتبط بالنفقات العمومية؛

✓ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أنشطتها غير مدروسة (أغلبها تجارية)؛

✓ انتشار التشغيل غير الرسمي؛

✓ توجه الشغل نحو الشغل الهش؛

- **من حيث تحقيق توازن سوق العمل:** كان من نتائج البرامج المكونة للسياسة العامة للتشغيل الزيادة في وتيرة عرض العمل في مؤسسات الدولة، لاسيما قطاع الإدارة العمومية أما القطاع الاقتصادي فكان بدرجة أقل، كما ساهمت في زيادة القوة المشتغلة بشكل مستمر من خلال امتصاص خريجي الجامعات ومعاهد التكوين، بما أدى بدوره لتراجع مستويات البطالة وذلك من خلال خلق مناصب شغل جديدة، عن طريق مختلف الآليات والبرامج منها دعم العمل المأجور، وكذلك برامج الأشغال العامة وإعانات الأجور والتي تستهدف بدرجة كبيرة خريجي الجامعات والمعاهد ومختلف فئات الشباب ذوي المؤهلات الضعيفة الباحثين عن عمل، إلا أنها تعتبر برامج ذات تكلفة عالية مقابل مردودية منخفضة، فهي أقرب أن تكون عبارة عن منح ومساعدات اجتماعية من كونها وظائف حقيقية[2].

2- العراقيل والصعوبات التي تواجه سياسات التشغيل في الجزائر:

يمثل الشباب الشريحة الأكبر في المجتمع الجزائري فهي تشكل ثلثي المجتمع، الأمر الذي يصعب من مهمة الهيآت المكلفة بمعالجة مشكل البطالة، خصوصا أمام تراجع القطاع العمومي عن تمويل الاستثمارات وانجاز المشاريع الموفرة لمناصب العمل المستقرة والدائمة، إذ أصبح العمل غير المنظم يعتبر

[1] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،" **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2015**"، نوفمبر 2015، ص44.

[2] رابح قميحة، رابح لعروسي، "**سياسة التشغيل في الجزائر: دراسة حالة نموذج التشغيل القائم على ترقية العمل المأجور 2001-2014**"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 11، أكتوبر 2016، ص150.

البديل الحتمي للعديد من الشباب القادم لسوق العمل، أمام ضعف وندرة فرص العمل في المؤسسات المنظمة، فهذا النوع من العمل يعتبر استغلالا للعديد من الشباب سواء من ناحية ظروف العمل أو الأجور ومختلف الحقوق الفردية والجماعية للعامل، في غياب الرقابة[1].

المبحث الثالث: دراسة لتطور أهم المتغيرات الاقتصادية وعلاقتها بمعدلات البطالة

بعد تحديد أهم المتغيرات المرتبطة بظاهرة البطالة في سوق العمل الجزائري، والتي يمكن أن تؤثر بصورة كبيرة على معدلات البطالة، سنقوم بدراسة لتطور هذه المتغيرات وعلاقتها بمعدل البطالة.

المطلب الأول: تطور أهم المتغيرات الاقتصادية

1. تطور الناتج المحلي الاجمالي:

يعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه مجموع السلع والخدمات التي ينتجها الاقتصاد خلال فترة زمنية معينة (سنة)، ما يعكس حجم النشاطات الاقتصادية وكذا مدى تطور هذه النشاطات ما يدل على الجهد الذي يبذله المجتمع[2]، فهذا التعريف يعطي قيمة السلع المنتجة والخدمات إما بالأسعار الجارية ويعرف بالناتج المحلي الاسمي أو يقاس بالأسعار الثابتة ويعرف بالناتج المحلي الحقيقي.

- **معدل النمو الاقتصادي:** يعتبر النمو الاقتصادي من بين أهم الأهداف السياسية لدول العالم سواء المتقدمة أو النامية، إذ يعتبر مقياسا لنجاح الحكومات أو فشلها[3]، فقد عرف معدل النمو

---

[1] عبد الحميد قومي، حمزة عايب، "**سياسات التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة في الجزائر**"، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة يومي 15-16 نوفمبر 2011، جامعة المسيلة، ص10.

[2] وعيل ميلود، "**المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها(حالة الجزائر، مصر، السعودية) دراسة مقارنة خلال الفترة 1990-2010**"، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2014، ص110.

[3] أحمد زكان، "**أثر درجة الانفتاح الاقتصادي على النمو الاقتصادي دراسة حالة ثلاث دول(دراسة قياسية تحليلية)**"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد3، العدد 17، 2008، ص 219.

الاقتصادي تحسنا حيث وصل إلى حدود 5.03 %، حيث انتقل المعدل من 2.1 % سنة 2001 إلى 7.2 % سنة 2003، ويرجع ذلك التحسن إلى تحسن ايرادات قطاع المحروقات التي وصلت إلى 8.8 % سنة 2003 بعدما كانت تعاني من معدلات سالبة (-1.6%) سنة 2001.

ويمكن من خلال الشكل رقم (2 -25) تقييم أهم مراحل تطور الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في الاقتصاد الجزائري انطلاقا من حساب معدل نموه وعلاقته بمعدل البطالة.

الشكل رقم (2-25): تطور معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي ومعدل البطالة خلال الفترة 1980-2019

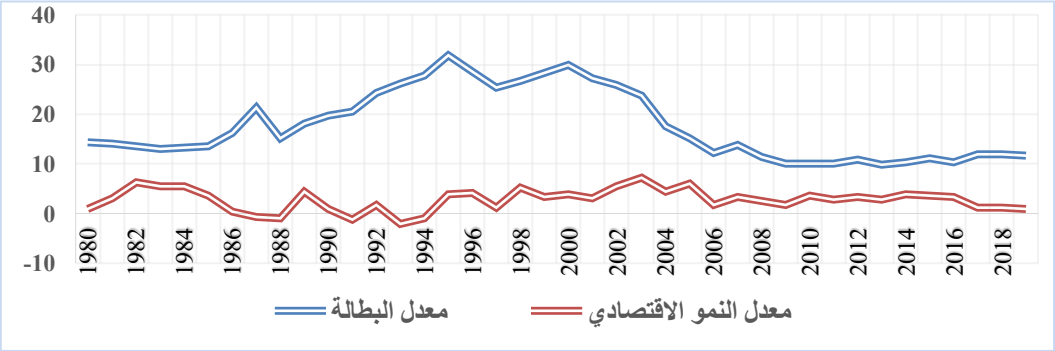

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الديوان الوطني للاحصائيات وبيانات البنك الدولي

من خلال الشكل السابق نلاحظ أن تطور معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي متذبذب، فقد شهد الاقتصاد الجزائري في الثمانينات انخفاضا خطيرا في معدلات النمو الاقتصادي، ويعود ذلك إلى الانتكاسة التي عرفها قطاع المحروقات نتيجة لانهيار أسعار البترول في السوق العالمية، وهو ما انعكس سلبا على مسار النمو في الاقتصاد الجزائري كونه اقتصاد ريعي مرتبط بتقلبات أسعار البترول.

كما نلاحظ أن معدل النمو الناتج المحلي الاجمالي قد سجل قيما منخفضة خلال الفترة 1990-1988، رافقه ارتفاع كبير في معدلات البطالة، ويعود سبب هذا الانخفاض لفترة الاصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الحكومة الجزائرية، وذلك من خلال برنامج التعديل الهيكلي، ثم وبداية من سنة 2001 عرف معدل

نمو الناتج المحلي الاجمالي تحسنا ملحوظا في نسبه رافقه انخفاض في معدلات البطالة بنسب ملحوظة، ويرجع ذلك إلى سياسة الدولة في دعم النمو الاقتصادي من خلال برامج الانعاش الاقتصادي، وكذلك تحسن وضع قطاع المحروقات بعد تسجيل عودة لارتفاع أسعار النفط.

وعليه فإن منطق النظرية الاقتصادية ينص على أنه كلما ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي فإنه يؤدي بدوره للزيادة في مستوى التوظيف، وهذا نتيجة لخلق فرص عمل جديدة، وبالتالي انخفاض مستويات البطالة في الاقتصاد.

أي أن العلاقة المتوقعة بين معدل البطالة وحجم الناتج المحلي الاجمالي هي **علاقة عكسية**.

2. تطور معدل النمو السكاني في الجزائر:

يمثل النمو السكاني مؤشرا هاما لمعرفة حجم المورد البشري في الدولة باعتباره من أهم الموارد الاقتصادية للبلد، فالسكان هم المورد الرئيسي للعمالة في الاقتصاد، حيث يؤثر معدل النمو السكاني بشكل كبير على سوق العمل، فارتفاع هذا الأخير يؤدي إلى حدوث فائض في عرض العمل ومنه ارتفاع معدلات البطالة والعكس صحيح.

- **تطور تركيبة السكان:**

تتطرق الدراسة لتطور تركيبة السكان من أجل معرفة الفئات الغالبة عليها، وهذا نظرا لأهمية ذلك في التخفيف من الضغط على سوق العمل، والشكل رقم (2-26) يوضح ذلك:

الشكل رقم (2-26): تطور هرم أعمار السكان خلال الفترة 2008-2019

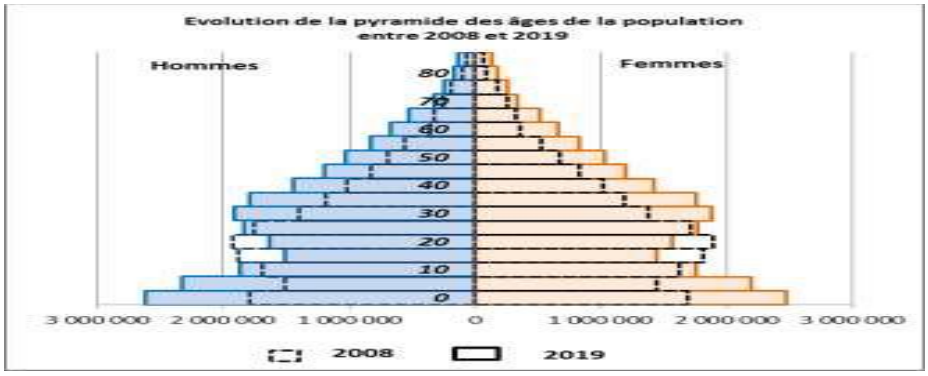

المصدر: ONS, Demographie Algerienne 2019, N°890, P3

نلاحظ من خلال الشكل رقم (2-26) أن توزيع التركيبة السكانية حسب الجنس يظهر هيمنة طفيفة لفئة الذكور ماتقدر بـ 50.7% من إجمالي السكان، حيث يستمر متوسط عمر السكان في الارتفاع تحت تأثير ارتفاع احتمال البقاء على قيد الحياة عند الولادة، لينتقل من 28 سنة إلى 29 سنة مابين 2009 و2019، عرفت عدد الولادات تزايدا مستمرا لكن بوتيرة متباطئة منذ سنة 2017، ما أدى لتقلص نسبة الفئة السكانية الأقل من 5 سنوات، تواصل انخفاض نسبة السكان النشطين اقتصاديا (15-59 سنة) حيث سجلت نسبة 60.6% و60.0% مابين 2018 و2019[1] ، أما فئة الأكبر من 65 سنة فهي تمثل أقل نسبة من إجمالي السكان في حين تزايدت الفئة النشطة (15-64 سنة) خلال فترة الدراسة.

يتأثر حجم القوى العاملة بشكل كبير بحجم السكان، فالزيادة في معدلات النمو السكاني يؤدي لزيادة عدد السكان الناشطين اقتصاديا، ومنه زيادة القوى العاملة (عرض العمل)، وفي ظل عجز الطلب على العمل على امتصاص حجم عرض العمل فسينجم عن ذلك ارتفاع معدلات البطالة في الاقتصاد، لكن

[1] ONS, **Demographie Algerienne 2019**, N°890, P23.

وبسبب استقرارية حجم السكان في المدى القصير فإن تأثيره في عرض العمل تكون محدودة لذا ففي الأجل القصير يتاثر عرض العمل بعاملين رئيسيين هما[1]:

- عدد ساعات العمل التي يرغب كل فرد العمل فيها.
- معدل المشاركة في سوق العمل (سلوكية الافراد اتجاه سوق العمل).

إذ تعاني الجزائر مثل باقي الدول العربية من عبأ ديمغرافي كبير، حيث تضاعف عدد سكان الجزائر ثلاث مرات خلال مدة 44 سنة ويرجع هذا الارتفاع لارتفاع معدل الولادات وانخفاض معدل الوفيات (خاصة وفيات الأطفال والشباب) وذلك بسبب تحسن الظروف المعيشية، حيث انتقل التعداد من 12 مليون نسمة سنة 1966 إلى 37.9 مليون نسمة سنة 2012[2]، والشكل التالي يبين تطور معدل النمو السكاني في الجزائر:

الشكل رقم (2-27): تطور معدل نمو السكان وعلاقته بمعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2019

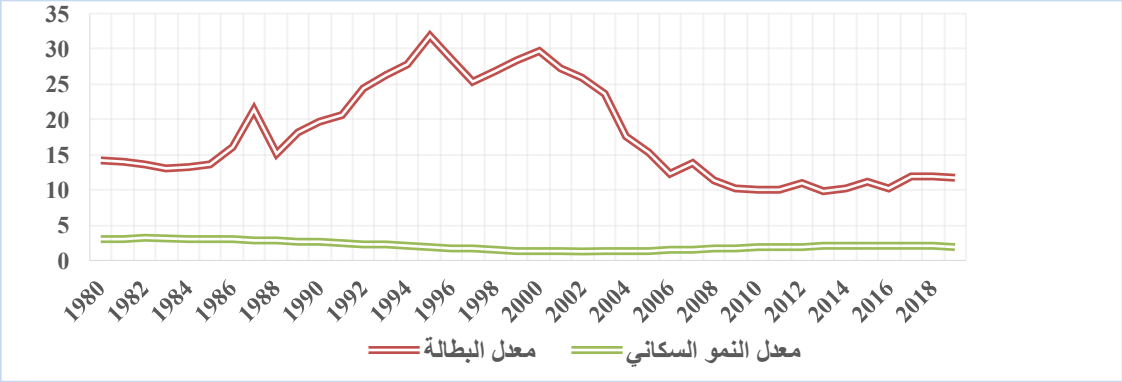

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصائيات وبيانات البنك الدولي

[1] راوية عبد الرحيم ياس، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، الجامعة، العدد 10، 2005، ص37.

[2] Moundir Lassassi, Nacer-eddine Hammouda, "**50 Ans D'independance : Quelle evolution de la situation du marché du travail en Algerie ?** ", les cahiers du CREAD, n°100, 2012, p104.

من خلال الشكل رقم (2-27) نلاحظ أن عدد السكان في الجزائر قد عرف بداية من سنوات الثمانينات تطورا مستمرا، حيث تهدف السياسة الديمغرافية في الجزائر إلى تخفيض معدل النمو السكاني ليصل إلى 1% سنة 2025[1]، حيث سجل معدل النمو السكاني انخفاضا بداية من سنة 2001 قدر بـ 1.55% ، ليشهد بعدها ارتفاعا محسوسا حيث قدرت نسبة متوسط الفترة 2001-2017 بـ 1.90%، حيث تتمثل أهم العوامل التي ساهمت في ارتفاع معدل النمو السكاني في تحسن الظروف الاجتماعية والأمنية التي شهدتها فترة التسعينات في الجزائر، وكذا نتيجة للبرامج التنموية التي أقرتها الحكومة الجزائرية لأجل التحسين من الوضع الاقتصادي والاجتماعي، لكن بداية من سنة 2018 عرف نمو السكان انخفاضا ليسجل معدل 1.99% و1.93% خلال سنة 2018 و2019 على التوالي، ويعود هذا الانخفاض لتراجع حجم الولادات الحية وارتفاع حجم الوفيات حيث سجل عدد الوفيات لسنة 2019 (198 ألف شخص) أما بالنسبة للمعدل الخام للولادات فقد سجل نسبة تقدر بـ 23.8% سنة 2019 وهي نسبة منخفضة مقارنة بالسنوات السابقة، حيث سجلت نسبة 25.4% سنة 2017 [2].

فالتركيبة السكانية تؤثر بصورة كبيرة على معدل الاعالة الديمغرافية حيث قدر هذا المعدل سنة 2019 بـ 66.6% لكل 100 شخص في سن النشاط الاقتصادي، إذ تشكل الكثافة السكانية طاقة بشرية هائلة أغلبها من فئة الشباب باعتبارهم الفئة الأكثر نشاطا، لكن غياب استراتيجية واضحة وفعالة لاستغلال هذه الثروة البشرية جعل معدلات البطالة في ارتفاع مستمر.

وعليه يمكن أن نقول أن العلاقة بين حجم البطالة وحجم السكان في الجزائر هي **علاقة طردية.**

[1] سعدية قصاب، "**اختلالات سوق العمل وفعالية سياسات التشغيل في الجزائر 1990-2004**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2006، ص55.

[2] ONS, **Demographie Algerienne 2019**, N°890, Avril 2020, P5.

3. تطور حجم النفقات العمومية في الجزائر:

يعتبر حجم النفقات العمومية من أبرز العوامل المؤثرة في الأداء الاقتصادي، فهو يعتبر الوسيلة الأساسية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، فاستغلاله بصورة استراتيجية وفعالة ينتج عنه آثار إيجابية على النمو الاقتصادي للبلد، وذلك من خلال توفير الموارد المالية اللازمة للنشاط الاقتصادي، وعليه فإن انتعاش الاقتصاد في البلد يسمح بخلق مناصب شغل جديدة، والشكل رقم (2-28) يبين معدلات نمو حجم النفقات العمومية الحقيقية والبطالة خلال الفترة 1980-2019.

الشكل رقم (2-28): تطور معدل نمو حجم النفقات العمومية ومعدل البطالة خلال الفترة 1980-2019

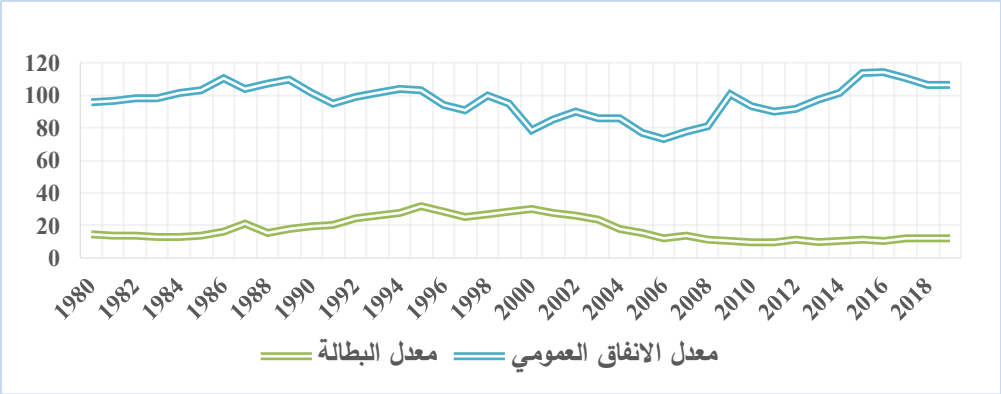

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الديوان الوطني للاحصائيات وبيانات البنك الدولي

من خلال الشكل البياني رقم(2-28) يتبين لنا أن الانفاق العام الحقيقي قد شهد تطورا ملحوظا خلال الفترة من 1980- 1990، ليسجل بعدها انخفاضا واضحا بعد التسعينات بسبب الازمة النفطية التي عرفها الاقتصاد الجزائري وكذا الازمة الامنية التي عاشتها الجزائر في فترة التسعينات، ليعود بعدها للارتفاع بوتيرة واضحة خلال الفترة من 2000-2015، ويعزى ذلك لاهتمام الحكومة الجزائرية بالتنمية الاقتصادية، الاجتماعية والادارية[1].

[1] رياش مبروك، " **تطور النفقات العامة في الجزائر في ظل التحول نحو اقتصاد السوق-حالة الجزائر(2000-2015)**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: تسيير، جامعة الجزائر 3، 2016، ص53.

فقد انتهجت الجزائر سياسة تقشفية خلال فترة التعديل الهيكلي (1994-1998)، بغية ترشيد النفقات العامة وزيادة الانتاجية، إذ قدر حجم العجز في المؤسسات العمومية ما يقدر بـ 90 مليار دينار سنة 1990 ليسجل بعدها ما قيمته 113 مليار دينار سنة 1996 (أي بنسبة 28% من رقم الاعمال)[1].

بعدها توجهت الحكومة الجزائرية لاتباع سياسة مالية توسعية خلال الفترة 1999-2009، إذ عرفت سنة 2001 تسجيل نسبة 17.38% من النفقات العمومية، لترتفع إلى أكبر نسبة لها سنة 2006 بـ 27.52% وفي المقابل يلاحظ انخفاض في معدل البطالة، بسبب السياسة الانفاقية التوسعية التي اتبعتها الحكومة الجزائرية نتيجة ارتفاع أسعار البترول خلال هذه الفترة، مما ساعد على دعم برامج الانعاش الاقتصادي، وتوجيه الانفاق نحو الإنفاق الاستثماري، بغرض تحفيز النمو الاقتصادي والحد من البطالة.

وعليه يمكن القول بأن للنفقات العامة أثر على معدلات البطالة، حيث أنه كلما زاد حجم النفقات العامة أدى ذلك إلى تخفيض معدلات البطالة وبالتالي فالعلاقة بين الانفاق العام ومعدل البطالة هي **علاقة عكسية**.

4. تطور معدل التضخم في الجزائر

يعرف التضخم على أنه ارتفاع مستوى الأسعار بصورة متواصلة مما يؤدي إلى خسارة النقود لقوتها الشرائية، فالتضخم يعكس العلاقة العكسية بين المؤشرين المتغيرين (الأسعار والقوة الشرائية للنقود)[2].

حسب ما تقره النظريات الاقتصادية فإن طبيعة العلاقة الموجودة بين التضخم والبطالة هي علاقة عكسية ووفقا لمنحنى فليبس، حيث أنه في ظروف الرواج الاقتصادي يزداد الطلب الكلي، وترتفع مستويات الأسعار، ويقترن ذلك بزيادة الطلب على العمل ويرتفع مستوى التشغيل، ومن ثم يقل معدل البطالة، حيث يحدث العكس في حالات الركود، غير أن الفكر الاقتصادي الحديث قدم مايعرف بظاهرة الركود التضخمي، حيث

[1] مدني بن شهرة، مرجع سبق ذكره، ص185.

[2] ميثم صاحب عجام، "**الوجيز في النظرية الاقتصادية-مبادئ الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي-**"، دار البداية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2019، ص280.

يزداد كل من حجم ومعدل البطالة مع ارتفاع معدلات التضخم، وتغزى هذه العلاقات إلى وجود عديد من التشوهات السعرية واختلالات السوق، وخاصة سوق العمل، وهو السائد حاليا في اقتصاديات عديدة، لذا فإنه يمكن القول أن العلاقة بين معدل التضخم ومعدل البطالة غير واضحة الاتجاه.

بالنسبة للجزائر كانت معدلات التضخم كما هي مبينة في الشكل التالي على النحو التالي:

الشكل رقم(2-29): تطور معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2019

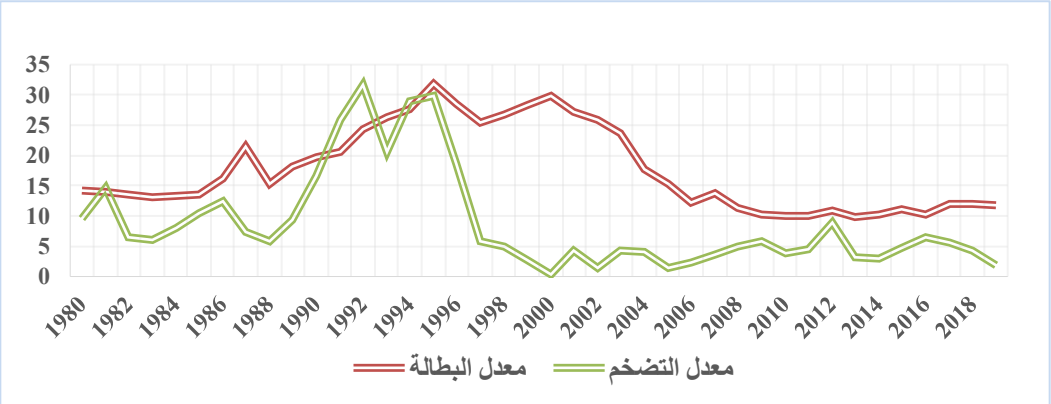

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للاحصائيات وبيانات البنك الدولي

من خلال الشكل رقم (2-29) يتضح أن معدل التضخم قد عرف عدة مراحل، حيث عرف متوسط التضخم نسبة 8.5% خلال الفترة 1982-1989، حيث ارتفع مستوى التضخم من 6% سنة 1983 إلى 10.5% سنة 1985، إذ شهدت هذه الفترة تنفيذ برامج للاصلاح الاقتصادي[1]، شهدت الفترة مابين 1985 حتى سنة 1995 ارتفاعا ملحوظا إذ بلغ المعدل سنة 1992 31.7% وسنة 1995 معدل 29.8% وخلال نفس الفترة شهدت معدلات البطالة مستويات مرتفعة، ويرجع ذلك إلى تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي حيث تم غلق العديد من المؤسسات وتسريح الآلاف من العمال، سياسة تحرير الأسعار، ما أدى إلى تفاقم ظاهرة التضخم، إضافة لتخفيض قيمة الدينار والغاء كل أشكال الدعم على السلع.

[1] بلقاضي بلقاسم، "**التضخم وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر**"، **مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة**، العدد28، المجلد2، 2013، ص139-162، ص150.

ثم بعد ذلك بدأت قيمه في التذبذب بين الانخفاض والارتفاع حيث بلغ سنة 2015 نسبة 4.78 % مقارنة بسنة 2014 حيث سجل نسبة 2.92 % ، فبالرغم من انخفاض الكتلة النقدية مقارنة بمستوى الناتج المحلي الخام ألا أن مستوى التضخم قد ارتفع كثيرا وهو ما يفسر بارتباط هذا الارتفاع بعوامل أخرى بخلاف سياسة التوسع النقدي[1]، وعليه فإن العلاقة بين التضخم والبطالة عرفت مراحل مختلفة، حيث شهدت علاقة طردية في فترة الثمانينات فارتفاع معدلات البطالة من جهة رافقه ارتفاع في معدلات التضخم من جهة أخرى، في حين نجد في فترة التسعينات وجود علاقة عكسية بين المتغيرين، ونجد أن علاقة فليبس قد تحققت، وعليه فإن العلاقة المتوقعة بين معدل التضخم ومعدل البطالة في الجزائر غير محددة بسبب طبيعة الاقتصاد وبنيته.

5. تطور الاستثمار االمحلي في الجزائر:

يمكن تعريف المناخ الاستثماري على أنه:" مجمل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية والتشريعية والطبيعية المحيطة بأي مشروع استثماري، والتي تؤثر بشكل أو بآخر في اتخاذ المستثمر لقراراته بدءا من فكرة الاستثمار حتى يجني المستثمر ثمار استثماراته وتوسعاته"[2].

الشكل رقم(2-30): تطور معدل نمو الاستثمار المحلي ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2019

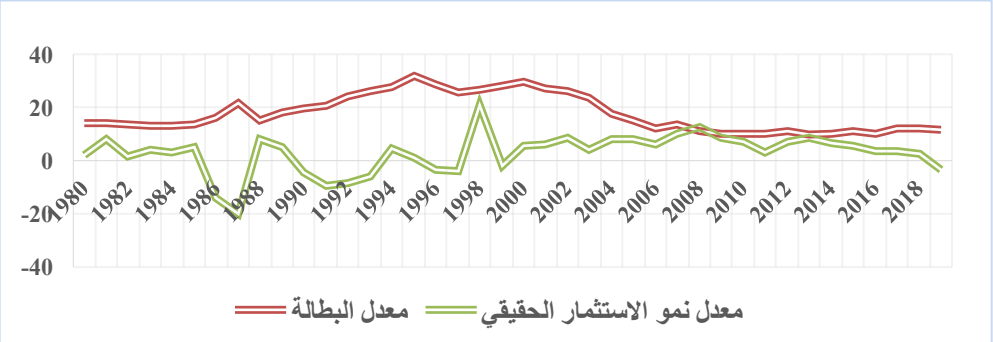

[1] سملالي محمد مختار، البحري عبد الله، " **مؤشرات التضخم في الجزائر خلال الفترة: 2008-2020-دراسة تحليلية**"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد 14، 2023، ص81-100، ص91.

[2] أسماء حدانة، "**الاستثمار الحقيقي خارج قطاع المحروقات في الجزائر والتنمية المستدامة**"، أطروحة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2018، ص160.

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الديوان الوطني للاحصائيات وبيانات البنك الدولي

نلاحظ من خلال الشكل رقم (2-30) أن الاستثمار الحقيقي في الجزائر عرف تراجعا خلال فترة الثمانينات ما تسبب في انخفاض معدلات النمو الاقتصادي ومنه ارتفاع معدلات البطالة، بسبب ضعف الادخار المحلي وعليه انخفاض في حجم الاستثمار، إضافة لضعف الانتاجية، لكن بداية من التسعينات عرف حجم الاستثمار انخفاضا كبيرا بسبب الازمة المالية التي عرفتها الجزائر، لكن نلاحظ أنه بداية من سنة 1998 شهد حجم الاستثمارات الحقيقية تحسنا بسبب اتباع الجزائر لسياسة دعم وتطوير وترقية الاستثمار المحلي وجذب وتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر،عن طريق تبني مجموعة من الاصلاحات الهيكلية والمؤسساتية[1].

عرفت سنوات التسعينات معدلات نمو سالبة للاستثمار المحلي بعدها عادت لتشهد تحسنا بداية من سنة 1998 وهذا راجع لارتفاع أسعار البترول، حيث قدر حجم الاستثمار لسنة 2001 قيمة 4694 مليون دولار ليسجل بعدها ماقيمته 65414 مليون دولار سنة 2010[2]، حيث نلاحظ أن عدد الاستثمارات قد تطور منذ بداية عمل أجهزة تطوير ودعم الاستثمار، مما ساهم في امتصاص جزء معتبر من العمالة ومنه المساهمة في تخفيض معدلات البطالة، حيث نلاحظ أن منحنى البطالة عرف انخفاضا تزامنا مع زيادة حجم الاستثمارات خلال الفترة الأخيرة، وعليه فالعلاقة المتوقعة بين حجم الاستثمار الحقيقي ومعدلات البطالة هي **علاقة عكسية**.

[1] دحماني فاطمة، **"الاستثمار الاجنبي المباشر ودوره في التشغيل دراسة اقتصادية قياسية لحالة الجزائر(1996-2012)"**، مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة البليدة 2، العدد 9، 2013، ص79-92، ص83.

[2] يحيات مليكة، دحماني فاطمة، **"محور العلاقة بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1998-2012)"**، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المجلد11، العدد 21، 2014، ص58-75، ص66.

6. تطور حجم الكتلة الأجرية في الجزائر:

يمثل الأجر سعر العمل المعروض من طرف العامل، ونظرا لأهمية الأجور كمصدر للدخل فإن منظمة العمل الدولية خصصت مؤشرا خاصا بالأجور، كما يعرف معدل الأجر أنه تكلفة سلعة العمل لوحدة الزمن وهناك حد أدنى للأجر (حد الكفاف) وهو ما يحتاجه الموظف ليبقى على قيد الحياة[1].

الشكل رقم(2-31): تطور معدل نمو الكتلة الأجرية ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2019

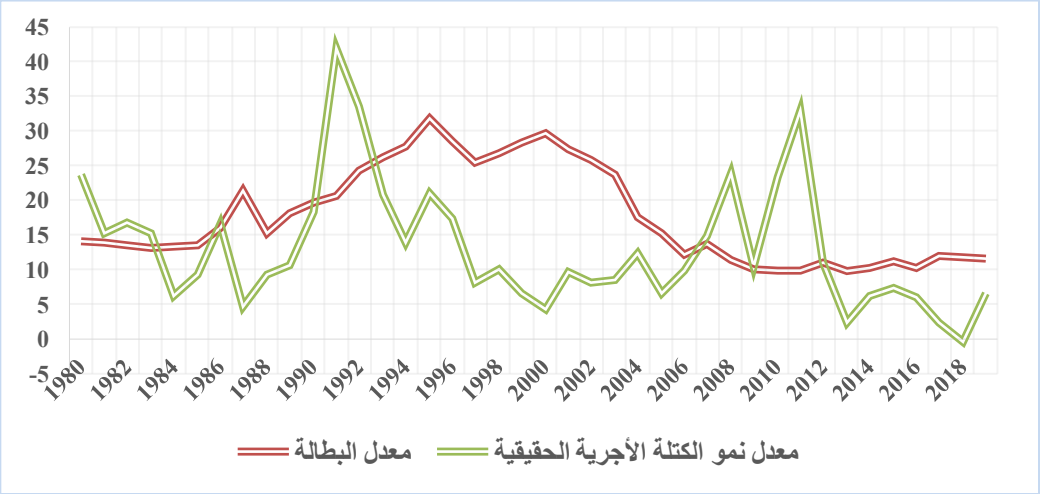

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الديوان الوطني للاحصائيات وبيانات البنك الدولي

من خلال التمثيل البياني لكل من معدل نمو الكتلة الأجرية ومعدل البطالة نلاحظ أنهما يسيران بوتيرة متذبذبة وتعكس العلاقة العكسية بينهما، فقد شهد الاقتصاد الجزائري في الفترة الممتدة (1980-2019) تغيرات عديدة، حيث يتم تقييم المستوى المعيشي للأفراد حول وضعية معدل البطالة(معدلات منخفضة) ومن جانب آخر تطور معدلات الأجور، إن العلاقة بين البطالة والأجر هي علاقة تأثر فكل منهما يؤثر في الآخر ومن خلال التمثيل البياني نلاحظ أن معدل نمو الكتلة

[1] عادل لطفي، مرجع سبق ذكره ص32.

الأجرية الحقيقية عرف فترات ارتفاع وهذا ناتج عن ارتفاع مستوى الأسعار، وكذا فترة ارتفاع الريع البترولي كما يمكن تفسير العلاقة بجمود سياسة الأجور[1].

7. تطور أسعار البترول في الجزائر:

الشكل رقم(2-32): تطور أسعار البترول ومعدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1980-2019

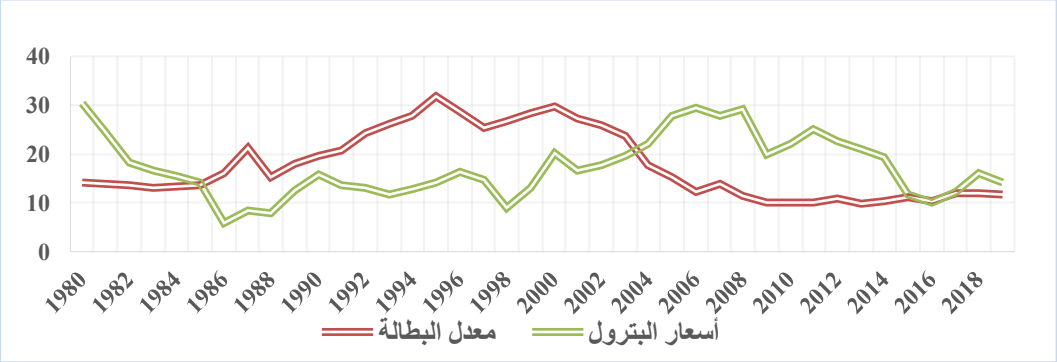

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الديوان الوطني للاحصائيات وبيانات البنك الدولي

يعتبر سعر برميل النفط مؤشرا هاما في تحليل سوق العمل في الجزائر وذلك بسبب أهميته البالغة كمورد رئيسي للاقتصاد الجزائري، ورغم الجهود المبذولة في الماضي لا يزال يشكل 97% من الصادرات (73.9 مليار دولار في 2012) وأكثر من ثلثي ايرادات الميزانية تأتي من قطاع الكربوهيدرات.

هذا يعني أن سعر برميل النفط له تأثير كبير على الوضع الاقتصادي في الجزائر لا سيما على سوق العمل فقد ساهم ارتفاع اسعار المحروقات في أواخر فترة التسعينات في تراجع معدلات البطالة في الجزائر، إذ انخفض معدل البطالة بمقدار 17 نقطة بين عامي 2001 و2015 وهذا يعكس هشاشة الاقتصاد الجزائري الذي يبقى معتمدا على تقلبات اسعار النفط في الاسواق الدولية[2].

[1] زدون جمال، علي دحمان محمد، بن ديمة نسرين، "**دراسة تحليلية وقياسية للأجور والبطالة في الجزائر للفترة – 2016 1980**"، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد3، العدد2، 2019، ص219.

[2] Mussette mohamed Saib,**" Avenir de l'entreprise et Avenir de l'emploi**", Rapport Final : Algérie, p15

الخلاصة:

من خلال تحليل تطور أهم المؤشرات المحددة لجانبي العرض والطلب في سوق العمل الجزائري، فإنه يمكن أن نستنتج وجود بعض الاختلالات الواضحة والتي يعكسها مستوى معدلات التشغيل والبطالة والمشاركة في النشاط الاقتصادي، فضلا عن تحليل لهيكل سياسة التشغيل وما تحتويه من أجهزة وبرامج في سوق العمل الجزائري ومدى نجاعتها في تحقيق الأهداف التي سطرت من أجلها.

حيث أظهر تشخيص سوق العمل في الجزائر أنه يعاني من اختلالات هيكلية عميقة ترتبط بعدم التوازن بين العرض والطلب، وهشاشة القاعدة الانتاجية، وضعف مردودية السياسات التشغيلية، مما يبرز ضرورة تبني اصلاحات اقتصادية وهيكلية شاملة، وسيتم في الفصل الثالث تحليل لأهم المؤشرات المؤثرة في سوق العمل الجزائري باستخدام أدوات الاقتصاد القياسي.

الفصل الثالث:

دراسة قياسية لأهم المتغيرات المفسرة للاختلالات الهيكلية في سوق العمل الجزائري

تمهيد:

بعد التحليل النظري لسوق العمل، وتشخيص واقعه في الاقتصاد الجزائري وأهم الاختلالات التي يعاني منها، سنحاول في هذا الفصل القيام بالتحليل القياسي لجانبي العرض والطلب في سوق العمل الجزائري مع دراسة معدل البطالة والذي يشكل أهم ناتج للاختلال في سوق العمل، وذلك من خلال اتباع خطوات المنهج الاقتصادي القياسي، ويتضمن هذا الفصل التطبيقي عرضا لبعض الدراسات السابقة التي ترتبط بموضوع الدراسة، وكذا محاولة تحديد لأهم المتغيرات الاقتصادية الكلية والديمغرافية الأكثر تأثيرا في جانبي العرض والطلب على العمل في الجزائر، ومدى تأثرها ببرنامج الاصلاح الاقتصادي، معتمدين بذلك على بعض النظريات الاقتصادية وعلى الدراسات السابقة، إذ يتم أولا تحديد المتغيرات الاقتصادية التي يمكن أن تؤثر على كل من معدل التشغيل والنشاط وفي الأخير دراسة معادلة الاختلال الهيكلي وصياغة النموذج وتقديره مع تقديم التحليل الاحصائي والاقتصادي للدراسة خلال الفترة الممتدة من 1990-2024.

المبحث الأول: الدراسات السابقة

بهدف معالجة موضوع الدراسة سنعرض موجزا لمجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع دراستنا على المستوى العربي والمحلي، وكذا على المستوى الأجنبي، حيث تعتبر هذه الخطوة هامة لبناء دراستنا، كما أن هذه الدراسات تمنحنا رؤية واضحة وأكثر شمولا لوضع خطوات بناء نموذجنا القياسي، وكذلك تساعدنا في تحديد المتغيرات الضرورية والهامة التي ترتبط بموضوعنا والتي تندرج ضمن دراستنا القياسية، مع توضيح طبيعة العلاقات بين مختلف المتغيرات، ومن ثم تساعدنا على مقارنة نتائج دراستنا مع الدراسات السابقة، وعليه فقد قمنا بتقسيم الدراسات السابقة لثلاث أقسام تتمثل في الدراسات العربية، المحلية والدراسات الأجنبية.

المطلب الأول: عرض لبعض الدراسات السابقة

1- محمود حسين علي عيسى (2013): بعنوان الاختلالات الهيكلية في سوق العمل الفلسطيني وسبل معالجتها[1]:

تناولت هذه الدراسة توازن سوق العمل وخصائص العرض والطلب في سوق العمل الفلسطيني، ومصادر الاختلالات الهيكلية في هذا السوق مركزة على ضعف القدرة الانتاجية للاقتصاد الفلسطيني واعتماد سوق العمل على أسواق العمل الخارجية وعدم مواءمة مخرجات التعليم والتدريب المهني لمتطلبات سوق العمل.

[1] محمود حسين علي عيسى، "**الاختلالات الهيكلية في سوق العمل الفلسطيني وسبل معالجتها**"، رسالة ماجيستير في الاقتصاد، جامعة الأزهر، غزة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، 2013.

خلصت هذه الدراسة إلى أن معالجة اختلالات سوق العمل تتطلب برامج اصلاح شاملة ومتدرجة ومتسلسلة كما تتطلب تحولا واسعا في السياسات الاقتصادية لتعزيز الدوافع الجوهرية للنمو الاقتصادي ولخلق تطلعات قابلة للتحقيق، من حيث استحداث فرص عمل لاستيعاب الاعداد المتنامية للقوى العاملة.

أوصت الدراسة بضرورة تدخل الدولة بشكل قوي وفعال لدعم القطاع الخاص في تأدية دوره كفاعل مهم في التنمية لمعالجة التشوهات الهيكلية طويلة المدى في سوق العمل، وقدم مقترحا لاستراتيجية تنموية وطنية للتخلص من هذه التشوهات تنفذ في سياق الاستراتيجية التنموية العامة.

2-محمد مازن الأسطل (2014): بعنوان العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين (1996-2012)[1]:

تناولت هذه الدراسة ظاهرة البطالة في فلسطين من خلال محاولة معرفة أهم العوامل المؤثرة عليها خلال الفترة (1996-2012)، وذلك باستخدام نموذج انحدار خطي متعدد لمتغيرات الدراسة.

حيث خلصت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية بين معدل البطالة وكل من معدل النمو الاقتصادي، اجمالي تكوين رأس المال الثابت، النفقات الحكومية التطويرية، وكذلك علاقة طردية بين معدل البطالة والمساعدات الخارجية ومعدل التضخم، عدم وجود علاقة بين معدلات البطالة والاستقرار السياسي في الاراضي والذي يفسر بالغياب الكلي لاستقرار السياسي بسبب الاحتلال الاسرائيلي، وقد فسرت المتغيرات المدروسة نسبة 77 % من التغير الحاصل في معدل البطالة.

[1] محمد مازن محمد الأسطل، "**العوامل المؤثرة على معدل البطالة في فلسطين (1996-2012)**"، رسالة ماجستير في الاقتصاد والعلوم السياسية، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية، فلسطين (قطاع غزة)، 2014.

أوصت الدراسة بإعادة النظر في برامج التوظيف الاغاثية الطارئة والمؤقتة، التوظيف الجيد للمساعدات الخارجية، تشجيع الصناعات الصغيرة وحاضنات الأعمال، وتبني شراكة حقيقية مع القطاع الخاص، وربط استراتيجيات التعليم العالي بسياسات التشغيل واتباع منهج التخطيط الاستراتيجي من قبل الجامعات وذلك من خلال تطوير المناهج الدراسية بما يتوافق مع متطلبات سوق العمل.

3- Hazem Hassanein وآخرون (2022): بعنوان" نحو اقتراح لمعالجة اختلالات سوق العمل خلال فترات التحول الاقتصادي في مصر (في ضوء بعض التجارب الدولية)[1] :

تناولت هذه الدراسة الاختلالات الهيكلية المزمنة في سوق العمل المصري مبرزة الأزمات الداخلية والخارجية التي تؤثر على أدائه وتسجل عدم التوافق بين العرض والطلب من حيث عدد العمال والمهارات.

خلصت الدراسة إلى أن سوق العمل يعاني من ارتفاع معدل البطالة مع نقص في تخصصات معينة، كما أنه يوجد تباين واضح بين العمل الرسمي وغير الرسمي بالاضافة إلى اختلالات في الأجور والانتاجية، ومن أسباب هذه الاختلالات غياب التنسيق بين السياسات الاقتصادية الكلية وظروف سوق العمل وهيكل الانتاج وتوزيع الدخل غير المتوازن، كما تستعرض الدراسة تجارب بلدان مثل ماليزيا، الصين والمجر وتؤكد التجارب على أهمية التعليم باعتباره صناعة لتنمية الموارد البشرية.

أوصت الدراسة بضرورة اعتبار التعليم ركيزة لتنمية الموارد البشرية، وكذا ربط الأداء الاقتصادي العام بديناميكيات سوق العمل، ادماج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي، كما سلطت الدراسة الضوء على الفجوة في الأجور بين الرجال والنساء.

[1] Hazem Hassanein, Mohammed Hassanein, **"Towards a proposal to address labor market imbalances during periods of economic transformation in Egypt (in light of some international experiences)"**, international journal of multidisciplinary studies on management, Business and economy, Volume 5, Issue 1, 2022, pp102-129.

4- قصاب سعدية (2006): بعنوان اختلالات سوق العمل وفعالية سياسات التشغيل في الجزائر (1990-2004)[1]:

تناولت هذه الدراسة الاشارة لثلاث متغيرات رئيسية في سوق العمل من خلال اختبار العلاقة التي تربط متغيرة الأجور بالسوق غير الرسمية من جهة وتوجه البطالين للتفكير في انشاء مناصب عملهم بنفسهم من جهة ثانية.

خلصت الدراسة إلى عدم ملاءمة نظام الأجور للوضع الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة، وعدم مواكبته للتطورات في سوق العمل وذلك نتيجة للاصلاحات الاقتصادية التي أدت لتراجعه، وكذا بينت أن القطاعات الاقتصادية الفاعلة في الاقتصاد غير الرسمي هو قطاع الخدمات خاصة قطاع التجارة، ومنه فتراجع نظام الأجور في الجزائر هو أحد مسببات البطالة، باعتباره مغذيا رئيسيا للقطاع غير الرسمي وازدياد انتشاره.

5- رابح بلعباس (2012): بعنوان إشكالية البطالة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية في الفترة (1966-2010)[2]:

تناولت هذه الدراسة تحليلا لظاهرة البطالة في الجزائر لأجل معرفة واقعها وخصائصها وتحديد العوامل المؤثرة فيها ومسبباتها، حيث تطرق الباحث للتحليل النقدي لبرامج التشغيل المسطرة من طرف الحكومة وتقييم للسياسة المالية والنقدية ودورهما في معالجة البطالة، وكذا دراسة اتجاهات مؤشرات سوق العمل في الجزائر من خلال دراسة قياسية لتحديد العلاقة بين البطالة والمتغيرات الاقتصادية.

---

[1] قصاب سعدية، **اختلالات سوق العمل وفعالية سياسات التشغيل في الجزائر 1990-2004**، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.

[2] رابح بلعباس، **"إشكالية البطالة في الجزائر دراسة تحليلية قياسية في الفترة (1966 -2010)"**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للاحصاء والاقتصاد التطبيقيENSSEA ، 2012.

توصلت الدراسة لوجود تضارب فكري في وجهات النظر المفسرة للبطالة بين المدارس الاقتصادية، وأن البطالة في الجزائر تتميز بانها بطالة شباب لا يملكون أي خبرة مهنية أو تكوين بدرجة كبيرة وأنها بطالة طويلة الأجل، كما أن البطالة تتأثر سلبا بكل من معدل النمو الاقتصادي والانفاق العام وذلك لوجود علاقة عكسية بينها، بينما الاستثمار يرتبط بعلاقة طردية لتنعكس بعد سنتين وتصبح على المدى المتوسط عكسية، أما بالنسبة لعرض العمل فيرتبط بعلاقة طردية مع معدل البطالة إلا أن هذه العلاقة ضعيفة وسرعان ماتختفي وتنعكس اشارتها، وبالنسبة للتضخم فله تأثير موجب على معدلات البطالة ويمتد أثره لسنوات عديدة، فيما يخص السياسة الاقتصادية المالية التوسعية فوجد الباحث أنها أكثر فعالية في مواجهة البطالة من السياسة النقدية، ولها تأثير ايجابي على سوق العمل يمتد لعدة سنوات متتالية)،

أوصت الدراسة الإهتمام أكثر باصلاح نظام المعلومات لمراقبة تقلبات سوق العمل وانتاج بيانات عن مؤشرات سوق العمل تتميز بالدقة والشمولية، وإعادة صياغة برامج التشغيل خاصة التي تستهدف فئة الشباب وخريجي الجامعات، وكذا تشجيع القطاع الخاص لخلق فرص العمل، إصلاح النظام الجبائي إضافة لضرورة الاهتمام بإصلاح القطاع المالي والمصرفي والتوفيق بين مخرجات التكوين والتعليم ومتطلبات سوق العمل وتنمية وتأهيل اليد العاملة لتحسين الانتاجية.

6- حمدوش عائشة (2016): بعنوان نمذجة سوق العمل في الجزائر للفترة 1991-2013[1]:

تناولت هذه الدراسة تفسير سوق العمل في الجزائر من خلال محدداته الرئيسية للفترة 1991-2013، حيث اعتمدت الباحثة على الأدبيات الاقتصادية التقليدية والجديدة لتفسير سوق العمل وعلى كل من

[1] حمدوش عائشة، "**نمذجة سوق العمل في الجزائر للفترة 1991-2013**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية فرع الاقتصاد القياسي، الجزائر، 2016.

المتغيرات الاقتصادية والمتغيرات المتعلقة بخصائص الأفراد في تحليل خصائص سوق العمل بالجزائر خلال فترة الدراسة.

خلصت الباحثة إلى أن معدل البطالة والطلب على العمل مفسرين بواسطة الناتج الداخلي الخام، أما فيما يخص عرض العمل فهو يخضع للنمو الطبيعي وله اتجاه زمني محدد. كما وجدت الباحثة بأن الاتجاه العام للسكان النشطين بالنسبة لفئة الشباب يأخذ منحى سالب ما يعكس تسرب الشباب من سوق العمل نحو السوق غير الرسمي، وتبين أن الطلب على العمل غير مرن بالنسبة للناتج الداخلي الخام في الأجل القصير ليصبح مرنا في الأجل الطويل، كما أن الطلب على العمل بالنسبة للشباب غير مرن أما بالنسبة للنساء فهو مرن في حين أن معدلات البطالة غير مرنة بالنسبة للناتج الداخلي الخام في الأجل القصير وتصبح مرنة في الأجل الطويل.

أوصت الباحثة بتكثيف البحوث الميدانية الدورية من أجل تفسير البطالة خاصة لدى فئة الشباب، وكذا أسباب عزوف المؤسسات عن توظيف هذه الفئة وتعميق البحث عن طرق وأساليب لتكييف الوظائف حسب تركيبة الأفراد في المجتمع الباحثين عن عمل.

7- Akvilè Aleksandraviciene وآخرون (2023): بعنوان " تقييم تأثير العوامل الاقتصادية الكلية على البطالة: حالة ليتوانيا[1]:

[1] Akvilè Aleksandraviciene, Roberta Dulinskaite, Edgaras Muzikevicius,"**Assessment of the impact of macroeconomic Factors on Unemployment: Lithuanian case**", scientific papers series management, economic Engineering in Agriculture and Rural Development, vol23, Issue 1, 2023.

تناولت هذه الدراسة أثر العوامل الاقتصادية الكلية على البطالة في ليتوانيا خلال الفترة 2001-2021، حيث تم تحليل تأثير كل من التضخم، نمو الناتج المحلي الاجمالي ومتوسط الأجور على البطالة، فقد استخدم الباحثون نموذج الانحدار المتعدد بتقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS).

خلصت الدراسة إلى أن الناتج المحلي الاجمالي وحده من له تأثير معنوي إحصائي على البطالة بعلاقة سلبية، وعند إدخال متغير البطالة المتأخرة ظهر له تأثير إيجابي ومعنوي على معدل البطالة، فالعلاقة بين التضخم والبطالة تستند إلى منحنى فليبس رغم وجود حالات ركود تضخمي في بعض الفترات، كما تؤكد الدراسة أن نمو الناتج المحلي الاجمالي له أثر سلبي على البطالة في ليتوانيا، ولم تظهر الأجور والتضخم أي تأثير معنوي على البطالة.

أوصت الدراسة إلى أن تتوجه البحوث المستقبلية نحو تحليل القطاع الزراعي بشكل أعمق لما له من أهمية كبرى وخصوصيات معينة.

المطلب الثاني: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة ومن خلال ملاحظتنا للنتائج التي توصلت لها، نجد أنها تطرقت لاختلال سوق العمل وذلك من خلال دراسة مشكلة البطالة باعتباره الاختلال الجوهري في هيكل السوق، فالاختلالات الهيكلية التي تعد حالة متأزمة في سوق العمل، كان السبب الرئيسي لاختيار موضوع الدراسة وذلك من خلال تحديد أهم العوامل المحددة للبطالة، حيث نلاحظ أنه رغم اختلاف طرق التحليل المعتمدة والإطار الزماني والمكاني للدراسة إلا أنها اتفقت كلها على العلاقة بين معدل البطالة والمتغيرات الاقتصادية وفق النظرية الاقتصادية، كما أن مايميز دراستنا عن الدراسات السابقة هو تحديد أي من المتغيرات الاقتصادية والديمغرافية التي تؤثر أكثر على البطالة على المديين القصير والطويل.

المبحث الثاني: تحديد المتغيرات الاقتصادية والديمغرافية المؤثرة في سوق العمل الجزائري

لأجل تحديد المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في الظاهرة محل الدراسة والمتمثلة في الاختلالات الهيكلية في سوق العمل الجزائري، اعتمدنا على أهم ما جاءت به النظريات الاقتصادية حول طبيعة العلاقة بين المتغيرات التابعة وباقي المتغيرات المفسرة، وكذلك على نتائج الدراسات السابقة، حيث يستخلص مما سبق ذكره أن جانبي العرض والطلب على العمل في سوق العمل الجزائري وكذا معدل البطالة يتأثر بمجموعة من المتغيرات الاقتصادية والديمغرافية منها حجم السكان ، الناتج المحلي الاجمالي، مؤشر أسعار الاستهلاك، حجم النفقات العمومية، الاستثمار المحلي، الكتلة الأجرية، الاستثمار الأجنبي المباشر، نسبة الاعالة العمرية، عدد المتخرجين من نظام التعليم العالي وأسعار البترول.

المطلب الأول: وصف معطيات الدراسة

فيما يخص متغيرات الدراسة، تم أخذ البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة من مجموعة قواعد البيانات الوطنية والدولية متمثلة في (الديوان الوطني للإحصائيات ONS والبنك الدولي).

تعد صياغة النموذج القياسي من أهم المراحل في بناء النموذج وذلك من خلال ما يتطلبه من تحديد للمتغيرات التي يجب أن يشتمل عليها النموذج أو التي يجب استبعادها منه، وبداية نشير إلى رموز مختلف المتغيرات وهي كالتالي:

رمز المتغير	تعريف المتغير
TE	معدل التشغيل (%)
TA	معدل النشاط (%)
TCHO	معدل البطالة (%)
GDP	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (% سنويا)

G	الانفاق العمومي (% من الناتج المحلي الإجمالي)
IPC	معدل التضخم (% سنويا)
N	معدل النمو السكاني (% سنويا)
W	معدل نمو الكتلة الأجرية (% سنويا)
FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر (% من الناتج المحلي الإجمالي)
I	معدل نمو الاستثمار المحلي (% من الناتج المحلي الإجمالي)
ADR	نسبة الإعالة العمرية (% من السكان في سن العمل)
EDU	معدل نمو عدد المتخرجين من التعليم العالي (% سنويا)
PP	معدل نمو أسعار البترول (% سنويا)
Reform_dummy	تمثل المتغير الصوري (الوهمي) وهو يتمثل في فترة الاصلاحات الاقتصادية والتي كانت بداية من سنة 1994.
Dummy2014	متغيرة وهمية تتمثل في صدمة النفط سنة 2014
Dummy2020	متغيرة وهمية تتمثل في مرحلة تفشي فيروس(كوفيد)

بعد التعرف على المتغيرات التي يحتويها النموذج القياسي، والقيام بتجميع البيانات الخاصة بكل متغير، سنقوم بالتحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة.

المطلب الثاني: التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة

سنقوم بتحليل الخصائص الوصفية للمتغيرات محل الدراسة خلال الفترة 1990-2024، وذلك لأجل معرفة تطور البيانات المدروسة خلال هذه الفترة، كما يمكننا هذا التحليل من معرفة مدى تجانس مستويات البيانات من خلال معرفة القيمة العظمى والدنيا والقيمة المتوسطة بالإضافة للانحراف المعياري.

- **التحليل الوصفي لسلسلة معدل التشغيل:**

الشكل رقم (3-1): التمثيل البياني والإحصائي الوصفي لسلسلة TE

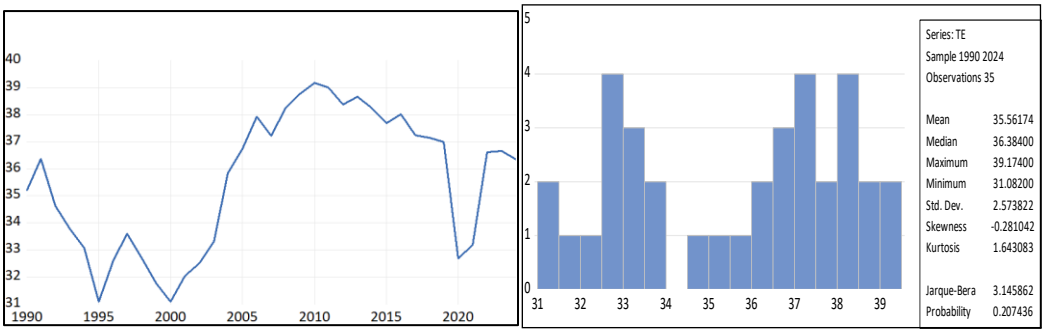

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

من خلال التمثيل البياني أعلاه نلاحظ أن السلسلة شهدت انخفاضا كبيرا خلال الفترة من 1990 إلى غاية 2000 ليعقبها ارتفاع محسوس في مستوياته، كما نجد أن أعلى قيمة شهدتها معدلات التشغيل في الجزائر قدرت بـ 39.17% سنة 2010، أما عن أدنى قيمة سجلها هذا الأخير هي 31.08% سنة 1995، إذ أن السلسلة عرفت ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة من 2000 إلى غاية 2013، لتشهد بعد ذلك انخفاضا محسوسا في مستوياتها بداية من سنة 2014، وقد قدرت القيمة المتوسطة للسلسلة بـ 36.38 %، أما عن انحراف السلسلة وتشتتها المقاس بالانحراف المعياري فقد قدر بـ 2.57%.

- **التحليل الوصفي لسلسلة معدل النشاط:**

الشكل رقم (3-2): التمثيل البياني والإحصائي الوصفي لسلسلة TA

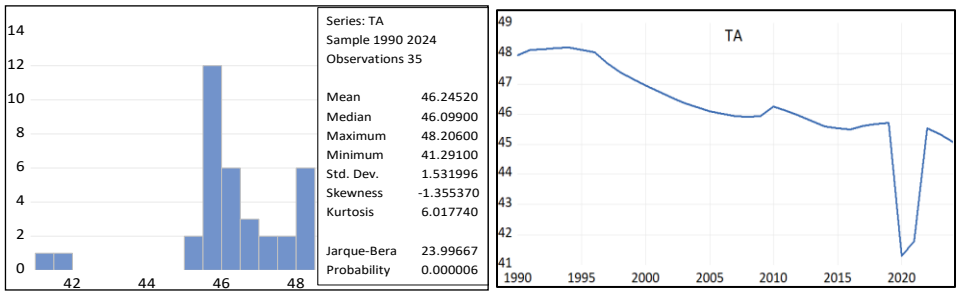

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

من خلال التمثيل البياني أعلاه نلاحظ أن السلسلة شهدت انخفاضا كبيرا خلال الفترة من 1997 إلى غاية 2009 ليعقبها ارتفاع محسوس في مستوياته، كما نجد أن أعلى قيمة شهدتها معدلات النشاط في الجزائر قدرت بـ 48.20% سنة 1994، أما عن أدنى قيمة سجلها هذا الأخير هي 41.29% سنة 2020،

إذ أن السلسلة عرفت انخفاضا ملحوظا خلال الفترة من 2012 إلى غاية 2021 لتشهد بعد ذلك ارتفاعا محسوسا في مستوياتها بداية من سنة 2022، وقد قدرت القيمة المتوسطة للسلسلة بـ 46.09%، أما عن انحراف السلسلة وتشتتها المقاس بالانحراف المعياري فقد قدر بـ 1.53%.

- **التحليل الوصفي لسلسلة معدل البطالة:**

الشكل رقم (3-3): التمثيل البياني والإحصائي الوصفي لسلسلة TCHO

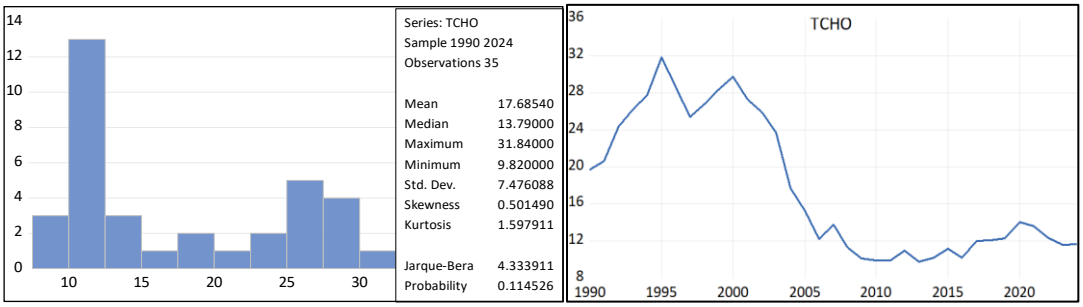

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

من خلال التمثيل البياني أعلاه نلاحظ أن السلسلة شهدت ارتفاعا كبيرا خلال الفترة من 1990 إلى غاية 2000 ليعقبها انخفاض محسوس في مستوياته، كما نجد أن أعلى قيمة شهدتها معدلات البطالة في الجزائر قدرت بـ 31.84% سنة 1995، أما عن أدنى قيمة سجلها هذا الأخير هي 9.82% سنة 2013، إذ أن السلسلة عرفت ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة من 1990 إلى غاية 2000 لتشهد بعد ذلك انخفاضا محسوسا في مستوياتها بداية من سنة 2004، وقد قدرت القيمة المتوسطة للسلسلة بـ 13.79%، أما عن انحراف السلسلة وتشتتها المقاس بالانحراف المعياري فقد قدر بـ 7.47%.

- **التحليل الوصفي لسلسلة معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي:**

الشكل رقم (3-4): التمثيل البياني والإحصائي الوصفي لسلسلة GDP

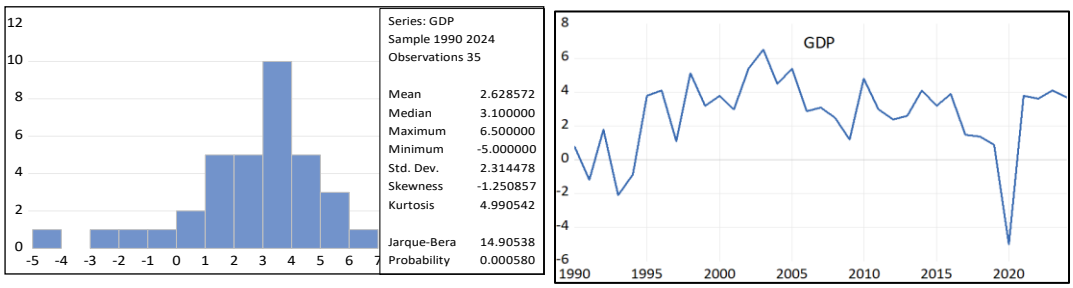

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

من خلال التمثيل البياني أعلاه نلاحظ أن السلسلة مستقرة، كما نجد أن أعلى قيمة قدرت بـ 6.50% سنة 2003، أما عن أدنى قيمة سجلها هذا الأخير سنة 2020 والتي قدرت بـ 5.00 – %، وقد قدرت القيمة المتوسطة للسلسلة بـ 3.10%، أما عن انحراف السلسلة وتشتتها المقاس بالانحراف المعياري فقد قدر بـ 2.31%.

- **التحليل الوصفي لسلسلة معدل النمو السكاني:**

الشكل رقم (3-5): التمثيل البياني والإحصائي الوصفي لسلسلة N

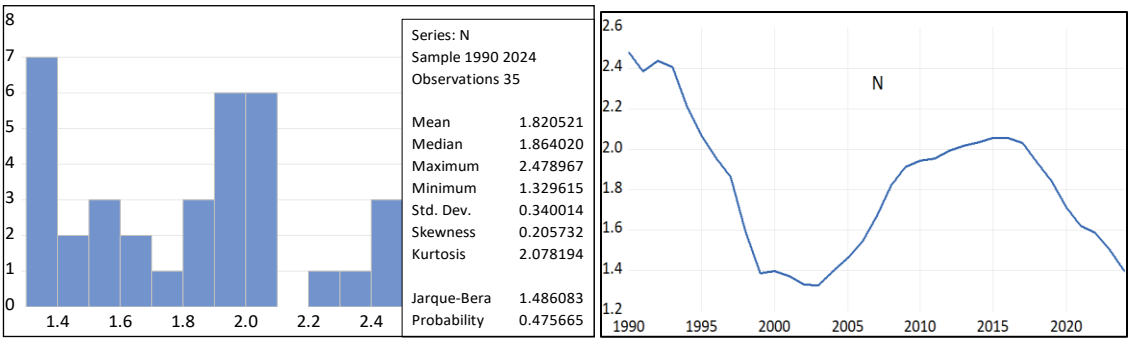

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

من خلال التمثيل البياني أعلاه نلاحظ أن السلسلة عرفت انخفاضا محسوسا خلال الفترة من 1996 إلى غاية سنة 2003 ليشهد بعدها ارتفاعا ملحوظا ثم يعود للانخفاض بداية من سنة 2018، كما نجد أن أعلى قيمة شهدتها قدرت بـ 2.47% سنة 1990، أما عن أدنى قيمة سجلها هذا الأخير هي 1.32% سنة 2003، إذ أن السلسلة عرفت ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة من 2004 إلى غاية 2017، وقد قدرت القيمة المتوسطة للسلسلة بـ 1.86%، أما عن انحراف السلسلة وتشتتها المقاس بالانحراف المعياري فقد قدر بـ0.34%.

- **التحليل الوصفي لسلسلة معدل نمو الاستثمار:**

الشكل رقم (3-6): التمثيل البياني والإحصائي الوصفي لسلسلة I

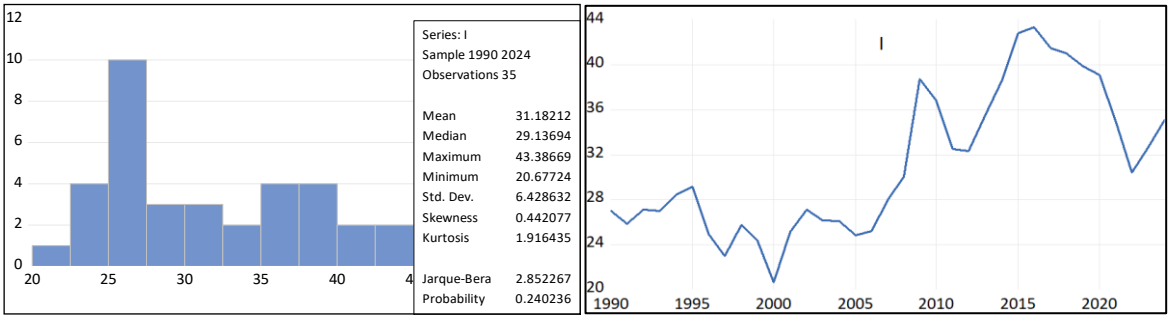

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

من خلال التمثيل البياني أعلاه نلاحظ أن السلسلة شهدت معدلات نمو مستقرة بداية من سنة 1990 لتسجل بعدها ارتفاعا ملحوظا بداية من سنة 2006 ثم تسجل تذبذبا في معدلات نموها بين ارتفاع وانخفاض لتعرف بعدها انخفاضا محسوسا بداية من سنة 2019، كما نجد أن أعلى قيمة شهدتها قدرت بـ 43.38% سنة 2016، أما عن أدنى قيمة سجلها هذا الأخير هي 20.67% سنة 2000، إذ أن السلسلة عرفت تذبذبا ملحوظا خلال الفترة من 1990 إلى غاية 2024، وقد قدرت القيمة المتوسطة للسلسلة بـ 29.13%، أما عن انحراف السلسلة وتشتتها المقاس بالانحراف المعياري فقد قدر بـ 6.42%.

- **التحليل الوصفي لسلسلة معدل نمو الانفاق العمومي:**

الشكل رقم (3-7): التمثيل البياني والإحصائي الوصفي لسلسلة G

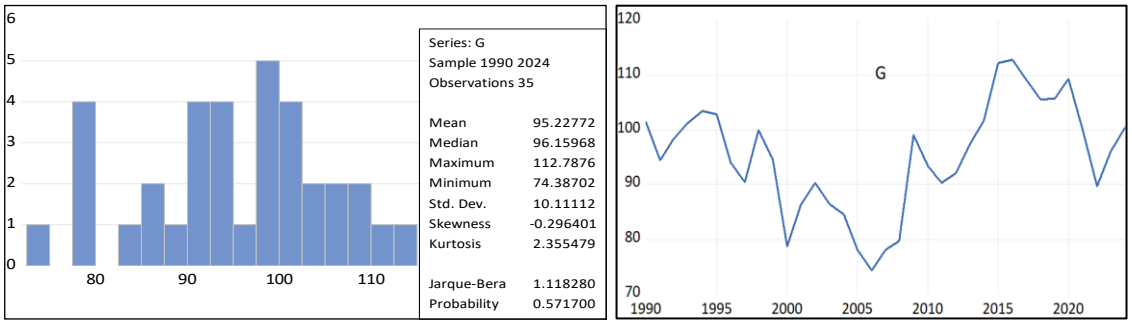

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

من خلال التمثيل البياني أعلاه نلاحظ أن السلسلة مستقرة، وهو ما سنتحقق منه عن طريق الاختبارات الاحصائية، كما نجد أن أعلى قيمة شهدتها في الجزائر قدرت بـ 112.78% سنة 2016، أما عن أدنى قيمة سجلها هذا الأخير هي 74.38% سنة 2006، إذ أن السلسلة عرفت ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة من 2007 إلى غاية 2016 لتشهد بعد ذلك تذبذبا في مستوياتها بداية من سنة 2017، وقد قدرت القيمة المتوسطة للسلسلة بـ 96.15%، أما عن انحراف السلسلة وتشتتها المقاس بالانحراف المعياري فقد قدر بـ 10.11%.

- **التحليل الوصفي لسلسلة معدل التضخم (مؤشر أسعار الاستهلاك):**

الشكل رقم (3-08): التمثيل البياني والإحصائي الوصفي لسلسلة IPC

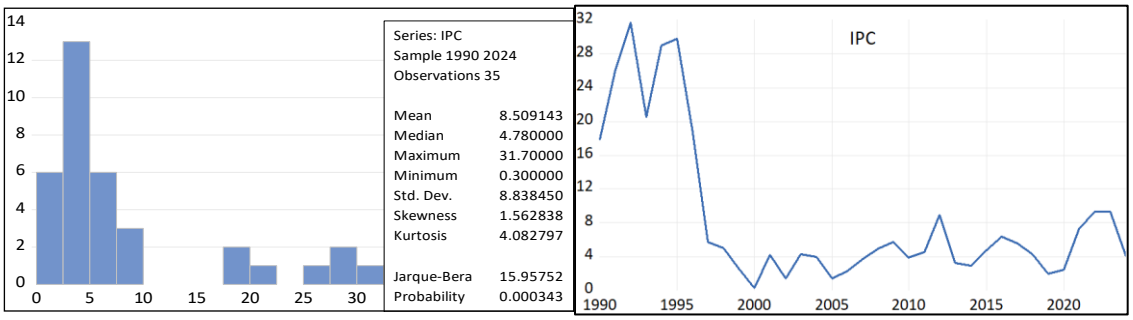

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

من خلال التمثيل البياني أعلاه نلاحظ أن أعلى قيمة شهدتها معدلات التضخم في الجزائر قدرت بـ 31.66% سنة 1992، أما عن أدنى قيمة سجلها هذا الأخير هي 0.30% سنة 2000، إذ أن السلسلة عرفت ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة من 1990 إلى غاية 1995 لتشهد بعد ذلك انخفاضا كبيرا، بعدها سجلت تذبذبات بين ارتفاع وانخفاض في مستوياتها بداية من سنة 1996، وقد قدرت القيمة المتوسطة للسلسلة بـ 4.78%، أما عن انحراف السلسلة وتشتتها المقاس بالانحراف المعياري فقد قدر بـ 8.83%.

- **التحليل الوصفي لسلسلة معدل نمو الكتلة الأجرية:**

الشكل رقم (3-9): التمثيل البياني والإحصائي الوصفي لسلسلة W

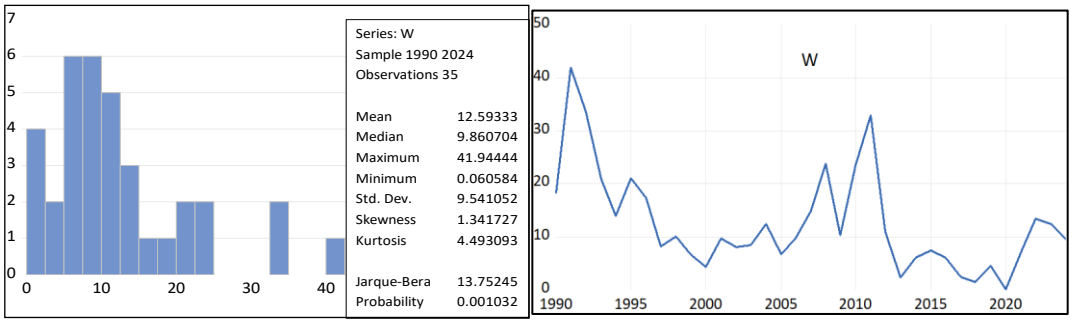

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

من خلال التمثيل البياني أعلاه نلاحظ أن السلسلة تبدو مستقرة نوعا ما، كما نجد أن أعلى قيمة شهدتها معدلات نمو الكتلة الأجرية في الجزائر قدرت بـ 41.94% سنة 1991، أما عن أدنى قيمة سجلتها هذه الأخيرة هي 0.06% سنة 2020، وقد قدرت القيمة المتوسطة للسلسلة بـ 9.86%، أما عن انحراف السلسلة وتشتتها المقاس بالانحراف المعياري فقد قدر بـ 9.54%.

- **التحليل الوصفي لسلسلة أسعار البترول:**

الشكل رقم (3-10): التمثيل البياني والإحصائي الوصفي لسلسلة PP

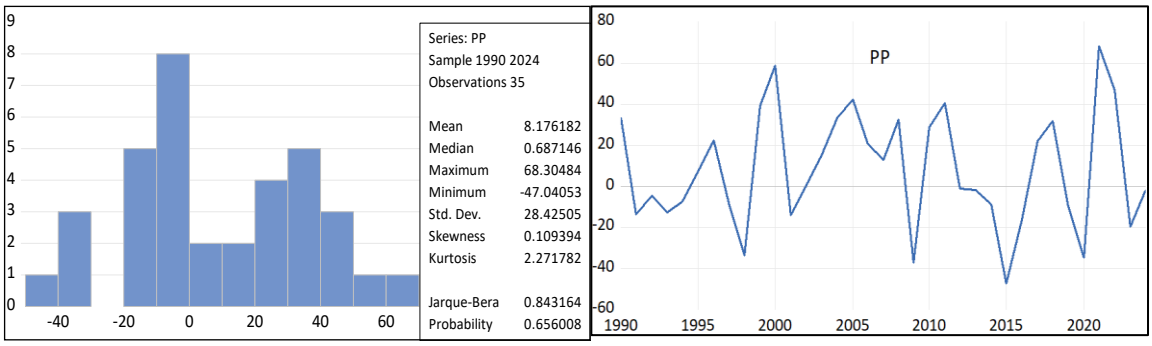

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

من خلال التمثيل البياني أعلاه نلاحظ أن السلسلة تبدو مستقرة مبدئيا وهو ما ستبينه الاختبارات الاحصائية لاحقا، كما نجد أن أعلى قيمة شهدتها قيمة أسعار البترول في الجزائر قدرت بـ 112.92 دولار سنة 2011 بمعدل نمو قدر بـ 68.30%، أما عن أدنى قيمة سجلها هذا الأخير هي 13.02 دولار سنة

1998، وقد قدرت القيمة المتوسطة للسلسلة بـ 52.79 دولار، أما عن انحراف السلسلة وتشتتها فقد قدر بـ 32.56 دولار.

- **التحليل الوصفي لسلسلة معدل الإعالة العمرية:**

الشكل رقم (3-11): التمثيل البياني والإحصائي الوصفي لسلسلة ADR

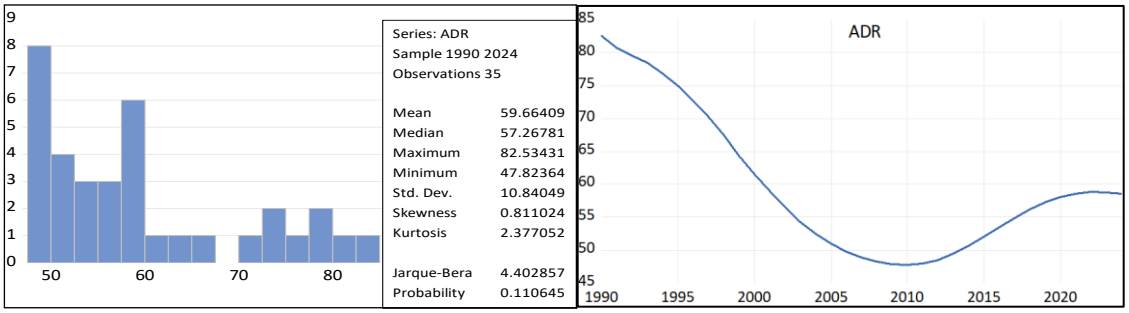

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

من خلال التمثيل البياني أعلاه نلاحظ أن السلسلة شهدت انخفاضا كبيرا خلال الفترة من 1990 إلى غاية 2010 ليعقبها ارتفاع محسوس في مستوياته، كما نجد أن أعلى قيمة شهدتها معدلات الاعالة في الجزائر قدرت بـ 82.53% سنة 1990، أما عن أدنى قيمة سجلها هذا الأخير هي 47.82% سنة 2010، وقد قدرت القيمة المتوسطة للسلسلة بـ 57.26 %، أما عن انحراف السلسلة وتشتتها المقاس بالانحراف المعياري فقد قدر بـ 10.84%.

- **التحليل الوصفي لسلسلة معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر:**

الشكل رقم (3-12): التمثيل البياني والإحصائي الوصفي لسلسلة FDI

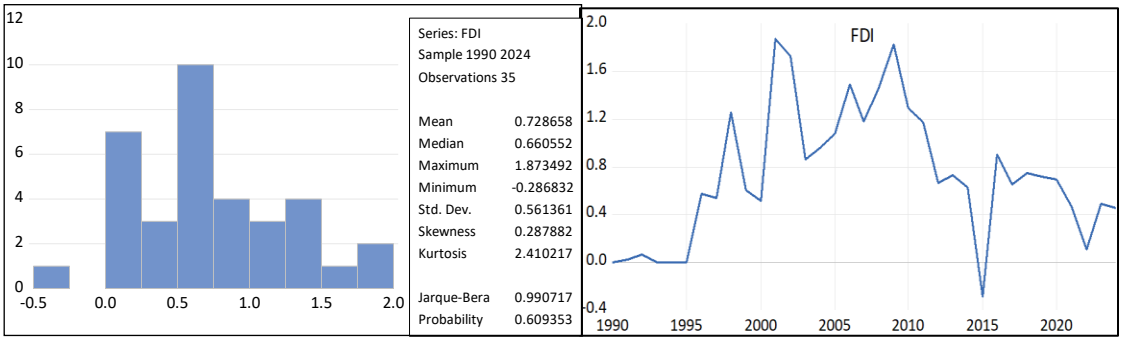

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

من خلال التمثيل البياني أعلاه نلاحظ أن السلسلة شهدت ارتفاعا كبيرا خلال الفترة من 1990 إلى غاية 2000 ليعقبها انخفاض محسوس في مستوياته، كما نجد أن أعلى قيمة شهدتها معدلات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر قدرت بـ 1.87% سنة 2001، أما عن أدنى قيمة سجلها هذا الأخير هي 0.28-% سنة 2015، إذ أن السلسلة عرفت تذبذبا ملحوظا بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة من 1990 إلى غاية 2009 لتشهد بعد ذلك انخفاضا محسوسا في مستوياتها بداية من سنة 2010، وقد قدرت القيمة المتوسطة للسلسلة بـ 0.66 %، أما عن انحراف السلسلة وتشتتها المقاس بالانحراف المعياري فقد قدر بـ 0.56%.

- **التحليل الوصفي لسلسلة معدل نمو عدد المتخرجين من قطاع التعليم العالي:**

الشكل رقم (3-13): التمثيل البياني والإحصائي الوصفي لسلسلة EDU

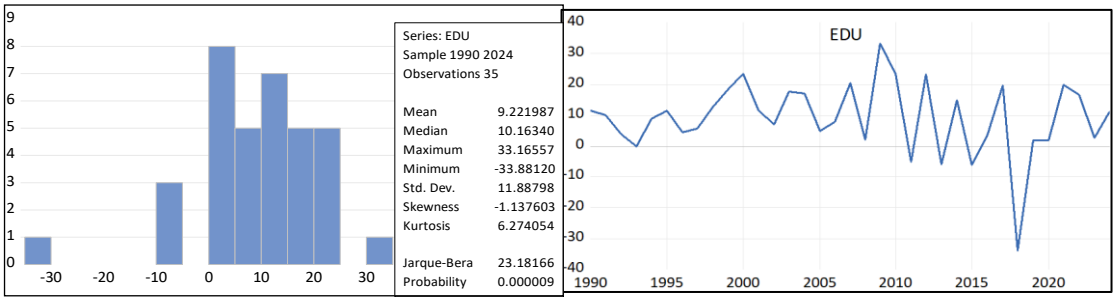

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

من خلال التمثيل البياني أعلاه نلاحظ أن السلسلة مستقرة مبدئيا، حيث شهدت تذبذبا خلال الفترة من 1990 إلى غاية 2018 ليعقبها انخفاض محسوس ثم ارتفاعا في مستوياته، كما نجد أن أعلى قيمة شهدتها معدلات نمو أعداد المتخرجين من نظام التعليم العالي في الجزائر قدرت بـ 33.16 % سنة 2009، أما عن أدنى قيمة سجلها هذا الأخير هي 33.88- % سنة 2010، وقد قدرت القيمة المتوسطة للسلسلة بـ 10.16%، أما عن انحراف السلسلة وتشتتها المقاس بالانحراف المعياري فقد قدر بـ 11.88%.

- **التحليل الوصفي لمتغيرة Reform_ Dummy، Dummy2014، Dummy2020 (المتغيرات الوهمية):**

هناك العديد من المتغيرات التي لا تتوفر على احصائيات كمية وتعرف بالمتغيرات النوعية Qualitative variables أو المتغيرات الوهمية Dummy variables والتي تعبر عن صفة معينة (كالجنس، الحروب، الزلازل والاضرابات....)، حيث يتخذ المتغير الوهمي قيمتين فقط (1، 0) القيمة واحد(1) تدل على وجود الصفة، أما القيمة صفر(0) فتدل على عدم وجودها،(تعد المتغيرات الوهمية ذات أهمية بالغة وكبيرة، فالعلاقات الاقتصادية لا تعتمد على متغيرات يمكن قياسها فقط بل تعتمد على متغيرات وهمية أيضا[1]، ففي كثير من الأحيان ونظرا للأهمية الكبيرة لوجود متغيرات معينة ذات طبيعة نوعية يستعمل هذا النوع من المتغيرات عند دمج عامل مستقل ثنائي(حدوث الظاهرة أو عدم حدوثها)، فاستخدامها يسمح بالأخذ في الحسبان تأثير العوامل النوعية الهامة التي تؤثر على المتغير التابع[2]، حيث تتمثل المتغيرة الصورية(الوهمية) في دراستنا في فترة الاصلاحات الاقتصادية التي عرفتها الجزائر بداية من سنة 1994.

بعد أن تطرقنا للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة من حيث التحليل الاحصائي والتمثيل البياني قمنا بالحكم على هذه السلاسل بالاستقرارية أو عدمها من خلال الملاحظة، لذلك توجب علينا أن نتأكد من استنتاجاتنا عن طريق الاختبارات الإحصائية اللازمة لذلك.

المبحث الثالث: صياغة النموذج القياسي

بعد حصر عدد المتغيرات الاقتصادية التي رأينا أنها تؤثر في جانبي الطلب والعرض على العمل في سوق العمل الجزائري ومعدل البطالة، وذلك من خلال:

[1] حسين علي بخيت، سحر فتح الله، "**الاقتصاد القياسي**"، اليازوري، 2006، ص378.

[2] محمد شيخي، "**طرق الاقتصاد القياسي – محاضرات وتطبيقات –**"، دار الحامد، ط1، الجزائر، 2011، ص80.

- الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، إضافة لمساهمات النظرية الاقتصادية في تفسير ديناميكية سوق العمل؛
- طبيعة المتغيرات الاقتصادية، وكذا البيانات المعتمدة في الدراسة ومدى توافرها؛

وبعد أخذ هذه العوامل بعين الاعتبار، قمنا بتحديد أهم المتغيرات التي تفسر الاختلال في سوق العمل، إذ حاولنا التركيز على بعض العوامل انطلاقا من النظرية الاقتصادية ومجموعة من الدراسات السابقة، فوفقا للنظرية الكلاسيكية يمكن الأخذ بعين الاعتبار أثر تدخل الدولة في تنظيم سوق العمل، وكذلك حسب الفكر الكينزي الذي ركز على الطلب الكلي ومكوناته، أما النظرية الحديثة فتؤكد على أهمية العلاقة التوازنية بين معدل التضخم والبطالة المتوقع.

كما حاولنا الاستعانة بالعديد من الدراسات التطبيقية بهدف صياغة وإعداد نموذج لتحديد أهم المتغيرات التي تفسر التغير في سوق العمل في الجزائر، فعملية تحديد أهم المتغيرات الاقتصادية والديمغرافية التي تؤثر على التغيرات في جانبي العرض والطلب في سوق العمل الجزائري خلال الفترة (1980-2024)، تتطلب اللجوء لاستخدام أدوات التحليل القياسي من أجل تتبع تطور هذه المتغيرات، مما يساعد في التحليل الاقتصادي واختبار صلاحية النموذج المقدم.

المطلب الأول: اختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة

1- التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة:

الشكل رقم (3-14): تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة 1990-2024

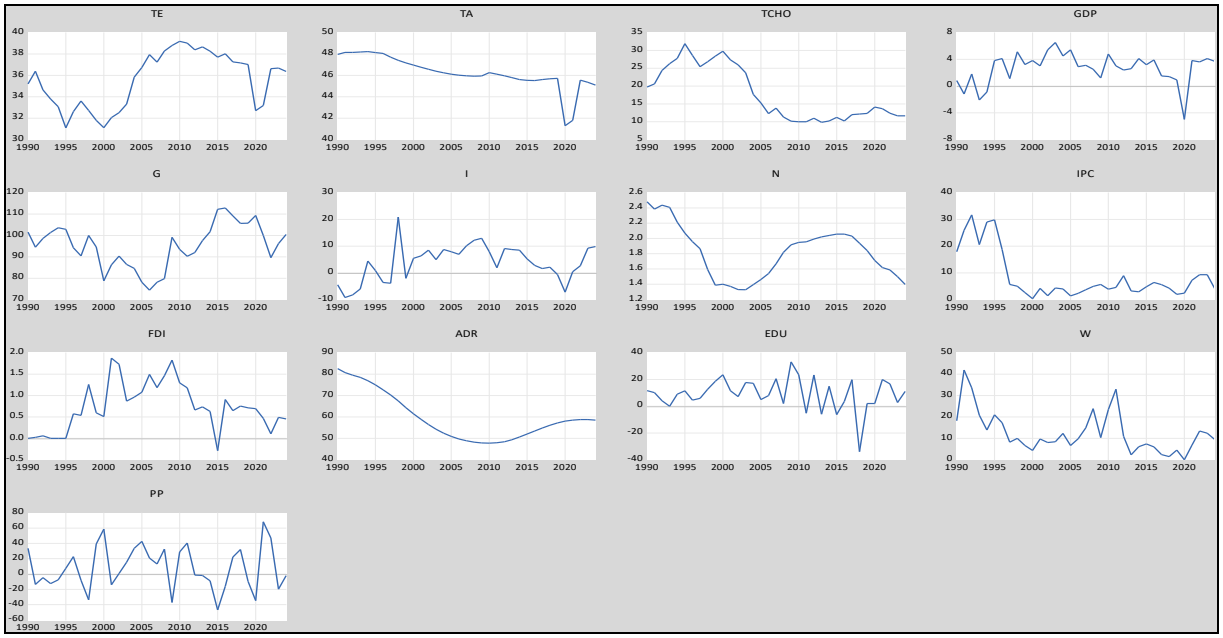

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 12

من خلال التمثيل البياني للسلاسل المدروسة أعلاه يتبين لنا أن معظم السلاسل غير مستقرة باستثناء سلسلتي معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، معدل نمو عدد المتخرجين من التعليم العالي ومعدل نمو أسعار البترول، والتي يتضح من خلال ملاحظتنا لها بالعين أنها مستقرة، لكن هذا الأمر غير كافي للحكم على استقرارية السلاسل من عدمه ما يقودنا للاستعانة باختبارات قياسية لدراسة استقرارية هذه السلاسل.

2- اختبار جذر الوحدة:

سنقوم كمرحلة أولى باختبار استقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة، وتعد اختبارات جذر الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقرارية السلاسل الزمنية، ومعرفة الخصائص الاحصائية وخصائص السلاسل الزمنية المدروسة، من حيث درجة تكاملها، سنستخدم اختبار من اختبارات جذر الوحدة وهو اختبار ديكي فولر المطور Augmented Dickey _Fuller، والجدول التالي يوضح نتائج الاختبار:

الجدول رقم (3-1): نتائج اختبارات جذر الوحدة

اختبار جذر الوحدة							
	اختبار ديكي فولر المطور ADF						
المتغيرات	المستوى			الفرق الأول			درجة الاستقرار
النموذج	ثابت	ثابت واتجاه عام	بدون ثابت واتجاه عام	ثابت	ثابت واتجاه عام	بدون ثابت واتجاه عام	
TE	- 1.49 (0.52)	-1.80 (0.68)	0.04 (0.68)	-5.15 (0.0002)	-5.08 (0.001)	- 5.24 (0.0000)	I (1)
TA	-2.09 (0.24)	-5.21 (0.0009)	- 2.52 (0.01)	/	/	/	I (0)
TCHO	- 0.62 (0.85)	- 3.57 (0.05)	- 0.84 (0.34)	-4.13 (0.002)	- 4.07 (0.01)	- 4.14 (0.0001)	I (1)
GDP	- 4.04 (0.003)	- 3.98 (0.01)	- 1.23 (0.19)	/	/	/	I (0)
G	- 2.05 (0.26)	- 2.23 (0.45)	- 0.23 (0.59)	-5.59 (0.0001)	-5.51 (0.0004)	- 5.69 (0.0000)	I (1)
I	-1.30 (0.61)	-2.52 (0.31)	0.21 (0.74)	-4.63 (0.0007)	- 4.71 (0.0034)	- 4.67 (0.0000)	I (1)
IPC	-1.73 (0.40)	-2.14 (0.50)	- 1.60 (0.10)	-5.70 (0.0000)	-5.75 (0.0002)	- 5.70 (0.0000)	I (1)
N	- 4.41 (0.001)	- 4.42 (0.008)	- 0.16 (0.61)	/	/	/	I (0)
W	-2.78 (0.07)	-3.20 (0.09)	- 1.74 (0.07)	-6.83 (0.0000)	-7.03 (0.0000)	- 6.83 (0.0000)	I (1)
FDI	- 2.85 (0.06)	- 2.73 (0.22)	- 1.48 (0.12)	- 6.07 (0.0000)	- 6.29 (0.0001)	- 6.16 (0.0000)	I (1)
PP	- 5.93 (0.0000)	- 5.83 (0.0002)	- 5.11 (0.0000)	/	/	/	I (0)
EDU	- 6.40 (0.0000)	- 6.41 (0.0000)	- 2.25 (0.025)	/	/	/	I (0)
ADR	- 1.26 (0.63)	- 5.73 (0.0004)	- 1.54 (0.113)	/	/	/	I (0)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12(الملحق رقم 08)

من خلال الجدول أعلاه ونتائج اختبار ديكي فولر المطور، فإن كل من السلاسل (TA. GDP. N.PP. EDU. ADR) تستقر عند المستوى أي أنها من نوع I (0) ، أما السلاسل (TE. TCHO. IPC. G. I. FDI. W) فإنها مستقرة عند الفرق الأول I (1).

بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى تصبح السلاسل مستقرة كما هو مبين في الشكل أسفله.

الشكل رقم (3-15): التمثيل البياني للسلاسل المستقرة لمتغيرات الدراسة

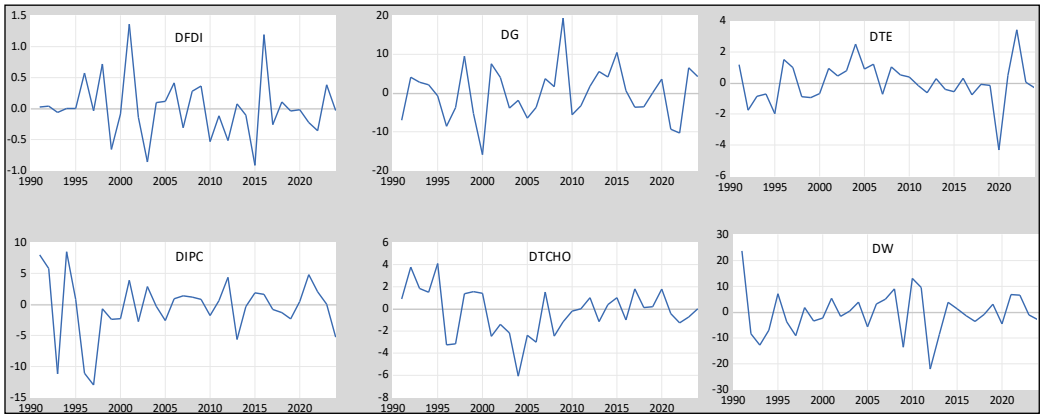

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

المطلب الثاني: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المبطأة ARDL

سنستخدم في هذه الدراسة منهجية ARDL التي طورها كل من Pesaran (1998)، Shinand and Sun(1988) وكل من Pesaran et AI (2001)، حيث لا يشترط هذا الاختبار أن تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها، إذ يرى Pesaran أنه يمكن تطبيق اختبار الحدود في نموذج ARDL بالرغم من خصائص السلاسل الزمنية سواء مستقرة عند المستوى I(0) أو متكاملة من الدرجة الاولى I(1)

أو مزيج بين الاثنين[1]، كما يشترط هذا النموذج أن لا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية I(2)، حيث يتم اختبار التكامل المشترك باستخدام نموذج ARDL من خلال اختبار الحدود (Bound Test)[2].

حيث يأخذ نموذج ARDL الصيغة التالية:

$$Y_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{P} \beta_{1i} Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1} \beta_{2i} X_{1\,t-i} + \cdots + \sum_{i=0}^{q_k} \beta_{ki} X_{k\,t-i} + \mu_t$$

حيث أن:

Y_t المتغير التابع

X_{1t}. ……X_{kt} المتغيرات المستقلة

P فترة الإبطاء المثلى للمتغير التابع

q_1……q_k فترات الإبطاء المثلى للمتغيرات المستقلة.

B_0.B_{1i}……B_{ki} معلمات النموذج.

U_t حد الخطأ.

[1] دحماني إدرويش، "**النمو الاقتصادي والبطالة في الجزائر: دراسة قياسية**"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث(العلوم الانسانية)، المجلد 27، العدد 6، 2013، ص ص 1293-1322، ص1312.

[2] M.Hashem Pesaran, Yongcheol Shin, Richard J. Smith, "**Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships",** Journal of Applied Econometrics, vol 16, 2001, pp 289-326.

فانطلاقا من النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة التي تناولت موضوع سوق العمل، قمنا بصياغة ثلاث نماذج تعبر عن جانبي العرض والطلب في سوق العمل ومعدل البطالة كناتج لاختلال سوق العمل وعلاقتها ببعض المتغيرات الاقتصادية والديمغرافية التي تؤثر على ديناميكية هذا السوق.

1- تقدير نموذج الطلب على العمل

1-1. صياغة النموذج الأول:

يكتب النموذج الأول من الشكل التالي:

$$TE_t = f(GDP_t . I_t . W_t . PP_t)$$

تكتب الصيغة الخطية كالتالي:

$$TE_t = B_0 + B_1\, GDP_t + B_2\, I_t + B_3\, W_t + B_4 PP_t$$

حيث أن:

B_0: تمثل الحد الثابت

B_1، B_2، B_3، B_4، تمثل معلمات النموذج وتمثل مرونة تغير معدلات التشغيل بالنسبة إلى المتغيرات المستقلة.

1-2. تقدير النموذج:

من خلال الدراسة القياسية لاستقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة سابقا وجدنا أن متغيرات النموذج الأول مستقرة عند المستوى والفرق الأول، وعليه يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستعمال طريقة منهج

الحدود (Bound test) ويعتبر نموذج ARDL أكثر النماذج ملاءمة مع حجم العينة المستخدمة في البحث والبالغة 35 مشاهدة والممتدة للفترة (1990-2024).

- **اختيار فترات الإبطاء المثلى للنموذج:**

من خلال الشكل رقم (3-16) الذي يوضح مجموع النماذج الممكنة عند تغيير درجات إبطاء متغيرات النموذج، وذلك بعد تحديد درجة (1)[1] حسب احصائية Akaike information criteria and shwartz information criteria، ومنه يتضح أن النموذج ARDL (1.1.2.0.2) هو النموذج الأمثل ويملك أقل قيمة حسب احصائية Akaike information criteria، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-16): نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى للنموذج الأول

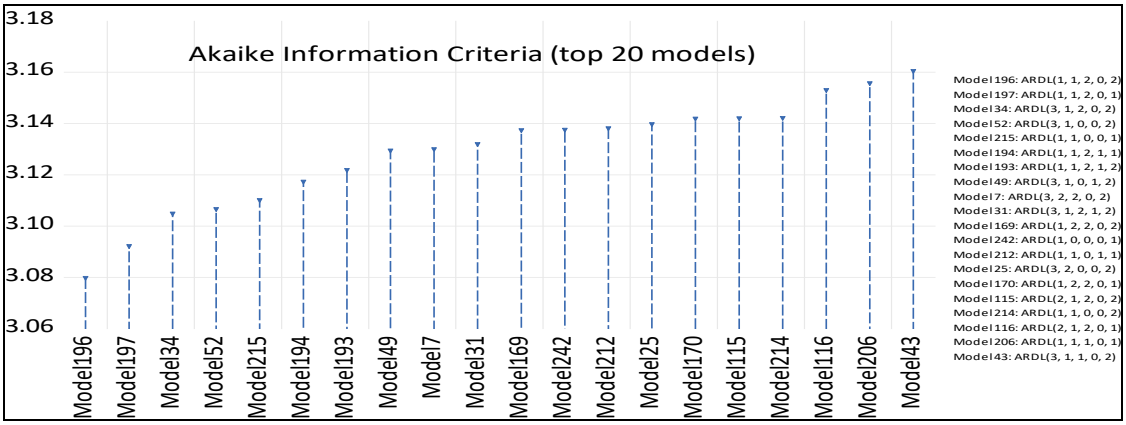

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

- **تقدير نموذج ARDL (1.1. 2.0.2):**

بعد إجراء عملية تقدير للنموذج تحصلنا على النتائج المبينة في الملحق رقم (10)، حيث توضح نتائج تقدير نموذج ARDL أن القدرة التفسيرية للنموذج المقدر المصحح (Adjusted R^2 =0.86)

[1] انظر الملحق رقم (09)

بمعنى أن المتغيرات المستقلة تفسر بـ 86 % من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، والباقي يعود لعوامل أخرى، ومن خلال هذه النتائج نجد أن للنموذج المقدر قدرة تفسيرية قوية، في حين بلغت المعنوية الكلية للنموذج من خلال احصائية F قيمة (20.30) وهي معنوية عند(p= 0.00000 <0.05).

- **اختبار معلمات النموذج في الأجلين القصير والطويل:**

سندرس إمكانية وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، وتقييم تأثير المتغيرات المستقلة على معدلات التشغيل في الجزائر، وذلك في الأجلين القصير والطويل.

أولا: اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds Test)

يتم استعمال اختبار الحدود للكشف عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة، والجدول التالي يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود:

الجدول رقم (3-2): نتائج اختبار الحدود للنموذج الأول

Test Stat	Value	K
F-Statistic	4.97	4
Signif	**I (0) Bound**	**I (1) Bound**
10%	2.2	3.09
5%	2.56	3.49
2.5%	2.88	3.87
1%	3.29	4.37

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews12 انطلاقا من الملحق رقم (11)

وتشير النتائج إلى أن القيمة المحسوبة لـ F-Statistic (F=4.97) أكبر من القيم الحرجة للحد الأدنى والأعلى عند جميع مستويات المعنوية، ومنه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة

تكامل مشترك بين المتغيرات، مما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل التشغيل والمتغيرات المستقلة محل الدراسة عند الحد الأدنى والحد الأعلى لمستويات المعنوية.

ثانيا: تحليل وتفسير علاقة الأجل القصير والأجل الطويل للنموذج الأول

الجدول رقم (3-3) يوضح نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل بين معدل التشغيل والمتغيرات المفسرة في النموذج الاول.

الجدول رقم (3-3): نتائج تقدير العلاقة قصيرة وطويلة الأجل للنموذج الأول

مقدرات الأجل القصير لنموذج الطلب على العمل			
المتغيرات	**المعلمات**	**احصائية T**	**الاحتمال**
D (TE (-1))	-0.062	-0.451	0.6568
D (TE (-2))	-0.311	-2.366	**0.0294**
D(GDP)	0.055	0.706	0.4889
D(PP)	0.018	3.195	**0.0050**
D (PP (-1))	-0.017	-2.553	**0.0200**
Reform_Dummy	-0.673	-2.593	**0.0184**
Dummy2014	-0.147	-0.173	0.8644
Dummy2020	-3.225	-3.023	**0.0073**
CointEq (-1) *	**-0.186**	-4.491	**0.0003**
مقدرات الأجل الطويل لنموذج الطلب على العمل			
المتغيرات	**المعلمات**	**احصائية T**	**الاحتمال**
GDP	1.255	2.821	**0.0102**
W	0.215	2.676	**0.0141**
I	0.496	5.414	**0.0000**
PP	0.138	3.075	**0.0057**
C	13.244	2.865	**0.0093**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews12 انطلاقا من الملحق رقم (12) والملحق رقم (13)

يوضح الجدول رقم (3-3) ما يلي:

- نلاحظ أن الطلب على العمالة في الجزائر في المدى القصير يتأثر بكل من مستوى معدل التشغيل مؤخر بفترتين، أسعار البترول، وأسعار البترول مؤخرة بفترة، الإصلاحات الاقتصادية وكوفيد 2020، في حين لا يوجد أي تأثير للناتج المحلي الإجمالي والاستثمار المحلي والأجور على مستوى الطلب على العمالة في الجزائر في الأجل القصير.

- إشارة معامل معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي موجبة تدل على وجود علاقة طردية غير معنوية بين معدل التشغيل والناتج المحلي الاجمالي في الأجل القصير.

- هناك تأثير سلبي ومعنوي للإصلاحات الاقتصادية في الأجل القصير على معدلات التشغيل، ما يعني أن الاصلاحات الاقتصادية ساهمت بشكل جلي في توفير مناصب للشغل في الأجل القصير.

- هناك علاقة ديناميكية قصيرة الأجل بين معدل التشغيل والمتغيرات المستقلة محل الدراسة، وهذا راجع للخطأ المقدر سالب الإشارة والمعنوي إحصائيا حيث كانت قيمته (Coint Eq (-1) = - 0.186183) بمعنى أنه 18.61 % من التغيرات الحاصلة في معدلات التشغيل تعزى للتغيرات الهيكلية الحاصلة في المتغيرات المستقلة، وهو يقيس نسبة اختلالات التوازن في المتغير التابع التي يمكن تصحيحها من فترة زمنية لأخرى، والإشارة السالبة تدعم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

كما يتضح لنا من خلال نتائج مخرجات التقدير للعلاقة طويلة الأجل بين معدل التشغيل والمتغيرات المفسرة في النموذج الأول ما يلي:

- جاءت كل المتغيرات المفسرة (الناتج المحلي الإجمالي، الكتلة الاجرية، الاستثمار المحلي وأسعار النفط) معنوية.
- نلاحظ أن للناتج المحلي الإجمالي تأثير طردي ومعنوي على مستوى العمالة وهذا يدل على
- الكتلة الأجرية إشارتها موجبة ومعنوية، وهو ما تتفق معه النظرية الاقتصادية، وهذا يدل على العلاقة الطردية بين الأجور ومعدل التشغيل في الاجل الطويل، حيث كلما زادت الأجور بمقدار وحدة واحدة كلما ارتفع مستوى العمالة في الجزائر بمقدار (0.215) وحدة وهو ما يعكس دور الأجور في الرفع من معدلات التشغيل.
- الاستثمار المحلي (اشارة موجبة ومعنوية)، حيث نلاحظ أن العلاقة طردية بين معدل نمو الاستثمار المحلي ومعدل التشغيل في الأجل الطويل، ما يعني أن زيادة الاستثمار المحلي بوحدة واحدة سيؤدي لرفع معدل التشغيل بـ (0.496) وحدة، ومعنوية العلاقة احصائيا (0.000) ما يدل على التأثير الإيجابي الكبير من ناحية توفير مناصب عمل جديدة خاصة عند قيام الحكومة بتسهيل الإجراءات وقوانين الاستثمار.
- توجد علاقة طردية ومعنوية بين أسعار البترول ومعدلات التشغيل في الأجل الطويل، ما يدل على أن ارتفاع أسعار البترول يساهم في رفع معدلات التشغيل في الجزائر بسبب اعتمادها على قطاع المحروقات في التنمية.
- كما نلاحظ أن مرونة الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للعمالة كانت أكبر من مرونة أسعار النفط، حيث أن الزيادة بـ 1% في الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى ارتفاع العمالة بنسبة 1.25%، في حين أن الزيادة في أسعار البترول بـ 1% يؤدي إلى ارتفاع مستوى العمالة بنسبة 0.13%.

1-3. اختبار جودة النموذج الأول

سنقوم بالتأكد من جودة أداء هذا النموذج وذلك من خلال استخدام الاختبارات التالية:

من خلال مخرجات برنامج افيوز Eviews12 تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-4): اختبار جودة نموذج الطلب على العمل

التوزيع الطبيعي للأخطاء JB			
Jarque-Bera	**0.725**		
Probability	0.695		
الارتباط الذاتي للأخطاء LM			
F-statistic	**0.676**	Prob-F	**0.52**
Obs R-squared	2.194	Prob-Chi-square	0.33
تجانس التباين ARCH			
F-statistic	**0.150**	Prob-F	**0.70**
Obs R-squared	0.159	Prob-Chi-square	0.68
استقرارية النموذج الأول			
CUSUM	**مستقر**		
CUSUMQ	**مستقر**		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews12 انطلاقا من الملحق رقم (14) والملحق رقم (15)

- من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (3-4) لدينا:

- يتم الكشف عن طبيعة توزيع البواقي عبر اختبار الفرضية التي تنص على أن البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا، ويكون ذلك من خلال استقراء البيان الذي يسمح بملاحظة تجمع البواقي حول المركز وتتناقص كلما ابتعدت عن المركز نحو الأطراف، أو عدم تجمعها حول المركز أو من خلال مقارنة إحصائية jarque-bera بالقيمة الجدولية عند درجة حرية 2 ومستوى معنوية 0.05، وعليه نلاحظ أن نتيجة الاختبار كانت غير معنوية (0.695 > 0.05)[1]

[1] انظر الملحق رقم (14)

وهو ما يدعم أن البواقي يخضعون للتوزيع الطبيعي، ومن خلال قيمة J-B= 0.72 وهي أصغر منX^2= 5.99 وهو ما يؤكد أن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي.

- حسب اختبار LM Test نقبل الفرضية الصفرية بمعنى أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء، لأن قيمة احتمالية كل من F وChi-square غير معنوية عند مستوى 5% ، كما نلاحظ أيضا أن النموذج يخلو من مشكلة عدم تجانس التباين لأن قيمة F وChi-square غير معنوية عند مستوى 5% .
- للتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية، وأن النموذج صالح للتنبؤ، لابد من الحكم على استقرار النموذج من خلال الاختبار البياني لحركة بواقي النموذج، وكذا مربعات بواقي النموذج، وبما أن التمثيل البياني حسب الملحق رقم (15) لكل من CUSUM Test وCUSUM of Squares Test داخل الحدود الحرجة عند مستوى 0.05 نقبل باستقرارية النموذج.

2- تقدير نموذج عرض العمل:

2-1. صياغة النموذج الثاني:

يكتب النموذج الثاني من الشكل التالي:

$$TA_t = f(N_t.ADR_t.EDU_t.\ W_t\ .IPC_t\ )$$

الصيغة الخطية كالتالي:

$$TA_t = B_0 + B_1\, N_t + B_2\, ADR_t + B_3\, EDU_t + B_4\, W_t + B_5\, IPC_t$$

حيث أن:

B_0: تمثل الحد الثابت.

B_1، B_2، B_3، B_4، B_5، تمثل معلمات النموذج وتمثل مرونة تغير معدلات البطالة بالنسبة إلى المتغيرات المستقلة.

2-2. تقدير النموذج الثاني:

من خلال الدراسة القياسية لاستقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة سابقا وجدنا أن كل متغيرات النموذج الثاني مستقرة عند الفرق الأول، أي انها متكاملة من الدرجة الأولى I (1) ماعدا متغيرة حجم السكان ومعدل النشاط فهي مستقرة عند المستوى I (0).

- **اختيار فترات الإبطاء المثلى للنموذج الثاني:**

من خلال الشكل رقم (3-17) الذي يوضح مجموع النماذج الممكنة عند تغيير درجات إبطاء متغيرات النموذج، وذلك بعد تحديد درجة (2)[1] حسب احصائية shwartz information criteria ، ومنه يتضح أن النموذج ARDL (2.2.1.0.0.1) هو النموذج الأمثل ويملك أقل قيمة حسب احصائية Akaike information criteria، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-17): نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى للنموذج الثاني

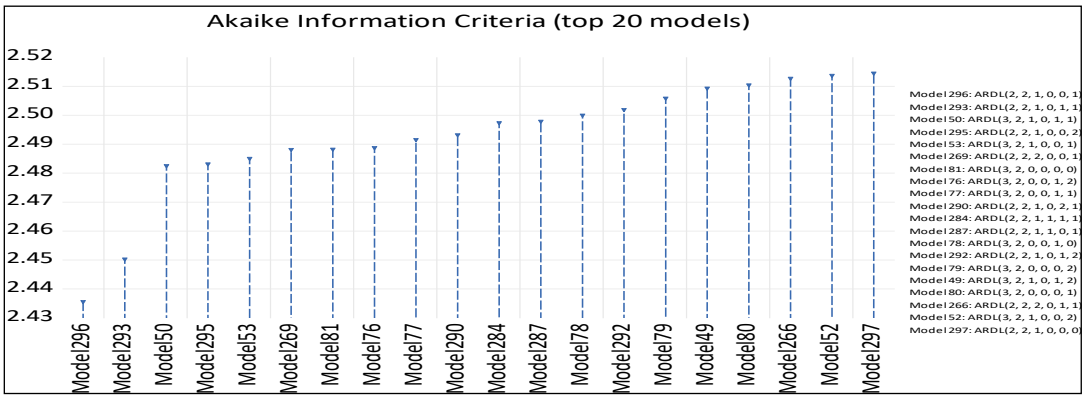

[1] انظر الملحق رقم (16).

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

- **تقدير نموذج :ARDL (2.2.1.0.0.1)**

بعد إجراء عملية تقدير للنموذج تحصلنا على النتائج المبينة في الملحق رقم (17)، حيث توضح نتائج تقدير نموذج ARDL أن القدرة التفسيرية للنموذج المقدر المصحح (Adjusted R^2 =0.79) بمعنى أن المتغيرات المستقلة تفسر بـ 79 % من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، والباقي يعود لعوامل أخرى، ومن خلال هذه النتائج نجد أن للنموذج المقدر قدرة تفسيرية جيدة، في حين بلغت المعنوية الكلية للنموذج من خلال احصائية F قيمة (11.13) وهي معنوية عند p= 0.00002 (<0.05).

- **اختبار معلمات النموذج الثاني في الأجلين القصير والطويل:**

سندرس إمكانية وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، وتقييم تأثير المتغيرات المستقلة على معدلات النشاط في الجزائر، وذلك في الأجلين القصير والطويل.

أولا: اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds Test)

والجدول التالي يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود.

الجدول رقم (3-5): نتائج اختبار الحدود للنموذج الثاني

Test Stat	Value	K
F-Statistic	**6.58**	5
Signif	**I(0) Bound**	**I(1) Bound**
10%	2.08	3
5%	2.39	3.38

2.5%	2.7	3.73
1%	3.06	4.15

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews12 انطلاقا من الملحق رقم (18)

وتشير النتائج إلى أن القيمة المحسوبة لـ F-Statistic (F=6.58) أكبر من القيم الحرجة للحد الأدنى والأعلى عند جميع مستويات المعنوية، ومنه نرفض فرضية العدم التي تنص على (عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات)، مما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل النشاط والمتغيرات المستقلة محل الدراسة في النموذج الثاني.

ثانيا: تحليل وتفسير علاقة الأجل القصير والأجل الطويل للنموذج الثاني

الجدول التالي يوضح نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل بين معدل النشاط والمتغيرات المفسرة في النموذج الثاني.

الجدول رقم (3-6): نتائج تقدير العلاقة قصيرة وطويلة الأجل للنموذج الثاني

مقدرات الأجل القصير لنموذج عرض العمل			
المتغيرات	**المعلمات**	**احصائية T**	**الاحتمال**
D (TA (-1))	0.112	2.208	0.0397
D (TA (-2))	-0.361	-7.038	0.0000
D(IPC)	-0.007	-0.668	0.5121
Reform_Dummy	0.026	0.514	0.6129
Dummy2014	-0.166	-0.588	0.5629
Dummy2020	-4.345	-15.394	0.0000
CointEq (-1) *	-0.333	-7.716	0.0000
مقدرات الأجل الطويل لنموذج عرض العمل			
المتغيرات	**المعلمات**	**احصائية T**	**الاحتمال**

0.1960	1.337	0.056	**EDU**
0.5740	-0.571	-0.020	**ADR**
0.0000	5.563	4.404	**N**
0.5909	0.546	0.020	**IPC**
0.0550	-2.038	-0.071	**W**
0.0000	13.917	39.205	**C**

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews12 انطلاقا من الملحق رقم (19) والملحق رقم (20)

يوضح الجدول رقم (3-6) ما يلي:

- نلاحظ أن عرض العمل في الجزائر في الأجل القصير يتأثر بكل من مستوى معدل النشاط مؤخر بفترات، وكوفيد 2020، في حين لا يوجد أي تأثير لمخرجات نظام التعليم العالي ومعدل الإعالة العمرية ومعدل نمو السكان والأجور على عرض العمالة في الجزائر في الأجل القصير.

- إشارة معامل معدل التضخم سالبة تدل على وجود علاقة عكسية غير معنوية بين معدل النشاط ومعدل التضخم في الأجل القصير.

- هناك تأثير موجب وغير معنوي للإصلاحات الاقتصادية في الأجل القصير على معدلات النشاط، ما يعني أن الاصلاحات الاقتصادية لم تساهم بشكل جلي في توفير مناصب للشغل في الأجل القصير.

- كان معامل كوفيد سالب ومعنوي في الأجل القصير ما يعني أن الصدمة الصحية قد قللت من المشاركة في سوق العمل بشكل واضح، ما يبرز ضعف مرونة سوق العمل الجزائري في مواجهة الصدمات الخارجية، وهو مؤشر للاختلال الهيكلي في نظم الحماية الاجتماعية.

- هناك علاقة ديناميكية قصيرة الأجل بين معدل النشاط والمتغيرات المستقلة محل الدراسة، وهذا راجع للخطأ المقدر سالب الإشارة والمعنوي إحصائيا حيث كانت قيمته (Coint Eq (-1) = - 0.333509)

بمعنى أنه 33.35% من التغيرات الحاصلة في معدلات النشاط تعزى للتغيرات الهيكلية الحاصلة في المتغيرات المستقلة، وهو يقيس نسبة اختلالات التوازن في المتغير التابع التي يمكن تصحيحها من فترة زمنية لأخرى، والإشارة السالبة تدعم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

كما يتضح لنا من خلال نتائج مخرجات التقدير للعلاقة طويلة الأجل بين معدل النشاط والمتغيرات المفسرة في النموذج الثاني ما يلي:

- جاءت المتغيرات المفسرة (حجم السكان، الكتلة الاجرية) معنوية، بينما المتغيرات المتمثلة في (عدد المتخرجين من نظام التعليم العالي، معدل الإعالة العمرية، معدل التضخم) غير معنوية.
- نلاحظ أن لحجم السكان تأثير طردي ومعنوي على معدلات النشاط وهذا يدل على أن نمو السكان يشكل مصدرا لضخ العمالة في سوق العمل الجزائري.
- الكتلة الأجرية إشارتها سالبة ومعنوية، تعكس وجود تأثير الدخل عند فئات من السكان، وهذا يدل على أنه عند ارتفاع الأجور أو الدخل يختار بعض الأفراد تقليل ساعات العمل أو الانسحاب من سوق العمل، خاصة إذا كان العمل اختياريا أو يملكون بديلا (منحة البطالة).
- عدد المتخرجين من التعليم العالي كانت العلاقة موجبة لكنها غير معنوية في الأجل الطويل ما يشير إلى ضعف العلاقة وعدم تطابق المهارات مع متطلبات سوق العمل، (فالخريجين قد لا يجدون وظائف ملائمة، أو ينتظرون التوظيف الحكومي، وكذا عدم التحاقهم بسوق العمل مبكرا ما يعكس اختلال هيكلي في نظام التعليم لا يتوافق مع متطلبات سوق العمل.

2-3. اختبار جودة النموذج الثاني:

سنقوم بالتأكد من جودة أداء هذا النموذج وذلك من خلال استخدام الاختبارات التالية:

من خلال مخرجات برنامج افيوز Eviews12 تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-7): اختبار جودة نموذج عرض العمل

التوزيع الطبيعي للأخطاء JB			
Jarque-Bera	**1.592**		
Probability	0.450		
الارتباط الذاتي للأخطاء LM			
F-statistic	**3.150**	Prob-F	**0.06**
Obs R-squared	8.217	Prob-Chi-square	0.01
تجانس التباين ARCH			
F-statistic	**2.707**	Prob-F	**0.08**
Obs R-squared	5.023	Prob-Chi-square	0.08
استقرارية النموذج الأول			
CUSUM	**مستقر**		
CUSUMQ	**مستقر**		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews12 انطلاقا من الملحق رقم (21) والملحق رقم (22)

- من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (3-7) لدينا:

- نلاحظ أن نتيجة الاختبار كانت غير معنوية (0.450 > 0.05)[1] وهو ما يدعم أن البواقي يخضعون للتوزيع الطبيعي، ومن خلال قيمة J-B= 1.59 وهي أصغر منX^2= 5.99 وهو ما يؤكد أن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي.
- حسب اختبار LM Test نقبل الفرضية الصفرية بمعنى أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء، لأن قيمة احتمالية كل من F وChi-square غير معنوية عند مستوى 5% ، كما نلاحظ أيضا أن النموذج يخلو من مشكلة عدم تجانس التباين لأن قيمة F وChi-square غير معنوية عند مستوى 5% .

[1] انظر الملحق رقم (14)

- للتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية، وأن النموذج صالح للتنبؤ، لابد من الحكم على استقرار النموذج من خلال الاختبار البياني لحركة بواقي النموذج، وكذا مربعات بواقي النموذج، وبما أن التمثيل البياني حسب الملحق رقم (22) لكل من CUSUM Test وCUSUM of Squares Test داخل الحدود الحرجة عند مستوى 0.05 نقبل باستقرارية النموذج.

3- تقدير نموذج معدل البطالة

3-1. صياغة النموذج الثالث:

يكتب النموذج الثالث من الشكل التالي:

$$TCHO_t = f(TE_t.TA_t.G_t.I_t.FDI_t.PP_t.N_t)$$

الصيغة الخطية كالتالي:

$$\mathrm{TA_t} = \mathrm{B_0} + \mathrm{B_1\ TE_t} + \mathrm{B_2\ TA_t} + \mathrm{B_3\ G_t} + \mathrm{B_4\ I_t} + \mathrm{B_5\ FDI_t} + \mathrm{B_6\ PP_t} + \mathrm{B_7\ N_t}$$

حيث أن:

B_0: تمثل الحد الثابت

B_1، B_2، B_3، B_4، B_5، B_6، B_7 تمثل معلمات النموذج وتمثل مرونة تغير معدلات البطالة بالنسبة إلى المتغيرات المستقلة.

3-2. تقدير النموذج الثالث:

من خلال الدراسة القياسية لاستقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة سابقا وجدنا أن كل متغيرات النموذج الثالث مستقرة عند الفرق الأول، أي انها متكاملة من الدرجة الأولى I(1) ماعدا متغيرة معدل النمو السكاني ومعدل نمو أسعار البترول ومعدل النشاط فهي مستقرة عند المستوى I(0).

- **اختيار فترات الإبطاء المثلى للنموذج الثالث:**

من خلال الشكل رقم (3-18) الذي يوضح مجموع النماذج الممكنة عند تغيير درجات إبطاء متغيرات النموذج، وذلك بعد تحديد درجة (1)[1] حسب احصائية shwartz information criteria ، ومنه يتضح أن النموذج ARDL (3.2.1.2.2.2.2.2)هو النموذج الأمثل ويملك أقل قيمة حسب احصائية Akaike information criteria، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (3-18): نتائج اختبار فترات الإبطاء المثلى للنموذج الثالث

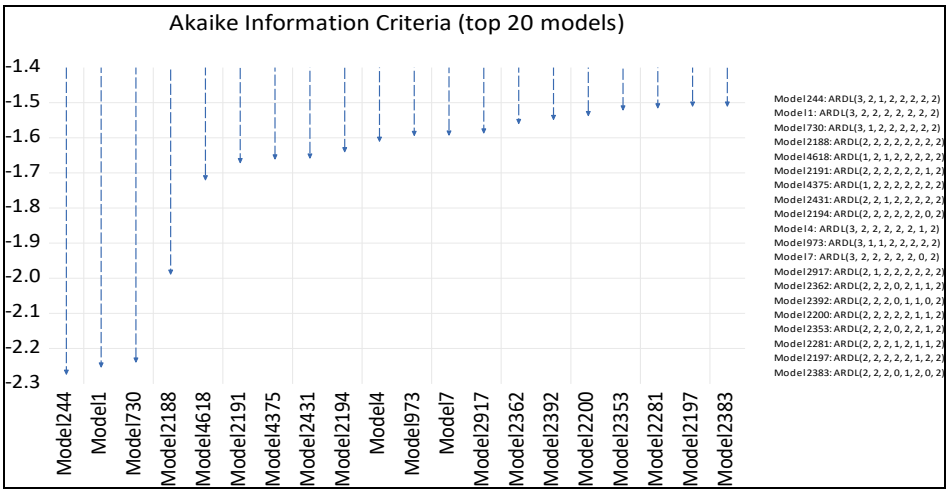

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على مخرجات برنامج Eviews12

- **تقدير نموذج ARDL (3.2.1.2.2.2.2.2):**

[1] انظر الملحق رقم (23).

بعد إجراء عملية تقدير للنموذج توضح نتائج تقدير نموذج ARDL (3.2.1.2.2.2.2.2)

المبينة في الملحق رقم (24)، أن القدرة التفسيرية للنموذج المقدر المصحح (Adjusted R^2 =0.99) بمعنى أن المتغيرات المستقلة تفسر بـ 99 % من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع، والباقي يعود لعوامل أخرى، ومن خلال هذه النتائج نجد أن للنموذج المقدر قدرة تفسيرية جيدة، في حين بلغت المعنوية الكلية للنموذج من خلال احصائية F وهي معنوية عند(p= 0.00002 <0.05).

- **اختبار معلمات النموذج الثاني في الأجلين القصير والطويل:**

سندرس إمكانية وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، وتقييم تأثير المتغيرات المستقلة على معدلات البطالة في الجزائر، وذلك في الأجلين القصير والطويل.

أولا: اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds Test)

والجدول التالي يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود.

الجدول رقم (3-8): نتائج اختبار الحدود للنموذج الثالث

Test Stat	Value	K
F-Statistic	**5.74**	7
Signif	**I(0) Bound**	**I(1) Bound**
10%	1.92	2.89
5%	2.17	3.21
2.5%	2.43	3.51
1%	2.73	3.9

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews12 انطلاقا من الملحق رقم(25)

وتشير النتائج إلى أن القيمة المحسوبة لـ F-Statistic (F=5.74) أكبر من القيم الحرجة للحد الأدنى والأعلى عند جميع مستويات المعنوية، ومنه نرفض فرضية العدم التي تنص على (عدم وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات)، مما يعني وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين معدل البطالة والمتغيرات المستقلة محل الدراسة في النموذج الثالث.

ثانيا: تحليل وتفسير علاقة الأجل القصير والأجل الطويل للنموذج الثالث

الجدول التالي يوضح نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل بين معدل البطالة والمتغيرات المفسرة في النموذج الثالث.

الجدول رقم (3-9): نتائج تقدير العلاقة قصيرة وطويلة الأجل للنموذج الثالث

مقدرات الأجل القصير للنموذج الثالث			
المتغيرات	**المعلمات**	**احصائية T**	**الاحتمال**
D (TCHO (-1))	-0.012	-1.308	0.2477
D (TCHO (-2))	-0.039	-5.829	0.0021
D(TE)	-2.299	-146.60	0.0000
D (TE (-1))	-0.08	-5.099	0.0038
D (TA)	1.769	83.53	0.0000
D(G)	0.101	7.885	0.0005
D (G (-1))	-0.056	-7.424	0.0007
D (I)	-0.208	-8.498	0.0004
D (I (-1))	0.151	9.728	0.0002
D (FDI)	0.365	7.585	0.0006
D (FDI (-1))	-0.279	-6.568	0.0012
D (PP)	0.001	2.139	0.0854
D (PP (-1))	-0.004	-6.454	0.0013
D (N)	5.659	9.168	0.0003

D (N (-1))	2.178	6.641	0.0012
REFORM_DUMMY	1.272	8.933	0.0003
DUMMY2014	0.018	0.299	0.7765
DUMMY2020	-0.119	-1.229	0.2737
CointEq (-1) *	-0.577	-9.775	0.0002
مقدرات الأجل الطويل للنموذج الثالث			
المتغيرات	**المعلمات**	**احصائية T**	**الاحتمال**
TE	- 2.115	-31.253	0.0000
TA	1.732	20.976	0.0000
G	0.308	6.214	0.0004
I	- 0.505	-6.674	0.0003
FDI	1.782	8.686	0.0001
PP	0.022	3.177	0.0156
N	1.396	4.411	0.0031
C	-6.495	-2.228	0.0611

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews12 انطلاقا من الملحق رقم (26) والملحق رقم (27)

يوضح الجدول رقم (3-9) ما يلي:

- هناك علاقة عكسية ومعنوية لمعدل التشغيل ومعدل البطالة في الأجل القصير.

هناك تأثير موجب ومعنوي لمعدل النشاط على معدل البطالة في الأجل القصير.

- هناك تأثير موجب ومعنوي للإنفاق العام الحقيقي على معدلات البطالة في الأجل القصير، وهذا ما لا يتوافق مع تأثير السياسة المالية التوسعية.

- هناك تأثير موجب وغير معنوي لأسعار البترول على معدلات البطالة في الاجل القصير، ما يعني أن تأثير تقلبات أسعار البترول قد يكون محدودا في الأجل القصير.

– هناك تأثير موجب ومعنوي للإصلاحات الاقتصادية في الأجل القصير على معدلات البطالة، ما يعني أن الاصلاحات الاقتصادية تساهم في تخفيض معدلات البطالة في الأجل القصير، فمعنوية العلاقة تظهر أن تطبيق الاصلاحات كان له أثر لكن مؤقت ويرجع هذا للسياسة الانكماشية وإعادة هيكلة الانفاق العام.

– هناك تأثير موجب ومعنوي للإصلاحات الاقتصادية في الأجل القصير على معدلات البطالة، ما يعني أن الاصلاحات الاقتصادية ساهمت بشكل جلي في توفير مناصب للشغل في الأجل القصير.

– كان معامل كوفيد سالب وغير معنوي في الأجل القصير ما يعني أن الصدمة الصحية قد أدت للزيادة في معدلات البطالة في الأجل القصير، لكن التأثير لم يكن واضحا نظرا لعدم معنوية العلاقة.

– كانت تأثير صدمة النفط لسنة 2014 على معدلات البطالة موجبة وغير معنوية في الاجل القصير.

– هناك علاقة ديناميكية قصيرة الأجل بين معدل البطالة والمتغيرات المستقلة محل الدراسة، وهذا راجع للخطأ المقدر سالب الإشارة والمعنوي إحصائيا حيث كانت قيمته (Coint Eq (-1) = - 0.577896) بمعنى أنه 57.78% من التغيرات الحاصلة في معدلات النشاط تعزى للتغيرات الهيكلية الحاصلة في المتغيرات المستقلة، وهو يقيس نسبة اختلالات التوازن في المتغير التابع التي يمكن تصحيحها من فترة زمنية لأخرى، والإشارة السالبة تدعم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

كما يتضح لنا من خلال نتائج مخرجات التقدير للعلاقة طويلة الأجل بين معدل البطالة والمتغيرات المفسرة في النموذج الثالث ما يلي:

– هناك علاقة عكسية ومعنوية بين كل من معدل التشغيل والاستثمار المحلي مع معدل البطالة في الأجل الطويل.

– هناك علاقة طردية ومعنوية لمعدل النشاط مع معدل البطالة في الأجل الطويل.

- وجود علاقة موجبة ومعنوية لمتغيرة الاستثمار الأجنبي المباشر مع معدل البطالة،

- هناك علاقة طردية ومعنوية بين حجم السكان ومعدل البطالة في الأجل الطويل، ما يعني أن حجم السكان يشكل ضغطا على سوق العمل في الأجل الطويل.
- علاقة طردية ومعنوية بين الانفاق العام ومعدل البطالة في الاجل الطويل، ما يعني أن الانفاق العام
- هناك علاقة طردية ومعنوية لأسعار البترول ومعدل البطالة في الاجل الطويل، مما يعني أن تأثيره واضح على المدى الطويل على معدلات البطالة.

3-3. اختبار جودة النموذج الثالث:

من خلال مخرجات برنامج افيوز Eviews12 تحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (3-10): اختبار جودة نموذج البطالة

التوزيع الطبيعي للأخطاء JB			
Jarque-Bera	**0.629**		
Probability	0.729		
الارتباط الذاتي للأخطاء LM			
F-statistic	**3.507**	Prob-F	**0.111**
Obs R-squared	18.68	Prob-Chi-square	0.0001
تجانس التباين ARCH			
F-statistic	**0.494**	Prob-F	**0.487**
Obs R-squared	0.519	Prob-Chi-square	0.471
استقرارية النموذج الأول			
CUSUM	**مستقر**		
CUSUMQ	**مستقر**		

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج Eviews12 انطلاقا من الملحق رقم (28) والملحق رقم (29)

- من خلال النتائج الموضحة في الجدول رقم (3-10) لدينا:

- نلاحظ أن نتيجة الاختبار كانت غير معنوية (0.729 > 0.05)[1] وهو ما يدعم أن البواقي يخضعون للتوزيع الطبيعي، ومن خلال قيمة J-B= 0.629 وهي أصغر منX^2= 5.99 وهو ما يؤكد أن بواقي النموذج تتبع التوزيع الطبيعي.
- حسب اختبار LM Test نقبل الفرضية الصفرية بمعنى أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء، لأن قيمة احتمالية كل من F وChi-square غير معنوية عند مستوى 5% ، كما نلاحظ أيضا أن النموذج يخلو من مشكلة عدم تجانس التباين لأن قيمة F وChi-square غير معنوية عند مستوى 5% .
- للتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية، وأن النموذج صالح للتنبؤ، لابد من الحكم على استقرار النموذج من خلال الاختبار البياني لحركة بواقي النموذج، وكذا مربعات بواقي النموذج، وبما أن التمثيل البياني حسب الملحق رقم (29) لكل من CUSUM Test وCUSUM of Squares Test داخل الحدود الحرجة عند مستوى 0.05 نقبل باستقرارية النموذج.

[1] انظر الملحق رقم (28)

خلاصة:

بعد تعرضنا لدراسة الموضوع من الجانب النظري في الفصول السابقة، قمنا بعدها بإجراء الدراسة القياسية، فبعد تحديد أهم المتغيرات تم تقسيمها لنموذجين يتمثلان في نموذج يحوي متغيرات الاقتصاد الكلي والنموذج الثاني الذي يحوي متغيرات ديموغرافية وكذا تم ادخال متغيرة وهمية تمثلت في فترة الاصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر بداية من سنة 1994 ومتغيرة صدمة النفط لسنة 2014 وكذا متغيرة لكوفيد 2020، حيث حاولنا في هذا الفصل دراسة أثر هذه المتغيرات على جانبي العرض والطلب على العمل ومعدلات البطالة خلال الفترة 1990-2024 باتباع المنهج القياسي.

فبعد القيام بدراسة احصائية للعلاقة بين متغيرات المفسرة والمتغيرات التابعة، قمنا باجراء دراسة استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة، ثم تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL وذلك من خلال تطبيق خطوات تقدير هذا النموذج القياسي للنماذج الثلاثة.

الخاتمة

خاتمة:

تعد اختلالات سوق العمل تحد اقتصادي واجتماعي متعدد الأوجه، ينبع من عوامل متداخلة مثل عدم توافق المهارات، النمو السكاني، ضعف التخطيط والركود الاقتصادي، حيث تترتب عن هذه الاختلالات آثار سلبية كبيرة من أهمها مشكلة البطالة، تراجع الانتاجية، وتفاقم التفاوتات الاجتماعية.

إذ تعتبر ظاهرة البطالة من أخطر التحديات والاختلالات التي تواجه المجتمعات والحكومات نظرا لانعكاساتها السلبية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لهذه المجتمعات، وهي لا تقتصر على بلد معين أو اقتصاد معين، ففي ظل التطور التكنولوجي وعصرنة مختلف القطاعات فإن حجم التحدي قد ارتفع بشكل كبير بالنسبة لقطاع التشغيل ومحاربة البطالة.

فقد تناولت النظريات الاقتصادية على مر السنوات تحليلا للاختلال والتوازن في سوق العمل، وهذا ما لمسناه من خلال عرضنا لمختلف هذه النظريات وأهم الأفكار الأساسية التي ترتكز عليها في تحليلها.

حيث كانت ولاتزال الدولة تركز جهودها على قضايا التشغيل في سوق العمل الجزائري لما لها من انعكاسات على حياة الشعب الجزائري خاصة فئة الشباب، باعتبارهم اللبنة الرئيسية في هيكل العمالة في الجزائر، وللتخفيف من عبأ البطالة في المجتمع كثفت الحكومة جهودها ومساعيها لتوفير الشروط الضرورية لضمان محاولة احتواء العمالة الوافدة لسوق العمل، وذلك من خلال صياغة وتصميم سياسة للتشغيل تهدف لمحاربة ظاهرة البطالة، حيث تلعب العوامل الاقتصادية والديمغرافية والاجتماعية دورا مهما في التأثير على سلوكيات الأفراد وقراراتهم في المشاركة في سوق العمل.

كما نلاحظ أن حالة سوق العمل قد تحسنت بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، لكن التحليل العميق يظهر أن هناك اختلالات مازالت قائمة، فمن ناحية يزداد عدد الأشخاص المتعلمين الذين يدخلون سوق العمل ومن ناحية أخرى الوظائف التي تخلق لا تتوافق مع مخرجات قطاع التعليم العالي، مما يسبب

اختلالات في سوق العمل الجزائري من حيث التوافق بين العرض والطلب، بالاضافة إلى هذا الخلل شهدت مساهمة قطاعات النشاط في خلق الوظائف تغييرات كبيرة على المستوى الهيكلي، فسياسات التشغيل التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية بما تحتويه من مختلف الصيغ والآليات المستحدثة في إطار سياستها لمكافحة البطالة لم تتمكن من بلوغ الاهداف المسطرة لأجلها وذلك بسبب عدة عوامل ساهمت في عرقلة سير هذه الأجهزة والآليات، فطبيعة الوظائف المستحدثة والتي تتميز أغلبها كونها صيغا مؤقتة وغير دائمة، كان له الأثر السلبي على مستويات التشغيل وبالتالي ارتفاع معدلات البطالة رغم النتائج الحسنة التي عرفها سوق العمل خلال فترات معينة، ومن أجل تطوير أهداف وأساليب عمل هذه الأجهزة وتوظيف التكنولوجيا لمواكبة التطور وتوفير نجاعة التدخل لتوفير فرص العمل غير المواءمة بين العرض والطلب بفعالية جرت العديد من المحاولات لكبح البطالة عبر مشاريع التشغيل المؤقت والتي تحولت لفرص وصيغ اغاثية تستهلك القسط الأكبر من الجهد والامكانيات بدون مخرجات تنموية كفرص دائمة.

وقد بينت الدراسة القياسية لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية والديمغرافية على كل من جانبي العرض والطلب على العمل وكذا معدل البطالة في الجزائر مايلي:

- بينت لنا دراسة الاستقرارية للسلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة أن أحسن نموذج يمكن تطبيقه هو نموذج الانحدار الذاتي للفترات المبطأة ARDL والذي يعالج المتغيرات عند اختلاف درجة التكامل بينها (I(0) و I(1)).
- يشير اختبار الحدود ونموذج تصحيح الخطأ إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المفسرة والمتغيرات التابعة لكل نموذج في الجزائر خلال فترة الدراسة.

- بين اختبار الحدود وجود انسجام في النماذج الثلاثة من حيث نتائج تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل، أين وقع المنحنيان في الشكلين البيانيين داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

وقد توصلت الدراسة القياسية إلى وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات المفسرة والمتغيرات التابعة بالنسبة للنماذج الثلاثة، إذ أشارت النتائج المتحصل عليها للتقدير تباينا في أثر جميع المتغيرات من حيث علاقتها بالمتغيرات التابعة، فقد كان تأثيرها كالآتي:

❖ بالنسبة للنموذج الأول: (نموذج الطلب على العمل):

– هناك تأثير موجب وغير معنوي للناتج الداخلي الاجمالي على معدلات التشغيل في الأجل القصير، بينما كان التأثير موجب ومعنوي في الأجل الطويل، وهو ما يتوافق مع نظرية الطلب على العمل الكلاسيكية، التي ترى أن النمو الاقتصادي يرفع الطلب على العمالة.

– كانت العلاقة بين أسعار البترول ومعدل التشغيل في الأجل القصير والطويل موجبة ومعنوية، ما يعني أن الدولة تعتمد على إيرادات النفط كمصدر رئيسي للدخل، مما يساهم في توسيع التوظيف الحكومي بدل التوظيف الإنتاجي.

– لم تظهر كل من متغيرة الكتلة الأجرية والاستثمار المحلي في الأجل القصير، بينما كانت العلاقة موجبة ومعنوية في الأجل الطويل، أما بالنسبة للاستثمار المحلي فعلاقته بمعدل التشغيل تتوافق مع النظرية الاقتصادية (نظرية النمو) التي ترى أن الاستثمار يزيد رأس المال ويخلق وظائف.

– كانت العلاقة بين الإصلاحات الاقتصادية ومعدلات التشغيل في الأجل القصير سالبة ومعنوية، ما يدل على أن تأثيرها لم يظهر في الأجل القصير.

– هناك تأثير سالب وغير معنوي لصدمة النفط على معدلات التشغيل في الأجل القصير.

– كان تأثير الصدمة الصحية لكوفيد 2020 على معدل التشغيل سالب ومعنوي في الأجل القصير، ما يدل على انخفاض معدلات التشغيل نتيجة الاغلاق لبعض الأنشطة وتبعات الحجر الصحي.

❖ بالنسبة للنموذج الثاني: (نموذج عرض العمل):

–لم تظهر المتغيرات المتمثلة في معدل الاعالة العمرية، المتخرجين من التعليم العالي، حجم السكان والأجور في الأجل القصير.

– كانت العلاقة بين المتخرجين من نظام التعليم العالي ومعدل النشاط موجبة وغير معنوية في الأجل الطويل، ما يعني ان هناك فجوة المهارات بين نظام التعليم العالي وسوق العمل مما يسبب بطالة اختيارية في أوساط المتخرجين، بسبب عدم التطابق بين مخرجات نظام التعليم ومتطلبات سوق العمل.

– هناك علاقة سالبة وغير معنوية بين معدل الاعالة العمرية ومعدل النشاط في الأجل الطويل، حيث أن ارتفاع المعالين يقلل من نسب المشاركة في سوق العمل، لكن عدم معنوية العلاقة تشير إلى ضعف التأثير.

– كانت العلاقة بين معدل النمو السكاني ومعدلات النشاط موجبة ومعنوية في الأجل الطويل ما يعني أن الزيادة السكانية تساهم في الرفع من معدلات النشاط.

– بينما كانت العلاقة بين الأجور ومعدل النشاط في الأجل الطويل سالبة ومعنوية، ما يدل على أن ارتفاع الأجور يقلل من المشاركة في سوق العمل بسبب تحسن الوضع المعيشي للفرد فيختار تقليل ساعات العمل أو الانسحاب من السوق (تأثير الدخل).

– بالنسبة للإصلاحات الاقتصادية فقد كان تأثيرها موجب ولكنه غير معنوي في الأجل القصير، ما يعني أن الإصلاحات تحتاج فترة زمنية طويلة لتظهر نتائجها على معدل النشاط.

– كان تأثير صدمة النفط سالب وغير معنوي في الاجل القصير، بسبب عدم ظهور تأثير هذه الصدمة على معدل النشاط في الاجل القصير، فالاقتصاد الريعي يحتاج وقتا لنقل الصدمة إلى سوق العمل.

– كان تأثير صدمة كوفيد على معدل النشاط سالب ومعنوي في الاجل القصير، وهو ما يعكس تأثير الصدمة الصحية في التقليل من المشاركة في سوق العمل، بسبب سياسة الاغلاق وعزوف الافراد عن الخروج.

❖ بالنسبة للنموذج الثالث: (نموذج البطالة):

– هناك تأثير موجب وغير معنوي لأسعار البترول على معدلات البطالة في الأجل القصير، بينما كان التأثير موجب ومعنوي في الأجل الطويل، ما يعني أنه كلما مع ارتفاع الإيرادات النفطية فإن معدلات البطالة ترتفع، فقطاع المحروقات يرفع التكاليف في قطاعات أخرى مما يؤثر سلبا على التشغيل خارج قطاع المحروقات.

– كانت العلاقة بين معدل النمو السكاني ومعدل البطالة في الأجل القصير والطويل موجبة ومعنوية، وهو ما يتوافق مع نظرية النمو السكاني التي ترى بأن ارتفاع حجم السكان يضغط على سوق العمل، وهو ما يعكس الاختلال الهيكلي في سياسات التشغيل مما يرفع من معدلات البطالة.

– كانت العلاقة بين معدل التشغيل ومعدل البطالة في الأجل القصير والطويل سالبة ومعنوية، وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية فزيادة التشغيل تقلل من معدلات البطالة.

– كانت العلاقة بين معدل النشاط ومعدل البطالة في الأجل القصير والطويل موجبة ومعنوية، فزيادة المشاركة في سوق العمل قد ترفع البطالة إذا لم يتم خلق وظائف كافية، مما يظهر اختلالا هيكليا في التوازن بين عرض العمل والطلب عليه.

– كانت العلاقة بين الانفاق العام ومعدل البطالة في الأجل القصير والطويل موجبة ومعنوية، يعني أن الانفاق العام لم يساهم في خلق فرص عمل وتخفيض معدلات البطالة في الأجل القصير والطويل، فقد يكون هذا مؤشرا على أنه ليس موجها لخلق الوظائف، فهو غالبا إنفاق جاري أو موجه للدعم الاجتماعي(منحة البطالة)، وهو ما يعكس اختلالا هيكليا في تخصيص الموارد الحكومية.

– كانت العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل البطالة في الأجل القصير والطويل موجبة ومعنوية، مما يعني أنها استثمارات كثيفة رأس المال، لا تخلق وظائف كبيرة، بالإضافة إلى سوء توجيه هذه الاستثمارات نحو أنشطة غير منتجة وغير مولدة للوظائف.

– كانت العلاقة بين الاستثمار المحلي ومعدل البطالة في الأجل القصير والطويل سالبة ومعنوية، وهو ما يعكس نجاح بعض البرامج التشغيلية التي استثمرت فيها الحكومة في امتصاص نسب البطالة، وكذا السياسات التحفيزية للاستثمار المحلي.

– كانت العلاقة بين الإصلاحات الاقتصادية ومعدلات البطالة في الأجل القصير موجبة ومعنوية، مما يعني أن نتائج الإصلاحات الاقتصادية المطبقة لم تظهر في الاجل القصير وهو ما انعكس على معدلات البطالة التي عرفت ارتفاعا تزامنا مع فترة تطبيق هذه الاصلاحات.

– هناك تأثير موجب وغير معنوي لصدمة النفط على معدلات البطالة في الأجل القصير، ما يعني أن

– كان تأثير الصدمة الصحية لكوفيد 2020 على معدل البطالة سالب وغير معنوي في الأجل القصير، ما يدل على ارتفاع معدلات البطالة نتيجة الصدمة الصحية.

وبالتالي فإنه من خلال نتائج الدراسة القياسية توصلنا إلى أن أهم المتغيرات المؤثرة على جانبي العرض والطلب على العمل ومعدلات البطالة في الجزائر هي الناتج المحلي الاجمالي والاستثمار المحلي، حجم السكان.

حيث بين تقدير النماذج الثلاثة وجود تأثير واضح بين المتغيرات المفسرة والمتغيرات التابعة، وهذا ما لمسناه من خلال الاحصائيات في الجزائر واستنادا للدراسات السابقة، والتي تظهر أن سوق العمل في الجزائر يعاني من اختلالات هيكلية عميقة، تتطلب اصلاحات هيكلية جذرية في عدة مجالات كالتعليم، الاستثمار، وسياسات التشغيل، وهذا مرهون بتحقيق التنويع الاقتصادي وربط المهارات بمتطلبات سوق العمل، فالتأثيرات المالية والإجرائية قد يكون لها الانعكاس الواضح في الأجل القصير بينما تأثيرها على المدى الطويل يتطلب إصلاحات عميقة.

التوصيات:

- انتهاج سياسة أكثر ديناميكية لإنشاء مناصب الشغل من أجل الحفاظ على التوازنات الاجتماعية والحرص على مستويات تشغيل المرأة.
- تحسين مستوى التشغيل بصفة عامة عن طريق توفير موارد مالية للقطاعات ذات الاستعمال المكثف لليد العاملة مثل البناء والأشغال العمومية والري والخدمات وفي أجهزة التشغيل.
- تطوير سياسة متواصلة للتكوين الدائم تشجع ترقية الكفاءات مما يساعد على رفع التحديات ذات الصلة بعصرنة الاقتصاد وادماجه في مسار العولمة إن مستوى التشغيل يزداد ارتباطا بمستوى

كفاءة الموارد البشرية فهو معلق على شرط نوعية تكوين الشباب وقدرتهم على التكيف مع تطور مقتضيات عالم الشغل[1].

- النظام المزدوج (ربط المدرسة بسوق العمل): يربط النظام المزدوج بين التعليم والعمل حيث تمكن الطالب من الانتقال بسهولة من المدرسة إلى سوق العمل والتغلب على مشكلة التعليم النظري أو الأنظمة التدريبية البالية ويعد النموذج الألماني للتعليم المزدوج من أنجح الأمثلة[2].
- ضرورة العمل على تحديث الأنظمة التعليمية ومحتويات الدراسة بحيث تستجيب للمتغيرات التكنولوجية والاقتصادية السريعة التي يمر بها العالم.
- من مزايا ادماج القطاع غير الرسمي في القطاع الرسمي: حماية حقوق الملكية مما يساعد أصحاب المشروعات على ضمان توافر مدخلات الانتاج باسعار معقولة وتجنب الضغوط المختلفة مثل حالة عدم اليقين والمدفوعات غير الرسمية، تحفيزهم على توسيع النشاط وإعادة تنظيمه داخليا بما يمكنهم من الاستفادة من مزايا تقسيم العمل، أما بالنسبة للمجتمع: تشجيع العمل الخاص وتنمية اقتصاد السوق. تحسين أوضاع الفئات المهمشة من أصحاب المشروعات والعاملين، وبالنسبة للحكومة: توسيع القاعدة الضريبية وبالتالي زيادة قدرة الدولة على تخفيض عجز الموازنة أو تمويل الانفاق على المشاريع الاجتماعية.
- العمل على تعديل اتجاهات الشباب الباحثين عن عمل وأصحاب المشاريع والأعمال (القطاع الخاص) على نحو يساعد على الحد من الاختلالات الهيكلية في سوق العمل.

---

[1] لجنة علاقات العمل، "**تحقيق ONS حول اليد العاملة 1992، مشروع التقرير التمهيدي حول النساء وسوق العمل**"، الدورة العامة العادية الخامسة والعشرون، ديسمبر 2004، ص112.

[2] هبة أحمد نصار، ا"**لتحول الديمغرافي والتشغيل وهجرة العمالة في دول المشرق**"، اجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية–التحديات والفرص–، دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بيروت، 2006، ص 19.

ومع ذلك فإن معالجة هذه المشكلات ممكنة من خلال تبني استراتيجيات شاملة تركز على مواءمة التعليم والتدريب مع احتياجات السوق، وتطوير سياسات حكومية داعمة، وتشجيع القطاع الخاص والاهتمام بالجانب النفسي للموظفين فالتعاون بين الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات التعليمية بالاضافة إلى جهود الافراد في تطوير مهاراتهم، هو مفتاح بناء سوق عمل أكثر مرونة عدالة واستقرارا قادر على تلبية تطلعات النمو والتنمية الشاملة.

آفاق الدراسة:

- قياس العلاقة السببية بين مؤشر التشغيل وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية.
- أثر الانفتاح الاقتصادي على معدلات البطالة في الجزائر.
- أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على معدلات التشغيل.
- دراسة قياسية لعلاقة الذكاء الاصطناعي بنوعية الوظائف في سوق العمل.
- أثر التطور التكنولوجي على نوعية التوظيف في سوق العمل الجزائري.
- دراسة تحليلية للمخاطر المهنية في ظل الوظائف الحديثة.
- دراسة العلاقة بين رقمنة وعصرنة نظام التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل في الجزائر.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

1- الكتب:

1. أحمد الأشقر، "**الاقتصاد الكلي**"، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، عمان، الأردن، 2002.
2. أسامة بشير الدباغ، "**البطالة والتضخم المقولات النظرية ومناهج السياسة الاقتصادية**"، الطبعة الأولى، الأردن، 2007.
3. باسم علاوي عبد الجميلي، "**العمل في الاقتصاد الاسلامي**"، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، الطبعة 1، 2006.
4. بريبش السعيد،" **الاقتصاد الكلي– نظريات، نماذج وتمارين محلولة –**"، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2007.
5. جون ماينارد كينز، ترجمة إلهام عيداروس،" **النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود**"، هيئة أبوظبي للثقافة والتراث كلمة، دار العين للنشر، الطبعة الأولى، أبو ظبي، 2010.
6. حسين علي بخيت، سحر فتح الله،" **الاقتصاد القياسي**"، اليازوري، 2006.
7. رمزي زكي، "**الاقتصاد السياسي للبطالة (تحليل لأخطر المشكلات الرأسمالية)**"، العدد 226، عالم المعرفة، الكويت، 1998.
8. رونالد ايرنبرج وروبرت سميث تعريب فريد بشير طاهر،" **اقتصاديات العمل**"، مراجعة محمد حمدي السباخي، دار المريخ للنشر، الرياض–المملكة العربية السعودية، 1994.
9. زيد بن محمد الرماني، "**كيف عالج الاسلام البطالة**"، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الرياض، 2001.

10. سامي خليل، "– **نظرية الاقتصاد الكلي –المفاهيم والنظريات الأساسية**–"، وكالة الأهرام للتوزيع، الكتاب الأول، الكويت، 1994.

11. صالح الخصاونة،" **مبادئ الاقتصاد الكلي**"، المكتبة الوطنية، الطبعة الثانية، الأردن، 2000.

12. علي عبد الوهاب نجا، " **مشكلة البطالة وأثر برنامج الاصلاح الاقتصادي عليها(دراسة تحليلية– تطبيقية)**"، الدار الجامعية، مصر، 2015.

13. عمر صخري، "**التحليل الاقتصادي الكلي**"، الطبعة الخامسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر الطبعة الخامسة، 2005.

14. محمد الشريف إلمان، "**محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية– الجزء الأول نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن**–"، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، الجزائر، 2003.

15. محمد بلقاسم حسن بهلول،" **سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها–الجزء الأول**–"، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999،

16. محمد شيخي، "**طرق الاقتصاد القياسي – محاضرات وتطبيقات –**"، دار الحامد، الطبعة الأولى، الجزائر، 2011.

17. محمد طاقة، حسين عجلان حسن، "**اقتصاديات العمل**"، مكتبة الجامعة الشارقة إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2008.

18. محمد فرحي، "**التحليل الاقتصادي الكلي–الجزء الأول:الأسس النظرية**–"، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، 2004.

19. محمود أحمد عياد صلاح، ابراهيم جابر السيد، "**سلسلة الاقتصاد–مبادئ الاقتصاد الكلي من منظور سياسات الانفاق**"، دار العلم والايمان للنشر والتوزيع، 2020.

20. مدحت القريشي، "**اقتصاديات العمل**"، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2007.

21. مدني بن شهرة، "**الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل(التجربة الجزائرية)**"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

22. ميثم صاحب عجام، "**الوجيز في النظرية الاقتصادية – مبادئ الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي–**"، دار البداية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2019.

23. نعمة الله نجيب ابراهيم،" **– نظرية اقتصاد العمل**"، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2002.

24. فاروق بن صالح الخطيب و عبد العزيز بن أحمد دياب، **دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية**، ربيع الأول 1435.

2- الأطروحات والرسائل الجامعية:

24. بن شيبان صبرينة، "**تقييم سياسات التشغيل في الجزائر من 2000 إلى 2019**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: رسم السياسات العامة، جامعة الجزائر3، 2021.

25. بن قانة اسماعيل، "**نحو بناء نموذج هيكلي تنبؤي للاقتصاد الجزائري (للفترة بين 1970-2009)**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، بدون تخصص، جامعة الجزائر3، 2014.

26. دحماني محمد ادرويش، "**اشكالية التشغيل في الجزائر: محاولة تحليل**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد التنمية، تلمسان، الجزائر، 2013.

27. رياش مبروك، " **تطور النفقات العامة في الجزائر في ظل التحول نحو اقتصاد السوق–حالة الجزائر(2000–2015)**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: تسيير، جامعة الجزائر 3، 2016.

28. سعدية قصاب، "**اختلالات سوق العمل وفعالية سياسات التشغيل في الجزائر 1990–2004**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2006.

29. شلالي فارس، " **سوق العمل وتخطيط القوى العاملة الجزائرية**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: اقتصاد كمي، جامعة الجزائر 3، 2016.

30. شليغم سعاد، "**أزمة البطالة وسياسة التشغيل في الجزائر**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، جامعة الجزائر3، 2016.

31. طالب سومية شهيناز، "**الأثر الديناميكي للنمو الاقتصادي على البطالة –دراسة حالة الجزائر–**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2017.

32. عايد لمين، " **سياسات الاصلاح الاقتصادي وأثرها على التشغيل في الجزائر: دراسة تحليلية قياسية للفترة مابين 1990 –2017**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 3، 2020.

33. عليوان عبد الغني، " **دراسة قياسية اقتصادية لسير سوق العمل في الجزائر**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد كمي، جامعة الجزائر3، 2017–2018.

34. عوارم مهدي، "**سوسيولوجيا التنمية البشرية في الجزائر- دراسة في سياسات التشغيل-**"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة محمد لمين دباغين- سطيف02، الجزائر، 2016.

35. وعيل ميلود، "**المحددات الحديثة للنمو الاقتصادي في الدول العربية وسبل تفعيلها(حالة الجزائر، مصر، السعودية) دراسة مقارنة خلال الفترة 1990-2010**"، أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2014.

3- المجلات والحوليات:

36. أيهم أسد،"**اختلالات سوق العمل في الاقتصاد السوري وسياسات تصحيحها(2001-2017)**"، مركز دمشق للأبحاث والدراسات مداد، دراسات اقتصادية، سبتمبر، سورية، 2019.

37. بلقاضي بلقاسم، "**التضخم وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر**"، **مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة**، العدد28، المجلد2، 2013، ص139-162.

38. بن عمار حسيبة، موساوي عبد النور، "**سياسات التشغيل في الجزائر بين السياسات الخاملة والسياسات النشيطة في الفترة 1999-2016**"، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد6، العدد 1، 2019، ص ص181-204.

39. بودلال علي، "**القطاع غير الرسمي في سوق العمل الجزائري دراسة تحليلية تقييمية للفترة (2000-2010)**"، بحوث اقتصادية عربية، العدد 65، 2014، ص ص07-25.

40. دحماني فاطمة، "**الاستثمار الاجنبي المباشر ودوره في التشغيل دراسة اقتصادية قياسية لحالة الجزائر(1996-2012)**"، مجلة الأبحاث الاقتصادية لجامعة البليدة 2، العدد 9، 2013، ص79-92.

41. رابح قميحة، رابح لعروسي، "**سياسة التشغيل في الجزائر: دراسة حالة نموذج التشغيل القائم على ترقية العمل المأجور 2001-2014**"، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد11، أكتوبر 2016.

42. رواب عمر، غربي صباح، "**التكوين المهني والتشغيل في الجزائر**"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد5، 2011، ص 66-73.

43. صباحي إحسان، بوريش لحسن، "**اختلال سوق العمل في الجزائر: دراسة تحليلية كلية للفترة(1980-2021)**"، دفاتر MECAS، المجلد19، العدد1، 2023.

44. عبد الحليم جلال، "**اتجاهات سوق العمل في الجزائر**"، مجلة وحدة البحث في تنمية وإدارة الموارد البشرية، المجلد 8، العدد 2، 2017.

45. عبد الحليم جلال، أحمد بوسواليم، "**مؤشرات مفتاحية حول سوق العمل في الجزائر**"، مجلة التنمية وإدارة الموارد، مجلد 3، العدد1، 2017، ص ص 43-57.

46. عنان فاطمة الزهراء، وآخرون، " **دور مرونة سوق العمل في التخفيف من آثار الصدمات العالمية دراسة نموذج -المثلث الذهبي-الدنماركي**"، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد17، العدد 27، 2021، ص23 -48.

47. غرداين حسام،" **آليات وبرامج السياسات العمومية للتشغيل في الجزائر(دراسة تحليلية تقييمية)**"، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، مجلد 03، عدد04، جوان2017.

48. لورنس يحيى صالح، محمد طاهر نوري الموسوي، "**الاختلالات الهيكلية وأثرها على النمو القطاعي والتشغيل في الاقتصاد العراقي للمدة 2003-2015 : دراسة تحليلية**"، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، العدد 109، المجلد 24، 2018.

49. مجاهدي خالد، البشير عبد الكريم، "**قياس أثر برامج الاصلاح الاقتصادي والبرامج التنموية على مستوى التشغيل في الجزائر خلال الفترة 1980-2015**"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، العدد 18، 2017، ص83-93.

50. مهديد عمرة،"**تحليل أداء سياسة التشغيل في الجزائر للحد من ظاهرة البطالة (1990-2016)**"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 2، العدد 9، 2018، ص ص1164-1177، ص 1168.

51. مولاي لخضر عبد الرزاق، "**تقييم أداء سياسات الشغل في الجزائر 2000-2011**"، مجلة الباحث، عدد 10، ورقلة-الجزائر، 2012.

52. نايلي محمد، بخوش صبيحة، "**تقييم المخططات الخماسية للتنمية في الجزائر 2001-2014**"، مجلة آفاق علمية، مجلد12، عدد1، 2020، ص629-650.

53. وليد الوهيب، "**التأثيرات الاجتماعية الناجمة عن الاختلالات الهيكلية في سوق العمل ودور برنامج إعادة هيكلة القوى العاملة في مواجهتها**"، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد 34، عدد 3، 2006.

54. يحيات مليكة، دحماني فاطمة، "**محور العلاقة بين الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (1998-2012)**"، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المجلد11، العدد 21، 2014، ص58-75.

55. سملالي محمد مختار، البحري عبد الله، " **مؤشرات التضخم في الجزائر خلال الفترة: 2008-2020-دراسة تحليلية**"، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، المجلد 14، 2023، ص81-100.

56. بريمة علي، "**وضعية سوق العمل في الجزائر بين النظرية والواقع**"، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 32، العدد 4، ديسمبر 2021، ص ص 451-471.

4-التقارير والدراسات الصادرة عن الهيآت الرسمية:

56. حسن الحاج، "**مؤشرات سوق العمل**"، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد السادس عشر، الكويت، أفريل 2003.

57. حسين الطلافحة، "**حلقة نقاشية حول: حل معضلة بطالة المتعلمين في البلدان العربية**"، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2012.

58. الديوان الوطني للاحصائيات، "**الجزائر بالأرقام (نتائج: 2012-2014)**"، رقم 45، نشرة 2015.

59. الديوان الوطني للاحصائيات، "**الجزائر بالأرقام (نتائج: 2014-2016)**"، رقم 47، نشرة 2017.

60. الديوان الوطني للاحصائيات، "**الجزائر بالأرقام (نتائج: 2016-2018)**"، رقم 49، نشرة 2021.

61. الديوان الوطني للإحصائيات،" **النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة خلال ماي 2019**"، 2019.

62. زهير بطاش، "**مخطط عمل الحكومة لأجل ترقية التشغيل ومحاربة البطالة**"، نشرة مفتشية العمل، المجلة السداسية للمفتشية العامة للعمل، رقم24، ديسمبر 2010.

63. فاروق بن صالح الخطيب و عبد العزيز بن أحمد دياب،" **دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية**"، جدة، ربيع الأول 1435هـ.

64. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الإسكوا)، "**العمل والتعليم: ترميم الرابط المنقطع**"، نشرة التنمية الاجتماعية، المجلد4، العدد1، 2012.

65. لجنة علاقات العمل، "**تحقيق ONS حول اليد العاملة 1992، مشروع التقرير التمهيدي حول النساء وسوق العمل**"، الدورة العامة العادية الخامسة والعشرون، ديسمبر 2004.

66. المجلس الاقتصادي والاجتماعي، "**مشروع تقرير حول علاقة التكوين بالشغل**"، لجنة علاقات العمل، الدورة الرابعة عشر، CNES، نوفمبر 1999.

67. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "**تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2015**"، نوفمبر 2015.

68. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول ما مكانة الشباب في التنمية المستدامة في الجزائر؟**، 2015-2013 RNDH، الجزائر.

69. المعهد العربي للتخطيط، البرامج التدريبية التفاعلية الإلكترونية عن بعد، 2021/2020.

70. مكتب العمل الدولي،" **سياسات سوق العمل النشطة**"، لجنة العمالة والسياسة الاجتماعية، الدورة 288، جنيف، نوفمبر 2003.

71. منظمة العمل الدولية، "**سياسات التشغيل الوطنية**" – دليل استرشادي–، 2014.

72. منظمة العمل الدولية،" **سياسات التشغيل الوطنية: دليل لمنظمات الأعمال**"، مكتب العمل الدولي، الطبعة الأولى، جنيف، 2015.

73. هبة أحمد نصار، ا**"لتحول الديمغرافي والتشغيل وهجرة العمالة في دول المشرق"**، اجتماع الخبراء حول الهجرة الدولية والتنمية في المنطقة العربية–التحديات والفرص–، دائرة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بيروت، 2006.

74. وشاح رزاق، "**عرض العمل والسياسات الاقتصادية**"، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 84، 2009.

5– الملتقيات والمؤتمرات:

75. بن يعقوب الطاهر، مهري أمال، "**تقييم نتائج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ANSEJ) من حيث التمويل والانجازات المحققة**"، المؤتمر الدولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامةوانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال 2001–2014 (11–2013/03/12)، جامعة سطيف1، الجزائر.

76. جنينة عمر،" **قياس تأثير التعليم العالي على معدل البطالة في الجزائر**"، المؤتمر الدولي تكامل مخرجات التعليم مع سوق العمل في القطاع العام والخاص الأردن، 28أفريل – 01 ماي 2014.

77. عادل لطفي، "**مؤشرات سوق العمل**"، ورشة العمل الاقليمية التدريبية حول: تنمية وتطوير المشروعات الصغرى والصغيرة والمتوسطة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تحت شعار: دعم المشروعات الصغرى دعم للاقتصاد الوطني، عمان، مسقط، 8–12 ديسمبر 2007.

78. عبد الحميد قومي، حمزة عايب، "**سياسات التشغيل كسياسة لمكافحة البطالة في الجزائر**"، الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة يومي 15–16 نوفمبر 2011، جامعة المسيلة.

79. غلاب فاتح و ميمون الطاهر، "**سياسات وبرامج التشغيل الدولية المتبعة في معالجة ظاهرة البطالة**"، الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية

المستدامة، مخبر الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة المسيلة، 16/15 نوفمبر 2011.

80. قصاب سعدية، "**مسار التشغيل في الجزائر- الجهود والنتائج 1962-2012-**"، الملتقى الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر-محاولة للتقييم-، 13 ماي 2013.

81. كاظم شمخي، "**محاضرة أزمة التشغيل في العراق - رؤية معاصرة-**"، 2016، تاريخ الاطلاع 2017/01/03، على الساعة 5:54.

6- المراسيم والقوانين:

82. المرسوم التنفيذي رقم 09-305، المؤرخ في 10 سبتمبر 2009، "**المتعلق بجهاز نشاطات الادماج الاجتماعي**"، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 54، المادة 2، الصادرة في 16 سبتمبر 2009.

83. المرسوم التنفيذي رقم 08-126، المؤرخ في 19 أفريل 2008، " **متعلق بجهاز المساعدة على الإدماج المهني**"، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 22، المادة 3، الصادرة بتاريخ 30 أفريل 2008.

84. المرسوم التنفيذي رقم 06-77 المؤرخ في 18 فيفري 2006، "**المحدد لمهام الوكالة الوطنية للتشغيل وتنظيمها وسيرها**"، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 9، المادة رقم 5، المؤرخة في 19 فيفري 2006.

85. المرسوم التنفيذي رقم 03-288 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، "**المتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الاساسي**"، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 54، المادة 6، الصادرة بتاريخ 10 سبتمبر 2003.

86. المرسوم الرئاسي رقم 03-514 المؤرخ في 30 ديسمبر 2003، " **المتعلق بدعم إحداث النشاطات من طرف البطالين ذوي المشاريع البالغين مابين خمس وثلاثين(35) وخمسين(50) سنة**"، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 84، المادة1، الصادرة بتاريخ 31 ديسمبر 2003.

87. المرسوم التنفيذي رقم 04-01 المؤرخ في 3 جانفي 2004، المتمم للمرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 6 جويلية 1994، " **المتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة**"، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 03، المادة 1، الصادرة بتاريخ 11 جانفي 2004.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Alain Béraud, **"JEAN-BAPTISTE SAY et la question des débouchés"**, XV^e colloque de l'association charles gide pour l'étude de la pensée économique, Lyon, 2014.
2. Ali Souag, Ragui Assaad, "**The impact of the action plan for promoting Employment and combating unemployment on employment informality in Algeria"**, IZADP N°10966, Institute of labor economics, August 2017.
3. Benlaria Ahmed, Mediani Mohamed, "**Measuring the impact of some economic variables on the unemployment rate in Algeria - an econometric study**", Journal of Economic Integration, vol 11, n° 5, September 2023, pp 321,338.
4. CNES, "**Rapport de conjoncture Economique and sociale**", 1^ére semestre 2015, Novembre 2015
5. CNES, **"Rapport National 2000-2015"**

6. CNES**," 4ème Rapport National sur le Developpement Humain Annee 2002**", 23ème Session Plénière Décembre, 2003.
7. CNES," **l'état economique et social de la nation 2011-2012",** mai 2013.
8. CNES**," Quelle place pour les jeunes dans la perspective du développement humain durable en Algérie ?"**, Rapport National sur le Developpement Humain, Algérie, 2013-2015.
9. David Shapiro, Daniel Macdonald, Steven A. greenlaw**," Principles of Macroeconomics 3e**", Openstax.org, Rice university, 2022.
10. Davide Furceri, "**Unemployment and Labor Market Issues in Algeria**", IMF Working Paper/12/99, 2012.
11. Enrico Sergio Levero, **"Some notes on wages and competition in the labour market**".
12. Enrico Sergio Levrero, **"The Classical Theory of Wages and its interpretations: A critique of the canonical classical Model",** Bulletin of Political economy, 2018, pp55-76.
13. ÉRIC BERR, **"Macroéconomie**", Dunod, 2019.
14. Guennouni Habib, Seffih Sadek, "**The determinants of labor demand in Algeria an ARDL Approach (1990-2018)",** Journal of Smart Economic Growth, Volume 5, N° 1, 2020.
15. Hussein Al-zeaud, Salah Al-hosban, **"Does Phillips curve really exist? An Empirical evidence from Jordan"**, European Scientific Journal, April 2015, edition vol: 11, n°10.
16. James C.W. Ahaikapor, **"Classical Macroeconomies, Som Modern Variation and Distortions**", First published. Routledge, Taylor et Francis group London and New York, 2003.
17. Jean-Luc gaffard, **Macroéconomie Faits**, "**Théories et politiques**", january 2015.
18. ONS, **L'algerie en quelques chiffres**, resultats (2012-2017), n°45-46-47-48.

19. Lahcen Achy, **"Substituer des emplois précaires à un chomage élevé : Lesdéfis de l'emploi au maghreb",** carnegie Middle East center, no.23, Novembre 2010.
20. M.Hashem Pesaran, Yongcheol Shin, Richard J. Smith, "**Bounds Testing Approaches to the Analysis of Level Relationships",** Journal of Applied Econometrics, vol 16, 2001, pp 289-326.
21. Musette Mohamed Saib, CREAD, "**le marché du travail en Algérie : une vision nouvelle ?"**, Journées de l'entreprise Algérienne : Emploi, Formation et Employabilité, 29 octobre, FCE, Alger, 2013.
22. Mussette mohamed Saib, "**Avenir de l'entreprise et Avenir de l'emploi**", Rapport Final : Algérie, international labour organisation-confédération générale des Entreprises Algériennes- ACT/ EMP, the Bureau for employers Activities, ILO, Alger, 26juillet 2017.
23. ONS, **Annuaire statistique de l'Algérie n° 30**, chapitre V : Emploi.
24. ONS, **Données statistique, « Activité, Emploi et chomage »,** N°819, 2018.
25. ONS, **Données statistique, « Activité, Emploi et Chomage »,** ONS, N°879.
26. ONS, **L'Algerie en quelques chiffres**, Resultats :2011-2013, Edition : 2014, N°44.
27. ONS, **L'Algerie en quelques chiffres**, Resultats :2011-2013, Edition : 2016, N°46.
28. Organisation internationale du travail, **Description de l'indicateur : Taux d'activité**.
29. Organisation internationale du travail," **marché de travail et emploi en Algèrie"**, Programme des emplois en Afrique – OIT-, Bureau de l'OIT à Alger.

30. Paul Krugman, Robin Wells," **Macroéconomics"**, worth publishers, 2006, New York.

31. Rapport National sur le Développement Humain, 2002.

32. ONS, **Rétrospective statistique 1962-2020**. Chapitre 2 emploie.

33. Richard T. Froyen**, "Macroeconomics –Théories and policies**", 9th Edition, Pearson Education Limited, 2013.

34. Sabeur Chouiref Mokhtaria, Hamane Soraya, **"Tendances recentes de la population active en Algérie Recent labor force trends in Algeria**", Revue Sciences Humaines, Vol34, n°1, 2023.

35. Zerbo Adama, "**Essai d'une nouvelle représentation macroéconomique du marché du travail**", Groupe d'économie, Lare-Efi du développement, université montesquieu-bordeaux, France, january 2018.

36. Mechaali Bilal, "**The contribution of small and medium enterprises to employment in Algeria (From 2010 to 2019**)", Economics Financial Banking and Management Journal, Volume: 12, N°01, 2023.

37. Milton Friedman, **"Inflation and Unemployment**", Nobel laureate 1976, The New Dimension of politics, The 1976 Alfred Nobel Memorial Lecture, IEA, The Institute of Economic Affairs 1977, Occasional paper 51, London.

38. ONS, **Demographie Algerienne 2019**, N°890, Avril 2020.

- **المراجع الالكترونية:**

1. Bardak U, "**Youth Employment : challenges and policy responses in the Arab Mediterranean Countries**", Policy paper presented at the High Level Regional Policy Forum, European Training Foundation-ETF, October 2013, Marseille, P13, Available at: www.etf.europa.eu/web.nsf/pages/Youth_employment_AMC

2. International Labour Organization : https://www.ilo.org

3. Ministère de Financement: http://www.mf.gov.dz

4. Ministère du Travail, de l'Emploi et de la Sécurité Sociale :

http://www.mtess.gov.dz

5. Office National des Statistiques : www.ons.dz

6. United Nations Economic and Social Commission for Western Asia:

https://www.unescwa.org

7. Caisse Nationale d'Assurance Chomage : www.cnac.dz

الملاحق

الملحق رقم(01): جدول يوضح حجم العمالة حسب الوضعية المهنية (10^3)

	أصحاب العمل / العاملون لحسابهم الخاص	الموظفون الدائمون	الموظفون المؤقتون + المتدربون	المساعدون العائليون
2009	2762	3136	3101	473
2010	2847	3208	3250	404
2011	2963	3456	2978	202
2012	2882	3675	3396	217
2013	3117	3878	3562	231
2014	2811	3640	3623	165
2015	3042	4542	2855	155
2016	3133	4176	3382	154
2017	3236	4188	3225	209
2018	3382	4184	3223	212
2019	3473	4454	3174	180

Source : ONS, Activite, Emploi and Chomage en mai 2019, N°879,2019.

الملحق رقم (02): نسب توزيع حصص مناصب شغل للادماج حسب قطاع النشاط في إطار برنامج الأشغال ذات المنفعة العامة وذات الاستعمال المكثف لليد العاملة TUP-HIMO خلال الفترة (2012-2018)

2018	2016	2015	2014	2013	2012	
%	%	%	%	%	%	قطاع النشاط
-	29.4	43	30	100	77.9	تهيئة الأرض
-	50.7	27.8	22	-	7.3	الفلاحة/ غابات
-	6	11.5	18.3	-	5.8	المياه
-	6.5	11.6	14.6	-	5.2	صيانة الطرق
12	2.2	2.1	3.7	-	0.9	الصحة
62	3.2	1.8	9.6	-	2.5	التربية الوطنية
26	0.4	2	0.5	-	0.1	التضامن الوطني
-	1.5	0.2	1.4	-	0.3	الجماعات المحلية
1017.63	14747.53	18708.78	19444.38	22985.00	46985.00	قروض مخصصة (10^6دج)

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نشرة 2015؛ 2018؛ 2021، رقم:(45-48-49)، ص 12-13-12 على التوالي.

الملحق رقم (03):

عدد المناصب المستحدثة حسب الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر خلال الفترة 2005-2016

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مجموع المناصب المستحدثة	4994	33331	25846	63149	91101	77934
عدد الملفات الممولة	3329	22221	17231	42099	60734	51956
السنة	**2011**	**2012**	**2013**	**2014**	**2015**	**2016**
مجموع المناصب المستحدثة	161417	219641	166053	176315	126152	32045
عدد الملفات الممولة	107611	146427	110702	117543	84101	21363

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نشرة 2015؛ 2021، رقم:(45-49)، ص ص 13-14 على التوالي.

الملحق رقم (04)

السنة	2012	2013	2014	2015
مجموع المناصب المستحدثة للادماج ذكور/ سنويا	488609	502842	512818	523348
السنة	**2016**	**2017**	**2018**	
مجموع المناصب المستحدثة للادماج ذكور/ سنويا	527581	530097	601404	

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نشرة 2015؛ 2018؛ 2021، رقم:(45-48-49)، ص 12-11-12 على التوالي.

الملحق رقم (05):

تطور عدد المشاريع الممولة وأثر الشغل حسب الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ خلال الفترة (1997-2016)

السنة	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003
عدد المشاريع الممولة	69	7210	14725	10359	7279	7087	5664
أثر الشغل	386	23735	39260	28735	20152	19631	14771
السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
عدد المشاريع الممولة	6691	10549	8645	8102	10634	20848	22641
أثر الشغل	19077	30376	24500	22685	31418	57812	60132
السنة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	
عدد المشاريع الممولة	42832	65812	43039	40856	23676	11262	
أثر الشغل	92682	129203	96233	93140	51570	22766	

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نشرة 2015؛ 2021، رقم:(45-49)، ص .12

الملحق رقم (06):

تطور عدد المشاريع الممولة وأثر الشغل حسب الصندوق الوطني للتأمين من البطالة CNAC خلال الفترة (2004-2018)

السنة	2004	2005	2006	2007	2008
عدد المشاريع الممولة	13	1901	2236	2574	2429
أثر الشغل	34	5159	6078	6949	5781
السنة	**2009**	**2010**	**2011**	**2012**	**2013**
عدد المشاريع الممولة	4221	7465	18490	34801	21412
أثر الشغل	9574	15804	35953	59125	41786
السنة	**2014**	**2015**	**2016**	**2017**	**2018**
عدد المشاريع الممولة	18823	15449	8902	3304	3474
أثر الشغل	42707	37921	21850	8299	8598

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر بالأرقام، نشرة 2015؛ 2021، رقم:(45-49)، ص .12

الملحق رقم (07):

البيانات الوصفية للمتغيرات المستخدمة في الدراسة القياسية (%)

	TCHO	N	I	inf	W	GDP	G	ADR	TA	TE	FDI	EDU	PP
1990	19,7	2,478967	-4,46818	16,65253	18,26544	0,800001	101,4933	82,53431	47,949	35,2	0,00054	11,62892	24,34
1991	20,6	2,383576	-9,21138	25,88639	41,94444	-1,2	94,48195	80,69682	48,131	36,384	0,025459	10,1634	21,04
1992	24,38	2,43525	-8,29432	31,66966	33,58121	1,800002	98,5499	79,53253	48,141	34,633	0,062496	4,094812	20,03
1993	26,23	2,406099	-6,06637	20,54033	20,86141	-2,1	101,3551	78,48428	48,181	33,778	2E-06	0,017044	17,5
1994	27,74	2,212502	4,404804	29,04766	13,91515	-0,9	103,523	76,88623	48,206	33,067	2,35E-06	8,960158	16,19
1995	31,84	2,068698	0,836704	29,77963	21,04703	3,799995	102,8015	74,93749	48,121	31,082	2,39E-06	11,57648	17,4
1996	28,585	1,957702	-3,60783	18,67908	17,29958	4,099998	94,18425	72,71698	48,042	32,599	0,575183	4,631213	21,33
1997	25,43	1,86402	-3,87349	5,733523	8,228417	1,1	90,43129	70,30635	47,695	33,601	0,53967	5,88913	19,62
1998	26,802	1,592536	20,87487	4,950162	10,04016	5,100004	99,93774	67,47861	47,391	32,712	1,258825	12,6768	13,02
1999	28,365	1,388529	-2,05913	2,645511	6,670023	3,200002	94,62889	64,39698	47,166	31,778	0,599498	18,57807	18,12
2000	29,77	1,399669	5,430239	0,339163	4,365267	3,8	78,7189	61,52109	46,954	31,094	0,511221	23,46034	28,77
2001	27,3	1,373291	6,3	4,225988	9,721908	3	86,28719	58,88289	46,756	32,043	1,873492	11,57351	24,74
2002	25,9	1,330395	8,5	1,418302	8,067175	5,4	90,31528	56,45535	46,56	32,504	1,731189	7,197162	24,91
2003	23,72	1,329615	4,9	4,268954	8,48508	6,5	86,43101	54,28873	46,378	33,304	0,868037	17,77048	28,73
2004	17,65	1,39644	8,7	3,9618	12,36488	4,5	84,57208	52,44541	46,229	35,821	0,962587	17,08302	38,35
2005	15,27	1,463309	7,9	1,382447	6,67918	5,4	78,09789	50,9431	46,099	36,729	1,079903	5,038367	54,64
2006	12,27	1,541274	6,9	2,311499	9,860704	2,9	74,38702	49,77327	46,007	37,94	1,495723	7,945489	66,05
2007	13,79	1,669072	10,1	3,678996	14,92159	3,1	78,10516	48,88882	45,945	37,223	1,183818	20,49465	74,66
2008	11,33	1,818853	12,2	4,858591	23,93589	2,5	79,73413	48,26905	45,92	38,26	1,462773	2,127457	98,96
2009	10,16	1,915885	12,9	5,73706	10,36874	1,2	99,11274	47,91519	45,934	38,779	1,827422	33,16557	62,35
2010	9,96	1,947059	7,9	3,911062	23,42927	4,8	93,51476	47,82364	46,254	39,174	1,293905	23,5154	80,35
2011	9,96	1,956894	1,9	4,524212	32,98022	3	90,24392	47,998	46,11	39,006	1,177673	-5,21352	112,92
2012	10,97	1,992808	9,1	8,891451	10,99214	2,4	91,99206	48,49543	45,948	38,38	0,660552	23,398	111,49
2013	9,82	2,019531	8,7	3,254239	2,31626	2,6	97,55228	49,42684	45,779	38,663	0,736559	-5,95006	109,38
2014	10,207	2,037865	8,5	2,916927	6,128724	4,1	101,6846	50,6956	45,593	38,255	0,628689	14,93792	99,68
2015	11,206	2,056248	5,2	4,784447	7,425052	3,2	112,1483	52,06275	45,534	37,701	-0,28683	-6,18413	52,79
2016	10,202	2,055691	2,8	6,397695	6,038874	3,9	112,7876	53,4355	45,509	38,015	0,906301	3,559141	44,28
2017	12	2,032001	1,6	5,591116	2,469764	1,5	109,1535	54,82957	45,611	37,246	0,647903	19,75685	54,12
2018	12,112	1,937806	2,1	4,26999	1,536962	1,4	105,59	56,15009	45,679	37,16	0,753576	-33,8812	71,44
2019	12,302	1,840413	-0,6	1,951768	4,602654	0,9	105,691	57,26781	45,709	37,011	0,713947	2,083333	64,49
2020	14,08	1,711912	-7,2	2,415131	0,060584	-5	109,3194	58,06915	41,291	32,686	0,693816	2,040816	42,12
2021	13,656	1,619365	0,4	7,226063	6,84185	3,8	99,94832	58,55635	41,785	33,177	0,466728	20	70,89
2022	12,382	1,587582	2,6	9,265516	13,43242	3,6	89,60698	58,80113	45,545	36,62	0,107188	16,66667	104,24
2023	11,645	1,498976	9,2	9,322174	12,38563	4,1	96,15968	58,771	45,346	36,673	0,489819	2,857143	83,64
2024	11,655	1,398387	9,8	4,046115	9,502883	3,7	100,4298	58,50678	45,084	36,363	0,455371	11,11111	81,73

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، وزارة المالية، المنظمة الدولية للعمل، البنك الدولي، على المواقع التالية:

-https://data.albankaldawli.org

-https://www.ons.dz

-http://www.mf.gov.dz

الملحق رقم (08): نتائج اختبار جذر الوحدة ADF

Null Hypothesis: TA has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.214907	0.0009
Test critical values:	1% level	-4.262735	
	5% level	-3.552973	
	10% level	-3.209642	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: TCHO has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 8 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-3.573035	0.0522
Test critical values:	1% level	-4.356068	
	5% level	-3.595026	
	10% level	-3.233456	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(TCHO) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.132048	0.0029
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: TE has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.499564	0.5217
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(TE) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.155062	0.0002
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.043080	0.0036
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: G has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.050477	0.2650
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(G) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.598067	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: IPC has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.735882	0.4048
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

Null Hypothesis: D(IPC) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.708796	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: I has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.307725	0.6146
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

Null Hypothesis: D(I) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.638360	0.0007
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

Null Hypothesis: N has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 3 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.419454	0.0015
Test critical values:	1% level	-3.661661	
	5% level	-2.960411	
	10% level	-2.619160	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: PP has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.935856	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.646342	
	5% level	-2.954021	
	10% level	-2.615817	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: W has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.789244	0.0704
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(W) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.837788	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: FDI has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-2.854555	0.0614
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.072616	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.653730	
	5% level	-2.957110	
	10% level	-2.617434	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: EDU has a unit root
Exogenous: Constant
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-6.403476	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.639407	
	5% level	-2.951125	
	10% level	-2.614300	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Null Hypothesis: ADR has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 7 (Automatic - based on SIC, maxlag=8)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.736635	0.0004
Test critical values:	1% level	-4.339330	
	5% level	-3.587527	
	10% level	-3.229230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

الملحق رقم (09): تحديد درجة الإبطاء المثلى للنموذج الأول

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-516.8566	NA	37444835	31.62767	31.85442	31.70396
1	-423.8519	152.1895*	619849.3*	27.50617*	28.86664*	27.96393*
2	-401.0089	30.45735	790103.1	27.63690	30.13108	28.47612

الملحق رقم (10): نتائج تقدير النموذج الأول بطريقة ARDL

Sample (adjusted): 1992 2024
Included observations: 33 after adjustments
Maximum dependent lags: 3 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): GDP W I PP
Fixed regressors: REFORM_DUMMY C
Number of models evaluated: 243
Selected Model: ARDL(1, 1, 2, 0, 2)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
TE(-1)	0.609484	0.132416	4.602781	0.0002
GDP	0.229036	0.099032	2.312744	0.0310
GDP(-1)	0.261130	0.099014	2.637301	0.0154
W	0.032950	0.032550	1.012280	0.3229
W(-1)	-0.005617	0.034264	-0.163923	0.8714
W(-2)	0.056832	0.025771	2.205257	0.0387
I	0.193868	0.064728	2.995122	0.0069
PP	0.021174	0.008758	2.417779	0.0248
PP(-1)	0.022725	0.007216	3.149298	0.0048
PP(-2)	0.010269	0.007973	1.287990	0.2118
REFORM_DUMMY	-0.211668	1.031684	-0.205168	0.8394
C	5.172187	2.996101	1.726306	0.0990

R-squared	0.914069	Mean dependent var	35.54779
Adjusted R-squared	0.869057	S.D. dependent var	2.648240
S.E. of regression	0.958292	Akaike info criterion	3.027960
Sum squared resid	19.28480	Schwarz criterion	3.572144
Log likelihood	-37.96133	Hannan-Quinn criter.	3.211061
F-statistic	20.30743	Durbin-Watson stat	1.861951
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الملحق رقم (11): نتائج اختبار الحدود (Bounds Test)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	4.970532	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

الملحق رقم (12): نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل للنموذج الأول

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TE(-1))	-0.062049	0.137350	-0.451757	0.6568
D(TE(-2))	-0.311714	0.131738	-2.366171	0.0294
D(GDP)	0.055134	0.078043	0.706459	0.4889
D(PP)	0.018318	0.005733	3.195432	0.0050
D(PP(-1))	-0.017474	0.006843	-2.553359	0.0200
REFORM_DUMMY	-0.673130	0.259568	-2.593270	0.0184
DUMMY2014	-0.147791	0.853162	-0.173227	0.8644
DUMMY2020	-3.225400	1.066902	-3.023146	0.0073
CointEq(-1)*	-0.186183	0.041455	-4.491185	0.0003

الملحق رقم (13): نتائج تقدير العلاقة طويلة الاجل للنموذج الأول

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDP	1.255173	0.444807	2.821840	0.0102
W	0.215523	0.080526	2.676443	0.0141
I	0.496440	0.091692	5.414242	0.0000
PP	0.138708	0.045100	3.075581	0.0057
C	13.24448	4.621527	2.865824	0.0093

EC = TE - (1.2552*GDP + 0.2155*W + 0.4964*I + 0.1387*PP + 13.2445)

الملحق رقم (14): نتائج تشخيص البواقي للنموذج الأول

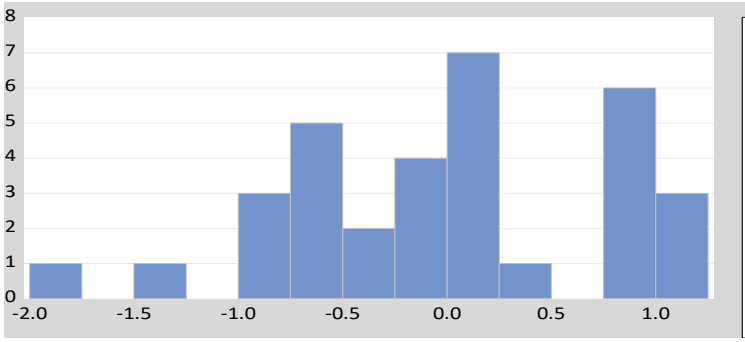

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.676698	Prob. F(2,19)	0.5201
Obs*R-squared	2.194329	Prob. Chi-Square(2)	0.3338

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.150690	Prob. F(1,30)	0.7006
Obs*R-squared	0.159932	Prob. Chi-Square(1)	0.6892

الملحق رقم (15): نتائج اختبار استقرارية النموذج الأول

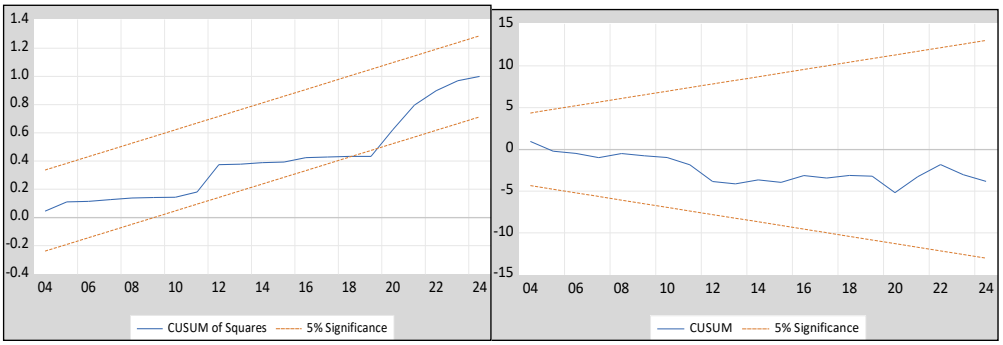

الملحق رقم (16): تحديد درجة الإبطاء المثلى للنموذج الثاني

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-506.8747	NA	1272077.	31.08331	31.35541	31.17486
1	-318.4185	296.9613	128.4480	21.84354	23.74819	22.48440
2	-232.4529	104.2007*	7.832236*	18.81533*	22.35253*	20.00549*

الملحق رقم (17): نتائج تقدير النموذج الثاني بطريقة ARDL

Sample (adjusted): 1992 2024
Included observations: 33 after adjustments
Maximum dependent lags: 3 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): EDU ADR N IPC W
Fixed regressors: REFORM_DUMMY C
Number of models evaluated: 729
Selected Model: ARDL(2, 2, 1, 0, 0, 1)
Note: final equation sample is larger than selection sample

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
TA(-1)	0.393629	0.172487	2.282082	0.0336
TA(-2)	-0.426757	0.174844	-2.440781	0.0241
EDU	-0.000941	0.014711	-0.063974	0.9496
EDU(-1)	0.012706	0.016396	0.774934	0.4474
EDU(-2)	0.047001	0.013923	3.375762	0.0030
ADR	-1.101762	0.400749	-2.749256	0.0124
ADR(-1)	1.080526	0.375040	2.881098	0.0092
N	4.550363	1.310252	3.472890	0.0024
IPC	0.021357	0.038219	0.558812	0.5825
W	-0.030427	0.026982	-1.127676	0.2728
W(-1)	-0.043738	0.025083	-1.743705	0.0966
REFORM_DUMMY	-0.232651	0.842632	-0.276100	0.7853
C	40.50384	10.01791	4.043143	0.0006

R-squared	0.869818	Mean dependent var	46.13642
Adjusted R-squared	0.791709	S.D. dependent var	1.509851
S.E. of regression	0.689079	Akaike info criterion	2.380181
Sum squared resid	9.496592	Schwarz criterion	2.969715
Log likelihood	-26.27299	Hannan-Quinn criter.	2.578541
F-statistic	11.13595	Durbin-Watson stat	2.500820
Prob(F-statistic)	0.000002		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الملحق رقم (18): نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) للنموذج الثاني

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	6.582110	10%	2.08	3
k	5	5%	2.39	3.38
		2.5%	2.7	3.73
		1%	3.06	4.15

الملحق رقم (19): نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل للنموذج الثاني

ECM Regression Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TA(-1))	0.112188	0.050804	2.208245	0.0397
D(TA(-2))	-0.361080	0.051298	-7.038916	0.0000
D(IPC)	-0.007486	0.011206	-0.668056	0.5121
REFORM_DUMMY	0.026959	0.052406	0.514432	0.6129
DUMMY2014	-0.166110	0.282121	-0.588788	0.5629
DUMMY2020	-4.345287	0.282255	-15.39491	0.0000
CointEq(-1)*	-0.333509	0.043223	-7.716081	0.0000

الملحق رقم (20): نتائج تقدير العلاقة طويلة الاجل للنموذج الثاني

Levels Equation Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EDU	0.056881	0.042516	1.337875	0.1960
ADR	-0.020555	0.035966	-0.571526	0.5740
N	4.404454	0.791705	5.563253	0.0000
IPC	0.020672	0.037844	0.546251	0.5909
W	-0.071787	0.035224	-2.038001	0.0550
C	39.20508	2.817016	13.91724	0.0000

الملحق رقم (21): نتائج تشخيص البواقي للنموذج الثاني

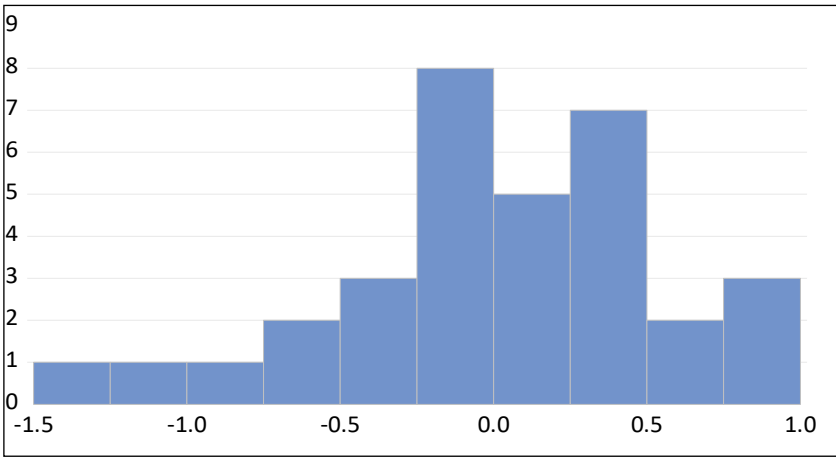

Series: Residuals	
Sample 1992 2024	
Observations 33	
Mean	3.87e-15
Median	0.011735
Maximum	0.929007
Minimum	-1.450074
Std. Dev.	0.544765
Skewness	-0.528839
Kurtosis	3.199307
Jarque-Bera	1.592810
Probability	0.450947

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	3.150267	Prob. F(2,19)	0.0658
Obs*R-squared	8.217915	Prob. Chi-Square(2)	0.0164

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	2.707103	Prob. F(2,28)	0.0842
Obs*R-squared	5.023025	Prob. Chi-Square(2)	0.0811

الملحق رقم (22): نتائج اختبار استقرارية النموذج الثاني

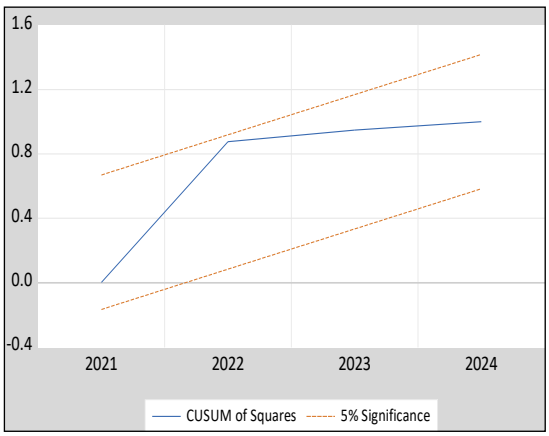

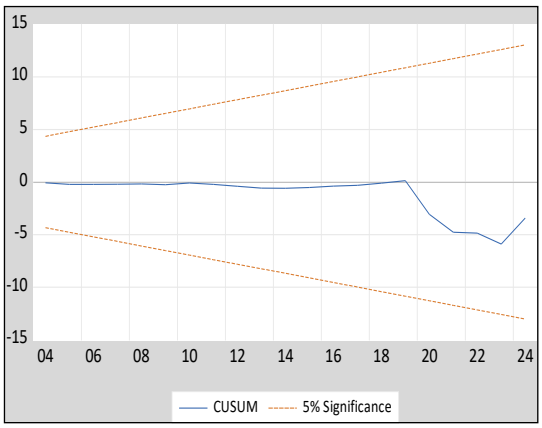

الملحق رقم (23): تحديد درجة الإبطاء المثلى للنموذج الثالث

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-497.2244	NA	2742.961	30.61966	30.98245	30.74173
1	-238.1943	376.7711*	0.022594*	18.79965*	22.06476*	19.89826*
2	-181.2860	55.18383	0.074235	19.22945	25.39688	21.30460

الملحق رقم (24): نتائج تقدير النموذج الثالث بطريقة ARDL

Sample (adjusted): 1993 2024
Included observations: 32 after adjustments
Maximum dependent lags: 3 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic): TE TA G I FDI PP N
Fixed regressors: REFORM_DUMMY C
Number of models evalulated: 6561
Selected Model: ARDL(3, 2, 1, 2, 2, 2, 2, 2)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
TCHO(-1)	0.412549	0.132066	3.123800	0.0168
TCHO(-2)	-0.022671	0.021366	-1.061088	0.3239
TCHO(-3)	0.038220	0.014659	2.607324	0.0350
TE	-2.295416	0.030220	-75.95780	0.0000
TE(-1)	0.992533	0.281505	3.525805	0.0097
TE(-2)	0.092742	0.033398	2.776909	0.0274
TA	1.790708	0.039701	45.10443	0.0000
TA(-1)	-0.799966	0.220486	-3.628189	0.0084
G	0.100083	0.023605	4.239861	0.0038
G(-1)	0.019186	0.013979	1.372545	0.2123
G(-2)	0.057201	0.016631	3.439461	0.0108
I	-0.202708	0.040047	-5.061721	0.0015
I(-1)	0.064015	0.028688	2.231437	0.0608
I(-2)	-0.150211	0.033976	-4.421104	0.0031
FDI	0.358615	0.082683	4.337232	0.0034
FDI(-1)	0.382421	0.093169	4.104607	0.0045
FDI(-2)	0.278362	0.077262	3.602837	0.0087
PP	0.001781	0.001779	1.001119	0.3501
PP(-1)	0.006525	0.001950	3.347005	0.0123
PP(-2)	0.004615	0.001445	3.193027	0.0152
N	5.583200	1.192982	4.680036	0.0023
N(-1)	-2.650001	0.967954	-2.737735	0.0290
N(-2)	-2.134669	0.561709	-3.800314	0.0067
REFORM_DUMMY	1.246555	0.232876	5.352868	0.0011
C	-3.714912	1.610783	-2.306278	0.0545

R-squared	0.999978	Mean dependent var	17.32216
Adjusted R-squared	0.999902	S.D. dependent var	7.701551
S.E. of regression	0.076256	Akaike info criterion	-2.266778
Sum squared resid	0.040704	Schwarz criterion	-1.121672
Log likelihood	61.26845	Hannan-Quinn criter.	-1.887208
F-statistic	13175.11	Durbin-Watson stat	3.123826
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

الملحق رقم (25): نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) للنموذج الثالث

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	5.746040	10%	1.92	2.89
k	7	5%	2.17	3.21
		2.5%	2.43	3.51
		1%	2.73	3.9

الملحق رقم (26): نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل للنموذج الثالث

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TCHO(-1))	-0.012638	0.009661	-1.308256	0.2477
D(TCHO(-2))	-0.039895	0.006843	-5.829580	0.0021
D(TE)	-2.299384	0.015684	-146.6097	0.0000
D(TE(-1))	-0.085918	0.016848	-5.099702	0.0038
D(TA)	1.769770	0.021185	83.53910	0.0000
D(G)	0.101847	0.012915	7.885715	0.0005
D(G(-1))	-0.056545	0.007616	-7.424130	0.0007
D(I)	-0.208623	0.024549	-8.498203	0.0004
D(I(-1))	0.151966	0.015621	9.728102	0.0002
D(FDI)	0.365720	0.048211	7.585847	0.0006
D(FDI(-1))	-0.279628	0.042571	-6.568481	0.0012
D(PP)	0.001610	0.000752	2.139402	0.0854
D(PP(-1))	-0.004550	0.000705	-6.454846	0.0013
D(N)	5.659889	0.617310	9.168637	0.0003
D(N(-1))	2.178103	0.327971	6.641147	0.0012
REFORM_DUMMY	1.272004	0.142394	8.933012	0.0003
DUMMY2014	0.018667	0.062303	0.299622	0.7765
DUMMY2020	-0.119254	0.097032	-1.229021	0.2737
CointEq(-1)*	-0.577896	0.059115	-9.775825	0.0002

الملحق رقم (27): نتائج تقدير العلاقة طويلة الاجل للنموذج الثالث

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TE	-2.115994	0.067704	-31.25372	0.0000
TA	1.732363	0.082585	20.97666	0.0000
G	0.308567	0.049652	6.214568	0.0004
I	-0.505164	0.075686	-6.674448	0.0003
FDI	1.782472	0.205193	8.686823	0.0001
PP	0.022594	0.007112	3.177127	0.0156
N	1.396273	0.316498	4.411631	0.0031
C	-6.495718	2.914876	-2.228471	0.0611

الملحق رقم (28): نتائج تشخيص البواقي للنموذج الثالث

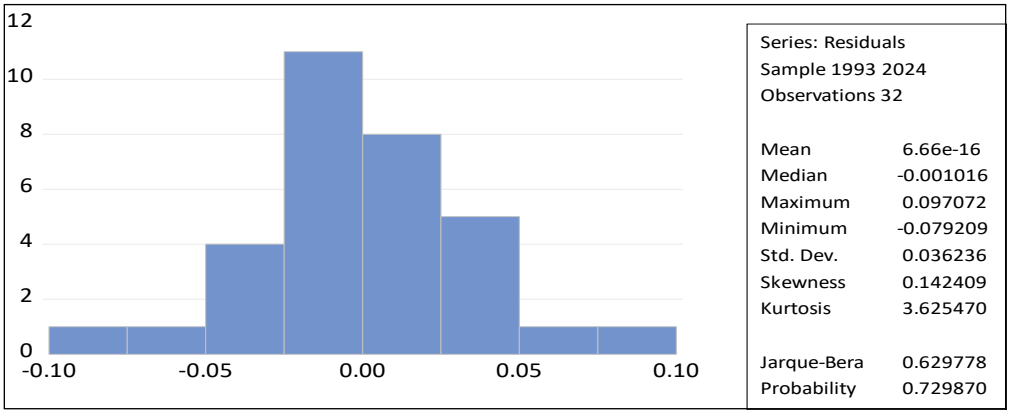

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	3.507427	Prob. F(2,5)	0.1117
Obs*R-squared	18.68315	Prob. Chi-Square(2)	0.0001

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.494406	Prob. F(1,29)	0.4876
Obs*R-squared	0.519644	Prob. Chi-Square(1)	0.4710

الملحق رقم (29): نتائج اختبار استقرارية النموذج الثالث